تفكيك الثورة
دراسات حول الانتفاضة المصرية والربيع العربي
جلبير الأشقر ولوسي ريزوفا ووالتر آرمبرست
تحرير: تامر وجيه
تفكيك الثورة
تحرير: تامر وجيه
رأي للنشر والدراسات

تفكيك الثورة

دراسات حول الانتفاضة المصرية والربيع العربي

تفكيك الثورة

"دراسات حول الانتفاضة المصرية والربيع العربي"

جلبير الأشقر، لوسي ريزوفا، والتر آرمبرست

تحرير وتقديم: تامر وجيه

تنسيق داخلي/أيمن عبد المعطي **تصميم غلاف/أمل حامد**

الطبعة الأولى، القاهرة 2018 166 صفحة 14×20 سم

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2018/5067

الترقيم الدولي/ تدمك: 978-977-6648-03-6

1: مصر – الأحوال السياسية 2: العالم العربي – الأحوال السياسية

الأشقر، جلبير أ – ريزوفا، لوسي (مؤلف مشارك) ب – آرمبرست، والتر (مؤلف مشارك)

ج – وجيه، تامر (محرر ومقدم) د – العنوان 320/962

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار المرايا للإنتاج الثقافي

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج – مكتب شمال أفريقيا

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

تليفون: 20223961548+

البريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار المرايا للإنتاج الثقافي أو مؤسسة روزا لوكسمبورج

تفكيك الثورة

"دراسات حول الانتفاضة المصرية والربيع العربي"

جلبير الأشقر، لوسي ريزوفا، والتر آرمبرست

تحرير وتقديم: تامر وجيه

دار المرايا للإنتاج الثقافي

المشاركون

- **تامر وجيه:** كاتب اشتراكي.
- **جلبير الأشقر:** أستاذ دراسات التنمية والعلاقات الدولية، مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، المملكة المتحدة.
- **لوسي ريزوفا:** أستاذ مساعد التاريخ، جامعة برمنجهام، المملكة المتحدة.
- **والتر آرمبرست:** أستاذ مشارك دراسات الشرق الأوسط الحديث، كلية سان أنطوني، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.

المحتويات

مقدمة تامر وجيه	7
الفصل الأول ملاحظات حول الدولة والثورة في المنطقة العربية جلبير الأشقر	23
الفصل الثاني: ثورة ضد النيوليبرالية؟ أم ثورة نيوليبرالية؟ والتر آرمبرست	55
الفصل الثالث الثورة المصرية ونهاية التاريخ لوسي ريزوفا	109

مقدمة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه ثلاث دراسات، أظنها جميعًا مهمة، تلقي أضواءً جديدة على الثورة المصرية وثورات ما سُمي بـ"الربيع العربي" بعد سبع سنوات من اندلاعها. ينتمي كُتّاب الدراسات الثلاث إلى ميراث يساري تحرري، ورغم ذلك فإنهم يختلفون كثيرًا في منظوراتهم بصدد المسألة المطروحة على بساط البحث، وفي ذلك فائدة كبيرة للقارئ كما سيتضح.

السؤال الأساسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عليه هو: ما هي طبيعة الثورة المصرية وثورات الربيع العربي عمومًا؟ أو بصياغة أخرى: ما هي أسباب ومآلات تلك الثورات؟ وكيف يمكن فهمها في علاقتها بأوضاع عصرنا وأحوال بلادنا؟

في الدراسة الأولى، يطرح جلبير الأشقر أن الثورات العربية، وبينها المصرية، لم تكن موجهة بالضبط ضد السياسات النيوليبرالية، كما كان الأمر مثلًا في حالة الصعود الباهر للحركة الشعبية في اليونان ضد الحكومات المحلية وسياسات الاتحاد الأوروبي. صحيح أن السياسات النيوليبرالية تعد جزءًا أساسيًا من السياق العام الذي اندلعت في ظله تلك الثورات، لكن دافعها الأعمق ارتبط، قبل كل شيء، بالأزمات التي خلّفها الشكل الخاص للرأسمالية في البلدان العربية، وهو الشكل الميراثي (وكذلك النيوميراثي في أحيان أخرى) المتمثل في أنظمة حكم تلتحم فيها "الدولة" بـ"نظام الحكم" التحامًا عضويًا يصعب فصمه، وهو الأمر الذي يتبدّى أكثر ما يتبدّى في تحوُّل الجيوش –في بلدان كسوريا وليبيا مثلًا– إلى ميليشيات تابعة للحاكم وطغمته، وفي تحكُّم الطغم الحاكمة في حالات كثيرة في مدخولات ريعية هائلة، على خلفية فشل كبير في جذب الاستثمارات وفي تحقيق أي تنمية (رأسمالية) يعتد بها، مقارنة بأوضاع المناطق الأخرى في العالم.

الأمر المهم هنا هو أن الأشقر يعيّن علة الثورات العربية عند مستوى أعمق من "النيوليبرالية" كسياسة رأسمالية سائدة في عصرنا الراهن. وفقًا

للأشقر، جذر الثورات العربية هو خصوصية النمط الرأسمالي في المنطقة العربية. ومن هنا، فهو يصل إلى استنتاجات استراتيجية غاية في الأهمية، منها أن ما نحن بصدده –نعني الثورات التي عاشتها بعض البلدان العربية منذ بضع سنوات– هو بداية لمرحلة ثورية طويلة قد تستمر عقودًا؛ ومنها أن القوة المناط بها تحقيق "النصر الثوري" –إن تحقق– ستكون بالقطع تحالف طبقي تقوده الطبقات الكادحة المنتجة وليس البرجوازيات العربية، وذلك بالضبط لأن المشكلة المراد حلها ليست هذه السياسة (الرأسمالية) أو تلك، وإنما خصوصية النمط الرأسمالي في المنطقة العربية ذاته؛ ومنها أن الإشكالية الكبرى التي واجهت وستواجه المسيرة الثورية العربية هي بلورة "كتلة تاريخية" (بتعبيرات المنظّر الشيوعي الإيطالي أنطونيو جرامشي) تكون قادرة على حل معضلة الميراثية، وهي الاندماج العضوي بين الدولة (بالتحديد الجيش) والنظام.

أما والتر آرمبرست، فهو ينظر للإشكالية نفسها نظرةً أخرى. بالنسبة لآرمبرست، النيوليبرالية هي، بالاسم وبالتحديد، السياق الذي أنتج الثورة المصرية، وذلك رغم ادعاءات كثير من المحللين الذين رأوا الثورة فقط كثورة سياسية ديمقراطية: ثورة "كرامة" كما اعتبرها البعض، أو ثورة على ظلم الشرطة كما ظن البعض الآخر.

ينطلق آرمبرست من فرضية أن النيوليبرالية شكلت الفضاء العام للوجود الاجتماعي في مصر في العقود التي سبقت الثورة، وأن

التناقضات التي أفرزتها، من حيث أنها تدخل قسري من جانب الدولة لتصفية تدخلية الدولة ولمنح "الحرية" للأسواق، قد صنعت عالمًا مضادًا بشكل أكبر بما لا يقاس بمصالح القوى الاجتماعية في أدنى السلم الاجتماعي والاقتصادي؛ عالمًا لا يطاق، ليس فقط من حيث معدلات الإفقار وانعدام العدالة، بل كذلك، وربما هو الأهم، من حيث حالة عدم الأمان الوجودية التي طبعت الحياة بطابعها.

المفارقة هنا أن آرمبرست يشرح هزيمة الثورة المصرية أيضًا انطلاقًا من النيوليبرالية. فكما أن الثورة اندلعت ضد النيوليبرالية، فقيادتها أيضًا قد تشكّلت على أساس النيوليبرالية: الثورة المصرية ثورة ضد النيوليبرالية وفي الوقت نفسه ثورة نيوليبرالية. المقصود هنا أن القيادات البارزة للثورة، وهم ليسوا (أهم) صناعها بالضرورة، انتموا بدرجة أو بأخرى إلى الطبقات نفسها التي ثاروا عليها، أو تبنوا رؤى فكرية–سياسية ليبرالية حقوقية حددت أفق العملية الثورية بحدود معينة رأينا آثارها في نتائج الثورة. ورغم أن آرمبرست يثني على القوى التي قادت الثورة من منطلقات ليبرالية حقوقية ويثمّن تضحياتها، إلا أنه يشير إلى المعضلة المركّبة، ذات الطابع التأسيسي، المتمثلة في أن فضاء النيوليبرالية كان حاسمًا في تشكيل طبيعة وحدود القوى الثورية، بالضبط كما كان حاسمًا في تأجيج الغضب الثوري ضد النيوليبرالية.

وبالمثل، فإن لوسي ريزوفا تنطلق من النيوليبرالية في فهمها للثورة المصرية، إلا أنها تصل إلى نتائج جدّ مختلفة عن الأشقر وآرمبرست.

تصل ريزوفا، من خلال تحليلها لحدث واحد من أحداث الثورة المصرية، هو مواجهات محمد محمود في نوفمبر 2011، إلى أن ثورة يناير المصرية، وإن كانت آخر الثورات الكلاسيكية في التاريخ، فهي تحمل بذورًا للشكل الصافي للثورات كما سيعيشها العالم في عصر النيوليبرالية، وهذه البذور يمكن أن نجدها في "ملحمة" محمد محمود.

تطرح لوسي أنه في محيط ميدان التحرير، في مرحلة زوال الأوهام الطوباوية بخصوص "المجلس العسكري" الذي حكم البلاد حوالي عام ونصف بعد عزل مبارك، تجاور حدثان متكاملان متناقضان يكشفان وجهين للثورة المصرية: الأول هو مظاهرات/اعتصام ميدان التحرير، حيث تواجد النشطاء المنتمون إلى عالم السياسة التقليدية، ذوي المطالب المحسوبة سياسيًا المتطلعة إلى مستقبل جديد؛ والثاني هو مواجهات محمد محمود، حيث تواجد "حرافيش الطبقة العاملة" المنتمون إلى العشوائيات، الذين تمثل أجسادهم ذاتها تجسيدًا ماديًا لعنف النيوليبرالية، والذين انضم إليهم بعض أبناء الطبقة الوسطى الذين دفعتهم خبرات عنف الدولة المؤلمة والصادمة إلى عبور الحاجز بين "التحرير" و"محمد محمود".

مواجهات محمد محمود، وفقًا لريزوفا، لا تنتمي إلى عالم الثورات الكلاسيكية (وإن كانت قد حُميت بمظاهرات التحرير التي أعطتها ظهيرًا سياسيًا). تلك كانت مواجهات بطولية، ينشد "الأبطال" فيها الموت حرفيًا، ساعين بهذا إلى استعادة رجولتهم المسلوبة على يد العنف

النيوليبرالي المتجسد في الشرطة. قانون محمد محمود لم يكن أبدًا الحسابات السياسية أو التطلع إلى مستقبل عادل وحر، بل كان التحرر عبر فعل المواجهة الدامية نفسه، بلا أي اعتبار لأفق مستقبلي. شباب محمد محمود لم يعبئوا بالنصر أو الهزيمة بمعنيهما الكلاسيكي؛ إذ كان النصر بالنسبة لهم هو المواجهة ذاتها، وربما الموت في خضمها.

هذه "الملحمة" تمثل بالنسبة لريزوفا نموذجًا للثورات المقبلة، ثورات عصر النيوليبرالية. فقسوة النيوليبرالية ستفجّر بالتأكيد العديد من الثورات. لكن لأن عصر النيوليبرالية بلا منطق كما كان الحال في العصر "الكلاسيكي"، لأنه بلا مستقبل تطلعي كذلك الذي وعدتنا به الحداثة، فإن ثوراته كذلك ستكون مفتقرة إلى سمات الثورات الكلاسيكية، أي ستكون على نمط مواجهات محمد محمود: بطولة فائقة بلا خطة سياسية تطلعية.

***

يظهر من هذا العرض المختصر، الذي أخشى أن يكون مختزلًا، أن كل واحد من مؤلفي هذا الكتاب اشتبك مع مسألة الثورة المصرية والثورات العربية من زاوية النظر بإمعان في ثلاث مفاهيم رئيسية: "الرأسمالية/النيوليبرالية"، و"الدولة"، و"الكتلة التاريخية". ولكن رغم التشابه بين الكُتّاب فيما يتعلق بموضوعات التحليل، إلا أن منهجية التحليل المختلفة من كاتب إلى آخر، أدت بهم إلى نتائج جدّ مختلفة.

مهمتي هنا لن تكون –بالطبع– تقييم مقتربات كل كاتب سلبًا أو إيجابًا، فهي ليست مسؤوليتي، فضلًا عن إني أرى أن كل واحدة من هذه الدراسات لها قيمتها التحليلية الكبيرة بغض النظر عن اختلافات المنظورات. مهمتي ستكون إثارة تفكير القارئ حول الأطروحات التي يقدمها الكتاب الثلاثة.

وانطلاقًا من مقولة ماركس الشهيرة "إن الفلاسفة سعوا إلى فهم العالم، بينما المهمة هي تغييره"، سأبدأ من المفهوم الثالث، مفهوم "الكتلة التاريخية" الذي يطرح بشكل مباشر قضية الفعل في التاريخ، وذلك انطلاقًا من اعتقادي أن المهمة النظرية الأساسية أمام الفكر التحرري والثوري العربي هي، في التحليل الأخير، البحث في أسباب فشل تبلور "كتلة تاريخية/فاعل ثوري" إبان الانطلاقة الثورية الكبرى في المنطقة العربية في 2010–2012. انطلاقًا من هذا السؤال –أعني سؤال غياب الكتلة التاريخية– ستنطرح بالضرورة الأسئلة الأخرى حول مفهومي الدولة والرأسمالية اللذين انشغل بهما الكتّاب.

الكتلة التاريخية وفقًا لجرامشي هي التحالف الطبقي الذي يرتقي من مجرد كونه تجمّع لجماعات اجتماعية موجودة موضوعيًا إلى كيان سياسي تطلعي منسجم (على تناقضاته الداخلية)؛ كيان له مشروع لتغيير المجتمع بأسره وليس فقط لتغيير أحوال المنتمين إليه.

الملاحظ أن كل من الكُتّاب الثلاثة رأى –وبوضوح– أن هناك مشكلة كبرى، فيما يخص الثورات العربية، في تبلور هذه الكتلة التاريخية القادرة

على قيادة عملية التغيير إلى آخرها، وهو ما كان السبب في الهزيمة (المؤقتة، ربما) لموجة ثورات 2010-2012. لم يستخدم كل من آرمبرست ولوسي مصطلح الكتلة التاريخية، لكنهما ألمحا في طيّات بحثيهما أن تفسير أزمة الثورات العربية يرجع إلى الافتقار إلى تشكيل جماعة اجتماعية واعية قادرة على التغيير الجذر. آرمبرست أرجع هذا إلى أن القيادة المتنفذة للثورة المصرية كما ظهرت في ميدان التحرير كانت هي نفسها، بمعنى ما، ابنة للنيوليبرالية، ومن ثم طرح فكرة أن الثورة المصرية ليست فقط ضد النيوليبرالية، بل هي كذلك نيوليبرالية، وهو ما يفسر حدودها ومآلها. ريزوفا من ناحيتها طرحت، ضمنًا، أن ثورة مصر حوت بذرة ثورات عصر النيوليبرالية، حيث تكون الثورة بمثابة كرنفال، مؤقت، يحقق خلاله الثوار العدالة بشكل رمزي واحتفائي وفي الزمانية الانتقالية الثورية، ثم تعود الأمور بعد انفضاض الكرنفال إلى عهدها القديم، وذلك لأن النيوليبرالية ذاتها، كعصر رأسمالي خاص ومحدد، لا تمتلك منطقًا أو زمانية تطلعية. أما الأشقر فقد أكد، مباشرة، أن أزمة الثورات العربية تكمن في الافتقار إلى كتلة تاريخية تستطيع أن تجتذب قاعدة مؤسسات القمع الطبقي إلى صفها، وذلك حتى تتمكن من إيقاف عملية انحدار الثورة إلى تفكك رديء وبائس رأينا أسوأ تجلياته في الحالة السورية.

يمكننا إذًا أن نقول إن إشكالية "الفاعل الثوري" كانت ماثلة بقوة في أذهان كل من الكتاب الثلاثة. هنا ينطرح عدد من الأسئلة: هل غياب

الفاعل الثوري المؤهل لقيادة عملية تغيير ناجعة أمر عرضي أم جوهري؟ هل يرجع، كما تقول ريزوفا، إلى طبيعة النيوليبرالية التي لا فكاك منها؟ أم يرجع إلى ظروف ربما تكون عرضية كما قد يوحي كلام آرمبرست عن تهميش القوى الطبقية العمالية لصالح نشطاء الميدان؟ هل نحن بصدد عملية تاريخية تسير في اتجاه بلورة الفاعل الثوري كما يشير الأشقر؟ أم أن مرور الزمن سيزيد من الطابع غير التطلعي/غير السياسي لثورات العرب المقبلة كما تطرح ريزوفا؟

إشكالية الفاعل الثوري تطرح علينا مقارنة ثورات عصرنا بثورات زمن ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. آنذاك، ورغم كل الانتكاسات اللاحقة، وبفضل انتصار الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، كان الفاعل الثوري محددًا بوضوح: الطبقة العاملة العالمية التي هزمت إمبراطورية كبرى، والتي تسير في طريقها المظفّر إلى الانتصار.

ظل يقين اليسار، أو أغلبه، بالثورة الطبقية (العمالية) عنصرًا جوهريًا في منظومة الفكر الثوري، على تنويعاته، حتى هزيمة موجة 1968 في نهاية السبعينات. لكن الهزيمة، التي أنجبت النيوليبرالية التي سرعان ما انتشرت حتى سادت العالم كله بعد هزيمة الكتلة الشرقية في مطلع التسعينات، خلقت عالمًا جديدًا يسوده الشك في الانتصارية العمالية (وأحيانًا الفلاحية) التي ارتبطت بزمن ما قبل النيوليبرالية.

مع صعود الحركات الجذرية المعادية للنيوليبرالية في مطلع الألفية الجديدة، وحتى يومنا هذا، بدأ التساؤل من جديد حول "الفاعل

الثوري" أو "الرافعة الاجتماعية للتغيير". وتنوعت الإجابات بين الرؤى الليبرالية/الديمقراطية التي عوّلت ليس على الطبقات الاجتماعية وإنما على "المواطنين" أو "المستهلكين" أو "الحركات الاجتماعية" كروافع للتغيير (التدريجي والإصلاحي في أغلب الأحيان)، وبين طبعات محددة من الأناركية طرحت التغيير المحلي القاعدي كطريق للتغيير الاجتماعي الشامل، وبين منظورات تجمع بين الأناركية وما بعد الحداثية تحدثت عن "ثورة الجموع" كبديل لـ"ثورة العمال".

مؤلفو هذا الكتاب الثلاثة يشتبكون، بطريق غير مباشر، مع هذا الجدل الفكري، تطبيقًا على حالة الثورات العربية. فبينما تطرح ريزوفا بجرأة أننا مقبلون على عصر نهاية الفاعل الاجتماعي على الطريقة الكلاسيكية، وبينما يشير آرمبرست من طرف خفي أن الذاتية النيوليبرالية، التي تتسم بالفردية والتفتت، ربما تكون هي السبب وراء تهميش الفاعل الثوري الطبقي، الذي يتضمن الطبقة العاملة بالمعنى التقليدي، لصالح قوى وسطية حقوقية تصدرت المشهد، أقول بينما ريزوفا وآرمبرست يميلان إلى ربط غياب الفاعل التطلعي التقليدي بطبيعة العصر النيوليبرالي، فإن الأشقر لا يرى أن هناك جديدًا يرتبط جوهريًا بالنيوليبرالية من حيث كبحها أو تحفيزها لبلورة "الكتلة التاريخية"، عدا أن الإشكالية التي ستواجهها في البلدان العربية ستتطلب استراتيجية لفصم العرى بين الدولة والنظام، أو لإعادة تأسيس دولة جديدة بعد أن ابتلع النظام الدولة القائمة كأحد أذرعه.

مشكلة "الفاعل الثوري" تطرح بدورها مسألة "الوعي". فهل يمكننا استنتاج أن هناك وعيًا نيوليبراليًا خاصًا يتميز نوعيًا عن الوعي الطبقي في شكله الكلاسيكي في العصر الرأسمالي؟ آرمبرست طرح هذه الإشكالية وأجاب عليها بقوله، اعتمادًا على طلال أسد، إنه من الصعب الإقرار بأن هناك وعيًا نيوليبراليًا صافيًا، ولكن ما نعيشه هو مزيج من فردية النيوليبرالية وعلائقية الأزمنة السابقة، وتلك الأخيرة مفهومة ليس بصفتها وعيًا طبقيًا بالمعنى الماركسي التقليدي، ولكن كأطر اجتماعية تقليدية، مثل الأسرة والقبيلة وغيرهما، تولد صنوفًا من الوعي تختلف عن فردية الوجدان النيوليبرالي. أما ريزوفا فقد أكدت على أنه بالفعل هناك ما يمكن أن يُسمى بالوعي النيوليبرالي المضاد للكلاسيكية الحداثية، وطرحت أن هذا الوعي، بطبيعته الجوهرية، ليس تطلعيًا، أي ليس له منظور مستقبلي، ومن ثم ليس مرتبطًا بأية خطة سياسية. وفي المقابل، فإن الأشقر يظل قريبًا من الفكر الماركسي الكلاسيكي، حيث لا يطرح أي فرادة لوعي نيوليبرالي متميز بشكل نوعي ومقطوع الصلة بالوعي في المراحل الأخرى للرأسمالية.

***

ننتقل من "الفاعل التاريخي" و"الوعي" إلى "البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية". هنا لابد من الإشارة إلى أن مشكلة المشاكل، من الناحية النظرية، هي الربط بين الوعي من ناحية والبنى الاجتماعية من ناحية أخرى. فالقول بإن النيوليبرالية هي فضاء

اجتماعي يتجاوز الحداثة الرأسمالية تمامًا، يستلزم، في الأغلب، القول بإن الوعي النيوليبرالي مقطوع الصلة بالوعي الكلاسيكي في عصر الرأسمالية، وهو ما ينتهي أحيانًا كثيرة إلى الاقتراح بأن "عصر الوعي الطبقي" قد ولّى إلى غير رجعة، وهذا بالضبط ما تطرحه ريزوفا.

هنا نحتاج إلى فهم النيوليبرالية والميراثية والنيوميراثية كتنظيمات اقتصادية–سياسية متميزة داخل نمط الإنتاج الرأسمالي، ومن ثم إلى فهم آثارهم على الوعي الاجتماعي.

لا شك أن هذه التنظيمات، على اختلاف مستويات التحليل المرتبطة بهم، لها آثار مشهودة على تركيب الدولة وعلي أشكال الاصطفاف الطبقي، مما كان له بدوره أبلغ الأثر على الحراك الثوري في السنوات الماضية. لكن السؤال هو: هل يصل تأثير التغيير الذي أحدثته هذه التنظيمات السياسية–الاقتصادية إلى حد القول بنهاية عصر الثورات الكلاسيكية؟

وفقًا للأشقر، فإن الأثر الأكبر الذي تحدثه الميراثية (والنيوميراثية) ينصب على تنظيم الدولة وعلى علاقاتها بالطبقات السائدة. ووفقًا لآرمبرست وريزوفا، فإن الأمر الأكثر مركزية هو أثر النيوليبرالية ليس فقط على الدولة، ولكن على وعي وتكوين القوى الفاعلة الثورية. هذا ربما ما يتيح للأشقر مساحة كبيرة لـ"إنقاذ" الفاعلية الثورية الكلاسيكية بالتأكيد على أنها قيد التشكل خلال عملية تاريخية قوامها بلورة "الكتلة التاريخية" المضادة ليس فقط للنيوليبرالية، ولكن للأفق الرأسمالي

بأكمله. وفي المقابل فإن تأسيس نظرية للوعي النيوليبرالي، المفتقر إلى الأفق والمؤسس على الذاتية الفردانية، يضع ريزوفا وآرمبرست أمام أزمة بلا حل: كيف يتشكل وعي ثوري خارج الأفق النيوليبرالي؟

لن يكون مجديًا هنا ترديد المقولات الماركسية الكلاسيكية حول الطبقة في ذاتها والطبقة لذاتها وحول المستقبل العمالي الثوري الزاهر. هناك بالفعل مشكلة، وهي تحتاج إلى نظر عميق، يبدأ من تحديد طبيعة النيوليبرالية: هل هي بالفعل –كما تطرح ريزوفا– نهاية للحداثة وبداية لعصر جديد؟ أم أنها امتداد –مأزوم– للحداثة يطرح إشكاليات جديدة لكنه لا يغير من الاصطفافات الجوهرية في العصر الرأسمالي؟ وكذلك، وفيما يتعلق ببلداننا العربية، هل الميراثية تمثل خصوصية إقليمية في نمط الإنتاج الرأسمالي؟ أم أنها ميل عام للرأسمالية في عصر انحطاط الديمقراطية، يأخذ فقط شكلًا مكثفًا في بعض الدول العربية؟

يمكننا القول إن هناك بالقطع خصوصية لتنظيم الدولة ولامتداداتها الطبقية في بعض البلدان العربية، وإن هذه الخصوصية (=الميراثية) لها جذور تاريخية ممتدة ترجع أصولها إلى تكوين الدولة الشرق أوسطية في عصر الاستعمار وما بعد الاستعمار. لكن في المقابل يمكننا كذلك القول إن الدولة النيوليبرالية على وجه العموم، بوصفها تجسيدًا لأزمة رأسمالية مطوّلة وأيضًا بوصفها حلًا محددًا لتلك الأزمة، تعمل على شكل الدولة السابق على ظهورها في اتجاه ليس فقط تعظيم معدلات النهب، وإنما كذلك في اتجاه تحويل نخبة الحكم إلى رأسماليين، مباشرين

أو غير مباشرين، مندمجين في عمليات التراكم من خلال السوق الحر، وهو بالضبط ما يخلق ميول لشخصنة كل ما هو عام، بما فيها مؤسسات كالجيش والشرطة. وهذا بالضبط، مقرونًا بالمداخيل الريعية الهائلة في يد الدولة، ما يخلق أنواعًا جديدة من الاندماج بين نخبة الحكم ومؤسسات الدولة، تصل بالطبع إلى أقصى حدودها في حالة الدول الأكثر تأخرًا والأقل ديمقراطية. ما نعنيه هنا هو أن الميراثية ربما لا تكون فقط إرثًا تاريخيًا، وإنما كذلك مخلوقًا نيوليبراليًا.

ومن ناحية أخرى، فإن النيوليبرالية بهذا المعنى لا تمثل قطيعة مع الحداثة والعصر الرأسمالي الكلاسيكي. صحيح أن النيوليبرالية، كعرض لأزمة، تعمل على تفتيت وإضعاف القوى الاجتماعية المناهضة لها، وهي تفعل ذلك ليس على مستوى القمع البوليسي فحسب، ولكن على مستوى تأقيت العمل وتوسيع جيش البطالة وخلق مدن الصفيح والعشوائيات المهولة. لكن كذلك صحيح أن التجربة النيوليبرالية متناقضة. فكما أن أوضاع الفشل الرأسمالي تخلق جيوشًا من الحرافيش، كهؤلاء الأبطال المجهولين في محمد محمود، فإن العولمة الرأسمالية، تحت رعاية النيوليبرالية، دفعت ملايين وملايين من الأشخاص إلى التحول إلى عمال في مناطق شاسعة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرهما. ومن هنا فإنه من المنطقي استنتاج أن الوعي النيوليبرالي متناقض وتاريخي، يحمل مع اليأس البطولي، الذي وصفته ريزوفا ببراعة، أملًا سياسيًا تطلعيًا.

***

هذه بعض من الإشكاليات التي يثيرها هذا الكتاب الغني بالأفكار والأطروحات. وربما تكون فضيلة المؤلفين الرئيسية -إلى جانب جملة الأفكار الثاقبة التي يطرحونها- هي تنشيطهم للعقول الثورية بحثًا عن إجابات لأسئلة طرحتها ثورات "الربيع العربي"؛ أسئلة ما زالت بلا إجابات (مُرضية) من وجهة نظر جذرية حتى يومنا هذا.

لذلك، فأملنا هو أن يعتبر القارئ هذا الكتاب مجرد فاتح للشهية الفكرية للمناضلين حتى يواصلوا التفكير وبلورة الإجابات على أسئلة طرحتها المعركة الفائتة، ولن يتحقق النصر في المعركة القادمة دون إجابتها.

تامر وجيه

الفصل الأول

ملاحظات حول الدولة والثورة في المنطقة العربية

جلبير الأشقر

في الدولة والثورة*

لا بدّ لمن يريد دراسة المجتمعات، أية مجتمعات، من أن ينتقل من التجريدات النظرية إلى "التحليل العينيّ للواقع العينيّ" بكل تعقيداته. هذا المبدأ الذي يبدو كأنه بديهي، غالباً ما يغفله من يستوحون المنهج الماركسي ظنًا منهم أنهم محصّنون ضد المثالية المنهجية لمجرّد كونهم من أتباع "المادية التاريخية". فيعتقدون أنه يكفي للإحاطة بمجتمعهم علمًا وافيًا أن يستخدموا بتعريفها المبسّط المفاهيم الثلاثة التي غالباً ما يُختزل بها النهج الماركسي في التحليل التاريخي: التحديد الاقتصادي، نمط الإنتاج، الطبقة.

---

*الملاحظات في هذا القسم تشرح الخلفية النظرية التي انطلقت منها في دراستي للأوضاع العربية والانتفاضة الإقليمية، وبالأخص في كتابي **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية** (بيروت: دار الساقي، 2013).

والحال أن ماركس قد أنتج منظومة معرفية أعقد بكثير من الطريقة الشائعة في تداول المفاهيم المذكورة. فالتحديد الاقتصادي ليس وحيدًا لدى ماركس، بل يتضافر مع جملة واسعة من التحديدات المختلفة (سياسي، تاريخي، ثقافي، إلخ)، ولا يتغلّب عليها سوى "في التعيين الأخير"، وفق عبارة فريدريك إنجلس الموفّقة. والتعيين هنا أخيرٌ بمعنى أنه يتغلّب في المدى التاريخي الطويل، الأمر الذي يحيل إلى أنه كلّما قصُر المدى التاريخي زاد وقع تحديدات أخرى غير الاقتصادي.

ونصل إلى مستوى أعلى من التعقيد عندما نأخذ بعين الاعتبار كون الأحداث السياسية الكبرى في التاريخ، وفي طليعتها الثورات، تنجم عن "تحديد تضافري" (surdétermination) وفق التعبير الذي استعاره لوي ألتوسير من سيجموند فرويد، أي أن تحديدات شتى تتضافر وتصّب في إنتاج الحدث بحيث لا يمكن إحالته إلى أحدها دون سواه. والحال أن التحديد الاقتصادي الأساسي البنيوي، ألا وهو التناقض بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج (وهو يتميّز عن التحديد الاقتصادي الظرفي الذي قد ينجم مثلاً عن تقلبات في أسعار السوق العالمية أو تقلبات مناخية، إلخ)، إنما ينتمي بطبيعته إلى المدى التاريخي الطويل (longue durée) في عُرف المؤرخين الماديين.

أما نمط الإنتاج، فهو لدى ماركس نموذج مجرّد، وإن كان التجريد هنا يقوم على توليف تحديدات وعلاقات عينية عديدة. وتكاد لا توجد مجتمعات تطوّر فيها نمط الإنتاج الرأسمالي في فضاء خالٍ من أنماط

سابقة بحيث نشأت كمجتمعات رأسمالية صافية، إلا ربما المجتمعات التي تأسست في عصر الرأسمالية على أنقاض مجتمعات سابقة في عملية استعمارية استيطانية. أما عدا تلك الحالات، فقد ترعرع نمط الإنتاج الرأسمالي في مجتمعات كانت تسود فيها أنماط ومؤسسات شتى سابقة للرأسمالية، وقد امتزج بها ولم يتخلّص من مخلّفاتها سوى بعد مسار طويل، وذلك في البلدان المتقدمة فحسب وبصورة غير تامة. أما في البلدان التي جاءها نمط الإنتاج الرأسمالي من الخارج مصحوبًا بهيمنة أعاقت تطورها الذاتي، فقد بقي ممزوجًا بعناصر هامة من العصر السابق لدخول الرأسمالية، هي مخلّفات غالبًا ما ارتأت الهيمنة الرأسمالية الخارجية (الاستعمارية) أن تستخدمها أدواتً لهيمنتها بدل تقويضها كما فعلت في بلدها. وتشكّل المشايخ النفطية الخليجية لدينا حالة قصوى في هذا المجال.

يحيلنا ما سبق إلى المفهوم الآخر الذي طوّره علم الاجتماع الماركسي بناء على مخطوطات ماركس التمهيدية لكتاب **رأس المال**، وهو مفهوم "التشكيلة الاجتماعية" (Gesellschaftsform) التي تشهد في تطوّرها تركيبًا لعناصر تنتمي إلى أنماط إنتاج مختلفة بحيث تصبح "تشكيلة اجتماعية مركّبة" (kombinierte Gesellschaftsform) على أن يكون المنطق الاقتصادي الغالب فيها منطق نمط الإنتاج المسيطر. لقد جرى ترويج وتطوير مفهوم "التشكيلة الاجتماعية" (أو "التشكيلة الاجتماعية–الاقتصادية") في النصف الثاني من القرن العشرين من قِبَل

ماركسيين كأرنست ماندل ولوي ألتوسير. أما فكرة التركيب فتلتقي بمفهوم "التطور المتفاوت والمركّب" الذي صاغه تروتسكي وهو يستوحي من ماركس (بدون أن يدرك إلى أي مدى كان ماركس قد صاغ الفكرة قبله، ولا سيما في مسودات الرسالة الشهيرة إلى فيرا زاسوليتش التي حرّرها سنة 1881).

أما الطبقة، فهي أيضاً مفهوم مجرّد عندما تكون طبقة "في ذاتها" وليست "لذاتها" وفق التمييز الذي استعاره ماركس من هيجل. أي أن الطبقة تبقى مفهومًا نظريًا لا غير، ولو كانت تشير إلى خصائص اجتماعية–اقتصادية موضوعية، ما دامت لم تصبح طبقة "لذاتها"، أي طالما لم يرَ الذين ينتمون إليها نظريًا (في ذهن أصحاب النظرية) أنهم يشكلون طبقة تشدّها مصلحة مشتركة ولم يتصرّفوا على هذا الأساس. إن مسألة الوعي الطبقي لحاسمة في هذا الصدد، إذ أن سلوك المرء السياسي (بالمعنى العام للسياسة، بما فيها النشاط النقابي على سبيل المثال) لا يحدّده وجوده الاجتماعي بقدر ما يحدده وعيه الاجتماعي. فإذا صحّ أن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي وليس العكس، حسب مقولة ماركس الشهيرة، فإن الوعي الاجتماعي، الذي يجوز أن يكون "وعيًا مزيّفًا" (أيديولوجيًا) بالعُرف الماركسي، هو الذي يحدد السلوك السياسي.

ونادرًا ما تدخل طبقةٌ ما حلبة التاريخ بأجمعها وبوعي طبقي "صافٍ". وكما هو معلوم فكلّما كانت التشكيلة الاجتماعية أكثر تركيبًا

وتعقيدًا، أي كلّما امتزجت فيها مخلّفات العصور السابقة للرأسمالية بصورة أعظم، زادت قوة الانتماءات إلى روابط اجتماعية ما قبل الحديثة كالقبيلة والطائفة التي تنافس الوعي الطبقي وتختلط به، لا سيما لدى الطبقات الكادحة، إذ تسعى الطبقات المسيطرة إلى تعزيز كل ما يمكنه أن يحول دون تبلور وعي طبقي في وجهها. ومؤدّى ذلك أن الوعي الطبقي أكثر تبلورًا لدى البرجوازية بوجه عام مما هو لدى العمال، بالرغم من أن لدى الطبقة العاملة درجة أعلى نسبيًا من الانسجام الاجتماعي ووحدة المصلحة مما لدى البرجوازية التي تنقسم عموديًا وأفقيًا إلى قطاعات وشرائح شتى ومتنافسة. ففي أهم كتابات ماركس المخصصة للتحليل العينيّ للتاريخ العينيّ، ألا وهي كتاباته حول فرنسا ولا سيما **الثامن عشر من برومير لويس بونابرت**، يبدو العمال كتلة منسجمة قياسًا بالبرجوازية التي يشدّد ماركس في صددها على تعارض رئيسي قائم بين فئتي الرأسمال الصناعي والمالي، من جهة، والأرستقراطية العقارية من جهة أخرى.

فعلى من أراد اتّباع منهج ماركس أن يشخّص طبيعة الطبقات والفئات المالكة القائمة في البلد الذي ينوي تحليله بدل استسهال مقولة "الطبقة البرجوازية" أو "الطبقة الرأسمالية" التبسيطيتين اللتين تحيلان إلى ما أسماه تروتسكي "النموذج المجرّد للرأسمالية القومية" القائم على "السمات العامة للرأسمالية المماثلة في جميع البلدان" (مقدمة الطبعة الألمانية لكتاب **الثورة الدائمة**). وقد شدّد تروتسكي على أن "السمات

الخصوصية لكل رأسمالية قومية ليست مجرّد إضافات إلى السمات العامة مثل الدمّل على الوجه"، بل "تمثّل الخصائص القومية تركيبًا طريفًا للسمات الأساسية للسيرورة العالمية". إنها "النتاج الأكثر عمومية لعدم تكافؤ التطور التاريخي"، بشرط "أن تُفهم هذه المقولة الأخيرة بشكل صحيح، وأن يُنظر إليها بكافة أبعادها، وكذلك أن يجري إدراج الماضي السابق للرأسمالية ضمنها... إن خاصية نموذج اجتماعي قومي ما إنما هي بلورة لعدم تكافؤ نشوئه".

هكذا نجد في معظم بلدان منطقتنا بلورة خصوصية للتعارض القائم بين الأرستقراطية العقارية الريعية والرأسمالية الحديثة الذي حلّله ماركس في **رأس المال**، وذلك في التعارض القائم بين الفئتين اللتين أسميتُهما "برجوازية الدولة" و"برجوازية السوق"، بالإشارة إلى أعضاء ومحاسيب الجماعة الحاكمة، من جهة، وسائر الرأسماليين الذين لا يدينون بمصدر رزقهم للسلطة السياسية، من جهة أخرى. وليس من الصدفة أن يطلق علم الاجتماع السياسي الحديث تسمية "الريع" على مصادر الرزق الرأسمالية المرتهنة بالعلاقة بالسلطة السياسية، وهي بمثابة احتكارات مولّدة لريوع، مثلما هو احتكار الأرض والموارد الطبيعية.

كما نجد في منطقتنا حالة في منتهى الخصوصية هي حالة العائلات الحاكمة في أغلب الدول القائمة على ريع المحروقات (النفط والغاز)، ومعظمها عائلات عشائرية منحدرة من مجتمعات قبَلية تحولت إلى جماعات رأسمالية ريعية من خلال تملّكها أو تمليكها (من قِبَل

الاستعمار) للأرض وما تحتها من ثروة طبيعية. وقد أنشأت السيطرة الغربية فوق تلك الأرض دولة هي تركيب من بعض سمات الدولة الحديثة وسمات دولة الحكم المطلق "الميراثية" (patrimonial، والمفهوم مستعار من ماكس ڤيبر الذي له الفضل الأكبر في تطوير علم اجتماع المؤسسات السياسية) التي عرفتها العصور السابقة للرأسمالية. كما قامت حتى الأمس القريب في العراق وليبيا جماعات انقلابية من أصول برجوازية صغيرة تحولت إلى مرادف "جمهوري" للأنظمة "الميراثية" من خلال إرساء حكم مطلق، فما لبثت أن استندت إلى عائلاتها وعلاقاتها العشائرية والقبَلية على غرار المشايخ النفطية. ونجد أيضًا حالات للنموذج الميراثي ذاته في دول قائمة على ريع ليس نفطيًا بصورة رئيسية (ريع طبيعي أو استراتيجي)، سواء كان النظام فيها ملَكيًا (المغرب، الأردن) أو "جمهوريًا" (سوريا).

أما الاكتفاء بضمّ جميع تلك العائلات الموسّعة الحاكمة إلى "الطبقة الرأسمالية"، وإن صحّ أن بعض أفراد العائلة تحوّلوا إلى رأسماليين نشطين، فيتغافل عن خصوصيتها القصوى ليجعل من جميع أصحاب الرساميل عناصر متماثلة في ضباب نظري هو كالظلام الذي تغدو فيه جميع القطط رمادية اللون. يُضاف إلى ذلك أن "الطبقة الرأسمالية" لا تمارس الحكم بصورة مباشرة حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، إذ هي "طبقة سائدة" (herrschende Klasse) في كتابات ماركس وليست "طبقة حاكمة" كما نجد في ترجمات خاطئة. أما الحكم فتمارسه ما

أسماه عالم الاجتماع الماركسي–الثيبري الأمريكي سي رايت ميلز "نخبة السلطة" (power elite) وهي تتألف في بعض بلداننا، على غرار ما شخّصه ميلز في الولايات المتحدة في خمسينات القرن الماضي، من "مثلث" يتألف من قمم الجهاز العسكري والمؤسسات السياسية والطبقة الرأسمالية، بينما تتألف نخبة السلطة في الدول العربية الميراثية من أفراد العائلة الحاكمة وأقاربهم وأزلامهم الماسكين بأزمّة الحكم والقوات المسلحة.

وتنسحب ضرورة توخّي الخصوصية على تحليل الدولة، بالطبع. فالاكتفاء بالقول إن الدول العربية "برجوازية" هو كالاكتفاء بتصنيف الطبقات المالكة بأنها "رأسمالية"، أي أنه ليس خاطئًا بالمطلق لكنه على درجة عالية من العمومية تتغاضى عن فوارق وخصوصيات أساسية. ومن خصائص منطقتنا التي تتميّز بها عن سائر مناطق العالم أنها تضم نسبة عالية من الدول الميراثية ونسبة أعلى من الدول الريعية (مع تمييز "الدولة الريعية" عن "الاقتصاد الريعي" الذي لا يتطابق بالضرورة معها، إذ أن دولة ما يمكن أن تكون ريعية، فيشكّل الريع جزءًا رئيسيًا من مدخولها، بينما لا يشكّل سوى جزء ثانوي من الاقتصاد القومي برمّته).

طبعًا، لا بدّ في هذا الصدد من نقد الاستخدام النيوليبرالي لمفهومي "الدولة الريعية" و"النيوميراثية" الذي يطمس الطبيعة الرأسمالية للدولة ويحيل المشكلة فيها إلى آليات الحكم، بحيث يبدو وكأنه يمكن حلّها

بخصخصة مرافق الدولة وبإرساء "الحكم الرشيد" مع إزالة المحسوبية والفساد (إنها نظرة المؤسسات المالية الدولية وتتبنّاها بعض المعارضات الليبرالية ومجمل الحركات الإسلامية "المعتدلة"). بيد أن ذلك الاستخدام الأيديولوجي ليس سببًا للتخلّي عن مفهوم "الدولة الريعية" الذي هو مفهوم أساسي ينسجم تمامًا مع التحليل الماركسي وينتمي إلى تراثه.

وعدا تحليل ماركس المستفيض للريع العقاري الذي شخّصه كأساس دخل إحدى الطبقتين المالكتين الأساسيتين اللتين صنّفهما في **رأس المال**، ألا وهما الملاك العقاريون والرأسماليون كما سبق الذكر، فقد تبع الاقتصاد الكلاسيكي أيضًا بتسمية الذين يعيشون من فائدة رأسمالهم النقدي بذوي الريع (Rentiers). ونجد التسمية ذاتها في صميم كتاب لينين الشهير، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، حيث يطلق التسمية عينها على الذين يعيشون من عائدات الأسهم والسندات ويصفهم بالطفيليين، أسوة ببعض الاقتصاديين في عصره، بل يرى فيهم فئة باتت مسيطرة في بعض الدول الإمبريالية التي يطلق عليها صفة "الريعية" مؤكدًا أن "الدولة الريعية هي دولة رأسمالية طفيلية".

والحال أن طغيان الرأسمال المالي (بمعنى الرأسمال النقدي العامل في الأسواق المالية، وهو غير "الرأسمال المالي" بتعريف رودلف هيلفردنج، أي الرأسمال المصرفي المندمج بالرأسمال الصناعي، وهو مفهوم بات باليًا) على سائر أنواع الرأسمال هو من أبرز سمات عصرنا النيوليبرالي.

وبالطبع ما ينسحب على الرأسمال المالي ينسحب على الدولة والرساميل القائمة على الريع بكافة أصنافه، وهو في جميع الأحوال دخل طفيلي بصورة بحتة بخلاف أرباح روّاد الأعمال. وهكذا ينجلي بصورة أدق انخراط الدول الريعية الخليجية في الرأسمالية المالية الطفيلية المهيمنة في زمننا. كما نرى التلازم بين شكلي الريع في السلوك الرأسمالي الريعي الخاص بالدول الخليجية التي تستثمر في الخارج القسم الأعظم من "فائض دخلها" بشكلي الريع اللذين جرى ذكرهما: الاستثمارات العقارية واستثمارات "المحفظة" (التي تختلف بطبيعتها السلبية الطفيلية عن "الاستثمار الأجنبي المباشر" الذي يهدف إلى المشاركة في إدارة المشاريع).

ومثلما ميّزنا بين شتى أنواع الفئات المالكة في منطقتنا وشدّدنا على خصوصيتها، لا بدّ أن نميّز بين الأصناف السياسية للدول الريعية التي تتألف منها غالبية الدول العربية. فبعضها دول ميراثية بالكامل (حاليًا، دول مجلس التعاون الخليجي والمَلَكيتان المغربية والأردنية والنظام السوري) وبعضها الآخر دول نيوميراثية (تعبيرٌ استحدثتُه لترجمة مفهوم neopatrimonial الحديث، وقد فضّلتُه على "ميراثية جديدة" لاقتضابه)، أي دول تشهد استشراء المحسوبية في إطار حكم غالبًا ما يكون سلطويًا، لكنها دول ليست ملك عائلة حاكمة بعينها كما أن القوى المسلحة، وهي العمود الفقري لكل دولة، ليست فيها حرسًا

خاصاً للعائلة الحاكمة كما هي الحال في الدول الميراثية، بل تسود المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية في بعضها (مصر، الجزائر).

تكتسب التعقيدات النظرية سابقة الذكر أهمية بالغة في البلدان العربية التي تشمل بعض أكثر مجتمعات العالم تعقيدًا من حيث تعدد وتنافر العناصر المساهمة في تكوينها. فإن التحليل الاقتصادي الذي يستند في فهمه لسير العملية الاقتصادية إلى مقولات كالإنتاجية والسوق والمعدّل الوسطي للربح، بما في ذلك التحليل الماركسي كما جاء في **رأس المال**، لا بدّ من أن يأخذ في الحسبان في المنطقة العربية ما أسميته "هيمنة التحديد السياسي لتوجّهات النشاط الاقتصادي". والحال أن شتى العوامل السياسية، من هيمنة السلطة السياسية على العملية الاقتصادية المحلّية حتى التأثير الكبير للظروف السياسية العامة على عنصر أساسي في المعادلة الاقتصادية الإقليمية هو سعر النفط، تلك العوامل تهيمن على الدورة الاقتصادية وعلى تحديداتها الاقتصادية "العادية" في بلداننا.

كل ما سبق يرسم صورة ما أسميته "النمطية الخصوصية لنمط الإنتاج الرأسمالي" في المنطقة العربية، وهي "تنويعة خصوصية إقليمية للرأسمالية" يندرج البحث فيها في المسعى إلى تخطي فكرة نمط الإنتاج الرأسمالي العامة المجرّدة، وذلك بالتركيز على خصوصيات أوضاعنا. وقد حدا المسعى عينه بمهدي عامل إلى صياغة مفهوم "نمط الإنتاج الكولونيالي"، إلا أن تسمية "نمط إنتاج" توحي بأن المقصود يختلف

عن نمط الإنتاج الرأسمالي بدل أن يكون تنويعة من تنويعاته و"نمطية" من نمطياته (والقصد من هذا التعبير الأخير المستحدث هو الآخر إنما هو الإشارة إلى أصناف النمط عينه التي لا تشكّل نمطًا مغايراً). كما يبقى المفهوم الذي صاغه المفكر الماركسي الشهيد مهدي عامل مفهومًا عموميًا يشير إلى حالة الرأسمالية في البلدان التابعة بوجه عام بينما تتميز منطقتنا العربية بخاصيات تاريخية فريدة من نوعها، لا بدّ من وضعها في صميم التحليل إن أردنا فهم أوضاعنا فهماً عينياً وخصوصيًا بدل أن يبقى مجرّدًا وعموميًا.

نأتي هنا إلى تحليل الأزمة العظيمة التي انفجرت بصورة الانتفاضة الإقليمية الكبرى المعروفة بتسمية "الربيع العربي". فإن كثيرًا من المحللين اليساريين، وبعضهم من الماركسيين، عزوا الانفجار العربي إلى النيوليبرالية، بل ربطه بعضهم بأزمة هذه الأخيرة التي انفجرت في عام 2007 وبلغت ذروتها عالميًا في العام التالي. ولا شك بالطبع في أن التغييرات المستوحاة من النيوليبرالية التي دخلت المنطقة العربية تدريجيًا منذ سبعينات القرن الماضي، والتي حثّت عليها وأحياناً أملتها المؤسسات المالية الدولية، تلك التغييرات ساهمت إسهامًا أساسيًا في مفاقمة ثلاثية "الفقر واللامساواة واللااستقرار" التي عانت منها المنطقة، ومنها بالأخص معدلات البطالة القياسية المزمنة (ولا سيما بطالة الشباب والنساء والخريجين).

غير أن تفسير أزمة المنطقة العربية بالنيوليبرالية وحدها إنما يحيلها إلى سياسات اقتصادية وقد يتغافل عن طبيعتها البنيوية. أفلا تتميّز الأزمة الإقليمية العربية عن الأزمات الاقتصادية الظرفية العابرة التي شهدتها بلدان عديدة في السنوات الأخيرة؟ ولماذا أدّت السياسات النيوليبرالية ذاتها إلى نجاحات اقتصادية في بعض البلدان، منها تركيا والهند، تختلف اختلافًا عظيمًا عن عواقبها في المنطقة العربية؟ أوليست الحقيقة أن البلدان العربية تميّزت حتى "الربيع العربي" بتطبيق جزئي وحذر نسبيًا للسياسات النيوليبرالية، الأمر الذي أدّى بالمؤسسات الدولية إلى ممارسة ضغط مستمر ومتصاعد عليها كي تطبق وصفاتها بالكامل؟ وبالتالي كيف يتم الردّ على تلك المؤسسات التي عزت الانفجار إلى البطء والتردد والتمهّل (وكلها بسبب الخوف من ردّ الفعل الشعبي، طبعًا) في تطبيق وصفاتها؟

في الواقع، فإن أزمة المنطقة العربية ليست بمجرّد نتاج إقليمي لأزمة النيوليبرالية العامة مثلما هي الأزمة اليونانية على سبيل المثال، أي أنها ليست أزمة ظرفية يمكن تخطيها بتعديل السياسات الاقتصادية، بل هي أزمة بنيوية ناجمة عن النمطية الرأسمالية الخصوصية السائدة في المنطقة والتي تم شرحها أعلاه. وهذه النمطية هي التي تفسر لماذا أدّت السياسات النيوليبرالية في المنطقة العربية إلى فشل أكبر مما في أي منطقة أخرى من العالم، بحيث أن معدلات النمو الاقتصادي لدينا هي الأكثر انخفاضًا بين المناطق النامية في آسيا وأفريقيا. وقد فسّرتُ

ذلك في كتابي **الشعب يريد** من خلال تفحّص مشكلة الاستثمار وتبيان كيف أن الشروط البنيوية السائدة في المنطقة العربية غير مؤاتيه للاستثمار الخاص التنموي، بل تولّد استثمارًا خاصًا يتوخى الربح السريع بغالبيته العظمى، وهو استثمار ريعي في قسم كبير منه سواء بمعنى الريع العقاري أو ريع المحسوبية.

أما لازمة هذا التحليل فهي أن الأزمة الاجتماعية–الاقتصادية العربية لا يمكن اختزالها في كونها نتيجة للنيوليبرالية لا غير، ولا يمكن حلّها بمجرد تعديل السياسات الاقتصادية في إطار استمرار البنية الاجتماعية–السياسية ذاتها، بل هي أزمة ناجمة عن هذه البنية الأخيرة وقد سرّعت السياسات النيوليبرالية في تفجيرها. أما حلّها فيتطلب تغييرًا جذريًا في البنية المذكورة، لا يمكن أن يكون فحواه سوى إحلال حكم جديد تكون الغلبة فيه للطبقات الكادحة، وهي القوة الاجتماعية الوحيدة ذات الزخم الكافي لتشكيل أساس لسياسات اقتصادية مختلفة جذريًا.

هذا ويسمح التحليل الوارد أعلاه بتشخيص دقيق للاستراتيجية الثورية وبفهم الاختلاف في مصائر الانتفاضات في مختلف البلدان العربية. وقد بيّنتُ في **الشعب يريد** كيف أن عملية التخلّص السلمي (نسبيًا) من رأس هرم السلطة ("رأس جبل الجليد") ممكنة في الدول العربية النيوميراثية، حيث يجوز أن يتخلّص جهاز الدولة من المتربّعين على قمته، لكنها مستعصية في الدول الميراثية حيث يؤدي الارتباط العضوي

بين القوى المسلحة والعائلة الحاكمة إلى حتمية التصدّي الدموي لأي محاولة لإزاحة رأس السلطة. فركّزتُ على أن الأزمة البنيوية لا يمكن تجاوزها سوى بثورة تتفوق على مقاومة جهاز السلطة المسلح، الأمر الذي لن يحدث بدون درجة عالية من الصدام المسلح في الدول الميراثية. ولن يمكن تفادي مثل ذلك المستوى من الصدام والحرب الأهلية في الدول الميراثية كما في الدول النيوميراثية سوى إذا استطاعت الحركة الشعبية أن تنهض إلى مستوى تلبية شروط "الدرس الاستراتيجي" الذي لخّصته في كتابي **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرَضية**، في الفصل الخاص بمصر، على النحو التالي:

"ما من ثورة ستنجح في تفكيك الدولة العسكرية–الأمنية ما لم تتمكن من كسب "قلوب وعقول" قاعدتها، عوضًا عن ارتكاب الخطأ المميت المتمثل في السعي وراء تأييد قمتها، مثلما كان الحال في 2011 و2013 على السواء. وفي غياب ذلك، فإن قمة الهرم العسكري–الأمني، التي هي مكوِّن أساسي من مكوِّنات قمة الهرم الاجتماعي، لن تتردد في سحق أي حركة جماهيرية سحقًا دمويًا، مهما كان الثمن بالأرواح البشرية."

وتبقى مسألة الكتلة التاريخية الثورية، بالمفهوم الذي طوّره جرامشي، التي ينبغي تشكيلها في مواجهة النظام القائم. فإن التركيب الاجتماعي العينيّ لتلك الكتلة يتحدد بحسب التشكيلة الاجتماعية الخاصة بكل بلد، وإن أمكن التأكيد بوجه عام على ضرورة شمولها للطبقات

الكادحة من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة فقيرة ومتوسطة وكذلك الفئات الوسطى المثقفة. أما التعبير السياسي عن هذه الكتلة التاريخية فهو جبهة تشمل كافة القوى التقدمية من ماركسية وأناركية واشتراكية إصلاحية (إصلاحية إزاء الرأسمالية كنمط إنتاج وليس إزاء النظام السياسي القائم) وناصرية يسارية وسواها من القوميين التقدميين، وصولًا إلى الليبراليين التقدميين (ليبراليين في السياسة ومعارضين للنيوليبرالية الاقتصادية)، بما في ذلك أي جماعات دينية تنتمي إلى هذا القوس من التيارات السياسية.

وتواجه مهمة تشكيل الكتلة التاريخية الثورية في المنطقة العربية صعوبات تفوق المعهود بسبب خاصيتين: إحداهما هي استغلال الدين من قِبَل القوى الرجعية، سواء كانت في السلطة أو في المعارضة، بتحويله إلى سلاح أيديولوجي لمراميها؛ أما الأخرى فهي استغلال الأنظمة القائمة لشتى أنواع الاصطفاف الاجتماعي المضاد للاصطفاف الطبقي من طائفية وقبلية وجهوية، وهي أنواع تحتل أهمية كبيرة في منطقتنا.

فإن الصعوبات التي تعترض طريق الثورة في المنطقة العربية صعوبات جمّة وعظيمة بلا شك، لكن تلك الطريق قد يسهل تعبيدها لو تطوّر الظرف العالمي في اتجاه صعود تاريخي جديد لقوى اليسار، ظهرت مؤشراته في الصعود الحديث لتلك القوى في معاقل الإمبريالية الغربية الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. والحال أن العولمة السياسية والثقافية التي نجمت عن العولمة التكنولوجية

(تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) قد خلقت أساسًا ماديًا للعولمة الثورية ("الثورة العالمية") يفوق كثيرًا ما قامت عليه الموجتان الثوريتان العالميتان السابقتان اللتان عقبتا الحربين العالميتين في القرن العشرين.

والانفجارات الثورية مفاجئة بطبيعتها، مثلما كان "الربيع العربي"، وتنتظرنا بلا شك مفاجآت عديدة في السنوات والعقود القادمة على خلفية السيرورة الثورية طويلة الأمد التي انطلقت شرارتها من تونس في نهاية عام 2010. هذا يزيد من إلحاح مهمة إعداد الكتلة التاريخية الثورية، إذ أن هذا الإعداد شرط رئيسي لتفادي انقلاب الموجات الثورية القادمة إلى موجات مضادة ولإخراج منطقتنا من النفق التاريخي المظلم الذي باتت حبيسة فيه إلى نور عصر جديد من الحرية والمساواة والازدهار هو ما تصبو إليه الأجيال الصاعدة.

في إسقاط النظام**

لا شك في أنّ الشعار الأكثر شهرةً بين الشعارات كافة التي ردّدتها ملايين الحناجر في ميادين وساحات المدن العربية خلال الانتفاضة

** الملاحظات في هذا القسم تطوير لمحاضرة ألقيت يوم 22 يناير 2016 في ندوة انعقدت في الجامعة الأمريكية في بيروت تحت عنوان "خمس سنوات على الثورات العربية: عُسر التحوّل الديمقراطي ومآلاته" بدعوة من معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية والمركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات. وقد سبق نشر النص في مجلة **بدايات**، العدد 16 لعام 2017 تحت عنوان "هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمُّل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية".

التي عمّت المنطقة العربية في عام 2011، إنما هو عينه أكثر شعارات الانتفاضة جذريةً على الإطلاق: "الشعب يريد إسقاط النظام". والحال أنّ هذا الشعار ينطوي على لغز سياسي بالغ التعقيد، غفلت عنه بالتأكيد الأغلبية العظمى من الذين ردّدوه، وهو اللغز المتعلّق بتشخيص ما يريد الشعب إسقاطه، أي "النظام".

فما هو "النظام"؟ وكيف يتميّز عن "الدولة" التي لم يدعُ أحدٌ إلى إسقاطها، بل أصرّ بعض المشاركين في الانتفاضات على حرصهم على صيانتها ورغبتهم في إنقاذها من براثن "النظام". هذا السؤال الوجيه والبديهي يحيل بدوره إلى سؤال مصيري: هل يمكن إسقاط النظام من دون إسقاط الدولة معه؟ وبكلام آخر، هل "النظام" حالة متميّزة عن "الدولة" ومنفصلة عنها، أم تربط بينهما علاقة عضوية تجعل من إسقاط الأول حدثًا لا يمكن حصوله بلا انفراط عقد الثانية؟

فلنتأمل إذًا المصطلحَين وما ينطويا عليه من معنى. أوضحهما بلا شك مفهوم الدولة، وقد أجمع على تحديده عملاقا علم الاجتماع الحديث، كارل ماركس وماكس ڤيبر. فقد أشار كلاهما إلى أنّ وظيفة الدولة الأوّلية هي القمع وأنّ عمود الدولة الفقري قوامه، من ثمّ، أجهزتها المسلحة من جيش وشرطة، بينما تأتي في المرتبة الثانية الوظائف الإدارية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي يتولّاها الجهاز البيروقراطي، فضلًا عن الجهاز القضائي والأجهزة الأيديولوجية. وإذا اتفق فيبر وماركس في تحديد الجهة التي خدمتها الدولة في الأنماط الاجتماعية–

السياسية السابقة للرأسمالية –عندما كانت الفئة الحاكمة طبقة وراثية ترأسها سلالة مالكة– فقد اختلفا في تحديد طبيعة الجهة التي تخدمها الدولة الرأسمالية "الحديثة" التي لم تعد السلطة الفعلية فيها ملكًا شخصيًا وراثيًا (أما محور الخلاف المنهجي بين المفكّرين فهو رفض الليبرالي ڤيبر لتحليل ماركس الطبقي). والحال أنّ علاقة الحكام بالدولة هي بيت القصيد في ما يتعلّق بالتمييز بين الدولة والنظام كما سوف نتبيّن بعد قليل.

أما النظام، فإنّ أول استعمال تاريخي للتعبير ارتباطًا بالثورة ذلك الذي اشتهر مع الثورة الفرنسية، بحيث بات مصطلح "النظام القديم" (ancien régime) يشير إلى المِلَكية المطلقة بتعارضها مع الشرعية الانتخابية "الديمقراطية" (سيادة الشعب). وقد انسحب المصطلح على مجمل الأنظمة المماثلة التي كانت قائمة في أوروبا وتصادمت مع القوى الثورية المطالِبة بالديمقراطية الانتخابية ("الثورة البرجوازية") سواء جاءت في إطار جمهوري أو مَلَكي دستوري. وتجدر هنا الإشارة إلى أنّ تعبير "النظام" في اللغة العربية يغطّي جملة المعاني التي تخصص لها اللغة الإنكليزية تعبيرين هما regime وsystem. فتعبير "النظام" ذاته يُستخدم بالعربية في الإشارة إلى النظام الاقتصادي (الرأسمالي، على سبيل المثال) –system بالإنكليزية (système بالفرنسية)– كما إلى أصناف النظام الديمقراطي الانتخابي (برلماني أو

رئاسي) –system بالإنكليزية (régime بالفرنسية)– فضلًا عن النظام (order) في تعارضه مع الفوضى.

أما "النظام" الذي أراد الشعب ذات يوم إسقاطه، فيحيل إلى معنى خاص آخر تشير إليه الإنكليزية والفرنسية على حدّ سواء بتعبير regime، خاصة عندما يتم استعمال هذا التعبير بلا نعت إضافي، فيجري الكلام عن the regime أو le regime (أي النظام مع إحالة "أل" التعريف إلى حالة بعينها) تدليلًا على نظام حكم سلطوي معيّن، سواء أكان استبدادًا جماعيًا (حكم طغمة عسكرية) أم فرديًا–عائليًا. والحالة الأخيرة هي الأكثر انتشارًا في منطقتنا العربية؛ إذ تشيع الإشارة إلى صاحب فردي للنظام، فيجري الحديث عن "نظام فلان": نظام بن علي ونظام مبارك ونظام القذافي ونظام الأسد، وهلمّ جرّا.

وهنا تكمن المشكلة الرئيسية في علاقة النظام بالدولة في منطقتنا. فحرص الجمهور على الدولة هو حرصٌ على وظائفها المفيدة للعموم من حفظ للنظام (order) كنقيض للفوضى، وإدارة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الخدمات العامة (صحة، تعليم، نقل... إلخ). ويسهل الفصل بين تلك الوظائف والمصالح الطاغية في التسيير العام للدولة عندما تنتمي الدولة المعنية إلى فئة "الدولة الحديثة" كما ميّزها فيبر عن دولة النظام القديم، أي دولة لا يمتلكها أحد، بل يكون جميع العاملين فيها من أسفل الهرم إلى أعلاه مأجورين لديها،

ويتمتع أصحاب القرار السياسي فيها بتفويض مؤقت مصدره انتخابي في أساسه. ومع ذلك، أكّد ماركس أن تلك الدولة "الحديثة" هي في جوهرها كما في شكلها دولة الطبقة الرأسمالية، وشدّد على ضرورة استبدالها بدولة قائمة على الديمقراطية المباشرة مستوحيًا من كومونة باريس لعام 1871 التي أشاد بإنجازاتها (في كتابه **الحرب الأهلية في فرنسا**).

أما ضرورة إطاحة دولة "النظام القديم" واستبدال جميع أجهزتها بأجهزة من النمط الحديث، فأمر لا يختلف عليه الليبرالي والاشتراكي من حيث المبدأ؛ إذ إنها دولة في خدمة طغمة حاكمة تمتلكها وتتناقل ملكيتها وراثيًا. وهي دولة تتلاءم مع الدور المناط بها في صيانة الحكم الاستبدادي. إزاء تلك الدولة، يكون الليبرالي البرجوازي نفسه ثوريًا عندما لا تكون لديه خشية من أن تجرف الثورة النظام (system) الرأسمالي برمّته مع النظام (regime) الاستبدادي. وهنا المعضلة: فإن إحدى أهم خاصيات المنطقة العربية (كما حاولت أن أبيّن في **الشعب يريد**) هي أنها أكبر تركّزٍ معاصرٍ لدول من نمط "النظام القديم" القائم على السلطة المطلقة الوراثية. وتتميّز المنطقة العربية بطغيان "الدولة الميراثية" (Patrimonialstaat) حسب تصنيف ڤيبر، وهي دولة يعتبرها حكامها ملكًا خاصًا لهم ويتناقلونها وراثيًا سواء كان شكلها مَلَكيًا أو جمهوريًا زائفًا (ما أُطلق عليه تعبير "الجملوكية" الموفّق). ويضمن حكام الدول الميراثية في المنطقة العربية ولاء أجهزة

دولهم لأشخاصهم وعائلاتهم باستغلال العصبيات القبَلية والطائفية والإقليمية (الجهوية، بالتعبير الشائع في البلدان المغاربية). ومن نتائج استمرار نموذج هذه الدول في منطقتنا أننا لا نزال نحتاج إلى ابن خلدون في تحليلها بقدر ما نحتاج إلى ماركس وڤيبر. وهو ما يجعل النظام والدولة متلاحمين إلى حد أن "إسقاط النظام" في الدول الميراثية يستحيل بغير التصادم مع أجهزة الدولة بدءًا بأجهزتها المسلحة وهزيمتها.

هذا ما يدركه فطريًا سكان الأنظمة المِلَكية، وهو ما يفسّر بقاء الشعار الشهير "الشعب يريد إسقاط النظام" هامشيًا في حراكات تلك الدول. فقد فطن الناس لخطورته وأدركوا أن تحقيقه يقتضي ميزان قوى أو ظروف استثنائية لم تكن متوفّرة في أي من المِلَكيات عام 2011 (هذا هو السبب الرئيسي في كون المِلَكيات، باستثناء البحرين، لم تشهد موجة ثورية عارمة على غرار تلك التي غمرت تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، وليس السبب في أن تلك الأنظمة تحوز على شرعية أكبر، كما ادّعى مستشرقون غربيون سطحيون). وأما سكان الجملوكية الليبية، التي كان زعيمها يدّعي أنها "جماهيرية"، فإن إدراكهم التام للأمر قد أدّى إلى تحوّل انتفاضتهم بسرعة إلى عصيان مسلح، ومن ثم حرب أهلية. وأما سكان الجملوكية السورية، فقد توهّموا بأنهم يستطيعون إسقاط نظام الأسد، كما أسقط أهل تونس نظام بن علي وأسقط شعب مصر نظام مبارك، من دون التغلبّ على دولة الأسد

(اعتقد بعضهم أن التدخل الغربي في ليبيا سوف يردع أجهزة الدولة السورية عن ارتكاب مجزرة)، وقد استفاقوا من هذا الوهم ليواجهوا أكبر مآسي التاريخ العربي المعاصر.

والحال أن الدولتين اللتين بادر سكانهما إلى العصيان في بداية الانتفاضة العربية، إنما تنتميان إلى فئة غير ميراثية من الدول العربية، هي فئة الدول "النيوميراثية" (neopatrimonial، وهو مصطلح من ابتكار العلم السياسي المعاصر) التي يستغل فيها الحكام الدولة وينهبونها في ظل حكم دكتاتوري، لكنّها ليست مُلكًا لهم وليس توريثها لأفراد عائلتهم بالمضمون (وإن جرى التخطيط له كما حصل في مصر مبارك). وسبب ذلك أن جهاز الدولة سابقٌ بتركيبه لحكمهم، ومستقلٌ عن شخص الحاكم الذي وصل إلى سدّته، في حين تتميّز الدول الميراثية بأن أجهزة الدولة فيها قد جرى تشييدها من الأساس أو إعادة تركيبها من قِبَل الأسرة الحاكمة بما يلائم إدامة سلطتها. في كلٍ من تونس ومصر، حاز جهاز الدولة استمرارية تاريخية وتقاليد سبقت نظامي بن علي ومبارك بعقود طويلة. وهذه الميزة هي التي تفسّر كون الدولة في البلدين هي التي أطاحت "النظام"، بأضيق معاني هذا التعبير الأخير، أي بحصره بشخص الرئيس وعائلته وأبرز محاسيبه، تلبيةً لضغط الانتفاضة الشعبية العارمة. لا بل رأينا "الشعب" في مصر يطالب العمود الفقري للدولة المصرية، ألا وهو الجيش، بأن يتولّى

"إسقاط النظام"، ورأيناه من ثمّ يهلل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة عندما أقال مبارك وتولّى الحكم.

إلا أنّ السكرة ما لبثت أن راحت لتجيء الفكرة، كما نقول بالعامّية. وكانت الاستفاقة مريرة بالنسبة إلى الشبيبة التي شكّلت صميم الانتفاضة في البلدين، وقد وجدت نفسها في مصر أمام عودة لما هو أسوأ من النظام القديم برئاسة وجه جديد، وفي تونس أمام عودة ملطّفة للنظام القديم برئاسة أقدم وجوهه؛ رجل يناهز عمره التسعين. والدرس جليّ في الحالتين: فبينما يتمحور "النظام" بشكل مطلق حول شخص الحاكم وحاشيته في الدول الميراثية ويرتبط ارتباطًا عضويًا بالدولة، بحيث يصعب جدًا إسقاط النظام بلا إسقاط الدولة معه على غرار ما حصل في ليبيا وكما سيحصل في أي دولة من الدول الميراثية قد يتمّ فيها إسقاط النظام، فإن "النظام" في الدول النيوميراثية يتعدّى الحاكم وحاشيته بحيث يغدو طاقم الحكم أشبه بقمة جبل الجليد: عندما تسقط، تطفو فورًا فوق سطح الماء بفعل مبدأ أرشميدس قمة جديدة لا تختلف نوعيًا عن سابقتها.

هذا لأنّ "النظام" في الدولة النيوميراثية –باستبداده الذي يقلّ بوجه عام عن استبداد الدولة الميراثية وبفساده ونهبه اللذين يفوقان بوجه عام فسادها ونهبها، وذلك لسبب بسيط هو أنّ حكام الدولة النيوميراثية أقل اطمئنانًا لبقائهم المديد في الحكم– إنما يقوم على دولة ينخر أجهزتها الاستبداد والفساد بقدر ما ينخران أجهزة الدولة الميراثية.

والفارق الوحيد بين الحالتين هو أنّ سلطة الحاكم مطلقة إزاء الأجهزة في الدولة الميراثية بينما هو مضطر إلى المساومة مع الأجهزة في الدولة النيوميراثية. وبكلام آخر، فالأولوية هي للطغمة الحاكمة في الدولة الميراثية ولأجهزة الدولة في الدولة النيوميراثية. ومؤدّى ذلك أن "النظام" في هذه الأخيرة، إن تم فهمه كنمطٍ استبدادي من الحكم وليس كحكم جماعة (عائلة) بعينها، لا يقلّ ارتباطه بالدولة عن ارتباط "النظام" بها في الدولة الميراثية، وكلا الارتباطين عضويان.

وبهذا نكون قد عدنا إلى معضلتنا الأساسية: لا يمكن إسقاط النظام بالمعنى الأشمل للتعبير بغير تفكيك الدولة، ما دامت الدولة والنظام المرتكز إليها قائمين على الاستبداد والتملك الفردي للملك العام، سواء أكان الأمر في إطار ميراثي أم نيوميراثي. وهذا الواقع هو ما بات يشكّل المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية، كما للسيرورة الثورية العربية الطويلة الأمد؛ إذ إنّ هاجس الفوضى المدمِّرة بات على أشدّه في المنطقة العربية على ضوء المآسي الجارية في ليبيا وسورية واليمن. وقد أصبح هذا الهاجس الحجة الجديدة التي يحاول الاستبداد العربي شرعنة نفسه بها، وذلك بتخيير الشعب بين الاستبداد والفوضى المسلّحة على الطرازين الليبي والسوري.

وهي حيلة قديمة نظّر لها في القرن السابع عشر أحد مشاهير الفلسفة السياسية، الإنكليزي توماس هوبز (في كتابه **اللفياثان**)، مبررًا المِلَكية المطلقة بتخيير الناس بينها وبين "حالة الطبيعة" (state of

nature) التي تسود فيها "حرب الجميع ضد الجميع" (bellum omnium contra omnes، باللاتينية). ولم تنطل الحيلة على ليبراليي ذلك العصر، وفي طليعتهم جون لوك، الذين ردّوا بتأكيدهم أنّ الإنسان أقل أمانًا في ظل استبداد جبّار، لا يقدر عليه، مما هو في ظل حالة طبيعة يستطيع فيها الدفاع عن نفسه بحيث تكون "حالة الطبيعة" أقل فوضى وخطورة من تلك التي صوّرها هوبز متعمدًا المبالغة.

أما في منطقتنا العربية، فحيلة تشريع الاستبداد بالمفاضلة بينه والفوضى المسلّحة هي على أقواها؛ إذ إن سيناريو هوبز الكارثي يكاد يكون محققًا بالفعل وبلا مبالغة، وقد تكاثرت لدينا بالفعل نماذج "حرب الجميع ضد الجميع". فلا يفيد أو لا يكفي دحض الحيلة فلسفيًا أو بأي نوع من الحجج الفكرية، بل لا بدّ من مواجهتها على أرض الواقع. إنّ الاقتناع بالتلازم التام بين النظام والدولة في البلدان التي يسود فيها نظام دكتاتوري متزاوج مع رأسمالية محاسيب —وهي حالة الأغلبية العظمى من البلدان العربية (باستثناء لبنان والعراق وتونس مؤقتًا، وهي بلدان غير دكتاتورية لكنها تواجه تعقيدات من نوع آخر)— من شأنه أن يضاعف قوة المحاجّة المذكورة.

فلنعُد إلى السؤال الذي انطلقنا منه: هل يمكن إسقاط النظام من دون إسقاط الدولة معه؟ ولنوضّح السؤال في ضوء ما ناقشناه حتى الآن؛ فقد بيّنا أنه لا بدّ من إعادة تركيب الدولة بصورة جذرية من أجل

القضاء فعلًا على النظام بالمعنى الأشمل للتعبير، أي بما يتعدّى إطاحة رأس الدولة وحاشيته التي لا تحول وحدها دون عودة نظام مماثل. فلا بدّ من إسقاط جميع المتربّعين على مواقع القرار المتعلقة بالاستبداد والفساد، وكذلك تفكيك تلك المواقع تلازمًا مع إشاعة الشفافية والرقابة الديمقراطية في أجهزة الدولة كافة. والحال أن هذه المعضلة إنما تشبه المعضلة التي تناولها المفكر الماركسي النمساوي–الألماني كارل كاوتسكي، أبرز قادة الحزب الاشتراكي–الديمقراطي الألماني والأممية الثانية في عصرها الذهبي، في مناقشته للتجربة البلشفية (في كتابه **الثورة البروليتارية وبرنامجها**) في مجال الاقتصاد. فقد ردّ كاوتسكي على الاستعارة التي تقارن المجتمع إزاء الثورة بالبيت الذي يحتاج إلى إعادة بناء من أساسه، بقوله إنّ الشعب ليس لديه مكان آخر يقطنه أثناء إعادة البناء تلك، فلا يستطيع من ثمّ أن يهدم البيت بكامله ويشرع في إعادة بنائه، بل ينبغي أن يعيد بناءه تدريجيًا بحيث لا ينفك ينعم بغرف يسكنها. فالاستعارة تلك تنطبق على الدولة بقدر ما تنطبق على الاقتصاد.

إن الوظائف الرئيسية للدولة في حفظ الأمن وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وظائف لا غنى عنها في أي مرحلة انتقال من نظام استبدادي إلى نظام مغاير، سواء أكان ليبراليًا تقدميًا أم اشتراكيًا (فإن ضرورة الدولة في طور الانتقال إلى الاشتراكية هي الحجة المركزية في دحض الماركسية للفكر الأناركي). وإذا كان يمكن تصوّر انتقال سلس

تضمحل فيه وظائف الدولة القمعية وتكون فيه عملية تشييد دولة من نوع جديد ميسّرة في ظروف بلدان اعتادت شعوبها على الديمقراطية واحترام القانون التلقائي ومراعاة قواعد العيش الاجتماعي، وذلك من خلال تجربة تاريخية مديدة وبفضل الحيازة على مستوى معيشي وثقافي رفيع نسبيًا، فإن مثل هذا التصوّر مستحيلٌ في ظروف بلدان تعمّدت أنظمتها تجهيل شعوبها وتلويث عقولها بشتى العصبيات والخرافات، وحقنها بأشدّ درجات الكبت بحيث يقوم المجتمع برمّته على العنف بدءًا من خلاياه الأساسية (العوائل، ويسود فيها العنف الأبوي والجندري) وحتى رأسه، وحرمانها من أبسط مقوّمات العيش الكريم. إنّ حالة "الفلتان" بمثل مجتمعاتنا حالة مشحونة بخطر الانزلاق إلى "حرب الجميع ضد الجميع" وتفشّي العنف الموضعي سدًّا لفراغ العنف المركزي، واستشراء النهب محلّ احتكاره من قبل الحكام، فضلًا عن الأخطار الخارجية في منطقة تتميّز باستدامة حالة الحرب بين الدول الإقليمية وحروب العدوان الإمبريالية والصهيونية.

ولا حلّ لهذه المعضلة سوى بوجود تنظيم قادر على قيادة عملية التغيير الثوري بحيث يجري الانتقال بشكل مضبوط ولا يؤدي إسقاط النظام إلى انهيار الدولة برمّتها ومن ثمّ الانحدار إلى الهاوية على غرار ما حصل في ليبيا، البلد العربي الوحيد الذي جرى فيه إسقاط النظام بصورة جذرية عام 2011. وهذا يعني أنّ القضاء التاريخي على "النظام القديم" العربي يتطلب قيادة قادرة على إدارة عملية التغيير بشقيها:

شق التفكيك وشق إعادة البناء. أما الشرط الذي لا بدّ من توفّره إذا كان لتلك القيادة أن تنجح في تأطير عملية التغيير بتفادي الأخطار الملازمة لها، فهو الركن الأساسي في الاستراتيجية الثورية كما نظّر لها المفكّر الماركسي الإيطالي أنطونيو جرامشي، ألا وهو تحقيق هيمنة (egemonia) سياسية-ثقافية في المجتمع والدولة مضادة لهيمنة الطبقة السائدة والنظام القائم، وذلك من خلال "حرب مواقع" (بالمعنى المجازي للحرب) تسبق "حرب المناورة"، أي العملية الثورية.

هذا يقتضي أن تسعى القيادة الثورية إلى كسب الهيمنة في قاعدة الهرم الاجتماعي كي تتمكّن من إطاحة قمته —الأمر الذي يتطلب استبدال الانشطار العمودي للمجتمع المدني (قبائل، أقاليم/جهات، طوائف) بانشطار أفقي (الشعب ضد النظام، الكادحون والمحرومون ضد المحاسيب ولصوص السلطة)— وتسعى كذلك إلى مدّ هذا الانشطار الأفقي من المجتمع المدني إلى داخل أجهزة الدولة بالذات. وتصبح القضية المفصلية في هذا السياق قدرة القيادة الثورية على بسط هيمنتها المضادة في صفوف الأجهزة المسلحة من جيش وشرطة، ونقل الانشطار الاجتماعي إلى داخلها، وذلك بكسب عطف القاعدة والمراتب الدنيا المؤلفة من أبناء الشعب الكادح، وسلخها عن هيمنة القمة المنتفعة من النظام. هذا هو الشرط المصيري الذي يتيح أن تنشطر الأجهزة المسلحة أثناء الثورة وتنتقل صفوفها القاعدية إلى جانب الثورة ضد النظام. ومن نافل القول إنّ قيادة ثورية كالتي وصفنا

لا توهم الشعب بوقوف القيادة العسكرية إلى جانب الثورة كما أوهمت شعب مصر القوى المهيمنة في انتفاضة 25 يناير 2011، وكانت تقصد بهتاف "الجيش والشعب يد واحدة" الجيش بأكمله وعلى رأسه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بينما قصدت أقلية ثورية بالجيش جنوده الموجودين في ميدان التحرير، أملًا منها بأن يتمرّدوا على قيادتهم في حال أمرتهم بقمع المحتشدين.

إنّ تحقيق جملة الشروط المذكورة هو ما يسمح بقلب النظام جذريًا بأقل الخسائر المادية والبشرية الممكنة وبلا انهيار كامل لوظائف الدولة الرئيسية. وهو ليس أمرًا سهلًا بالتأكيد، لكنه ليس مستحيلًا أيضًا. وقد شهد تاريخ الثورات عدة حالات من هذا القبيل، منها في منطقتنا الثورة الإيرانية في عام 1979، حتى لو كانت قيادتها أصولية إسلامية بما أدّى بالمخاض الثوري إلى توليد نظام رجعي حلّ فيه رجال الدين محلّ الشاه وحاشيته. وإذا نظرنا إلى التاريخ الحديث لدولة مصر التي تطغى فيها أجهزتها المسلحة، رأينا أنّ الانتفاضتين الأهم اللتين سبقتا "ثورة 25 يناير" هما "انتفاضة العيش" لسنة 1977 في عهد السادات وانتفاضة الأمن المركزي ("أحداث الأمن المركزي") لسنة 1986 في عهد مبارك. وكانت هذه الأخيرة انتفاضة لمجنّدي الأمن المركزي ذات طابع طبقي جليّ. وحتى في ظل الردّة الاستبدادية العنيفة التي تعيشها البلاد الآن، فقد شهدت مصر حركات تمرّد في صفوف رجال الشرطة في صيف 2015، تجلّى فيها مرة أخرى الانشطار الطبقي الذي يمرّ

داخل الأجهزة المسلّحة مثلما يمرّ داخل المجتمع بأسره (انظر كتابي **انتكاسة الانتفاضة العربية. أعراضٌ مَرَضية**).

إن مستقبل السيرورة الثورية الطويلة الأمد التي انطلقت من تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010 واجتاحت عموم المنطقة العربية مرهونٌ بقدرة القوى التقدّمية على تحقيق هيمنة مضادة في المجتمع، أو إحياء هذه الهيمنة المضادة إذ سبق أن تحققت خلال انتفاضة سنة 2011 قبل أن تتلاشى في مرحلة الثورة المضادة التي تلت. وهو مستقبل مرهونٌ على الأخص بقدرة تلك القوى التقدمية على مدّ هيمنتها المضادة إلى داخل أجهزة الدولة، ولا سيما الأجهزة المسلحة، بحيث تستطيع شلّ النظام وهزمه بأقل تكلفة بشرية ممكنة وتشكيل حكومة ثورية مؤقتة تحوز مقوّمات الدولة الأساسية، من دون انفلات أمني وانهيار اقتصادي وأزمة معيشية حادة. هكذا فقط يمكن إسقاط النظام والشروع في إعادة تركيب الدولة من دون أن تنهار وظائفها التي يحرص عليها المجتمع.

المراجع

- **الأشقر**، جلبير، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، 2013

— **انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراضٌ مَرَضية**، 2016

- **جرامشي، أنطونيو، كرّاسات السجن، 1975**
- **تروتسكي، ليون، مقدمة الطبعة الألمانية لكتاب الثورة الدائمة، 1930**
- **عامل، مهدي (حسن حمدان)، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، 1972**
- **فيبر، ماكس، الاقتصاد والمجتمع، 1922**
- **كاوتسكي، كارل، الثورة البروليتارية وبرنامجها (Karl Kautsky, Die proletarische Revolution und ihr Programm)، 1922**
- **لينين، فلاديمير، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، 1916**
- **ماركس، كارل، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، 1852**

— **الحرب الأهلية في فرنسا**، 1871

— **رأس المال**، 1867–1894

- **هوبز، توماس، اللفياثان، 1651**
- **هيلفردنج، رودلف، الرأسمال المالي (Rudolf Hilferding, Das Finanzkapital)، 1910**

الفصل الثاني

ثورة ضد النيوليبرالية؟ أم ثورة نيوليبرالية؟[1]

والتر آرمبرست

تُقاد الثورات (وأحيانًا تُغدَر أو يُتخلّى عنها) من "الوسط". وإذا فهمناه بمعناه الأوسع بحيث لا يقتصر على "الطبقة الوسطى" بالمعني المادي، بل كذلك باعتباره نموذجًا يُتطلَع إليه، فإن الوسط (وأنا هنا أقصد "الوسط الاجتماعي") يعد شريكًا عضويًا للدولة، والمادة البشرية لها على حد سواء.

---

[1] ترجمة: **غادة طنطاوي**

إن الدولة في مصر نيوليبرالية، كما أن سكانها قد تشّكلوا بواسطة النيوليبرالية. كذلك، كانت النيوليبرالية سببًا بنيويًا لا غنى عنه لقيام الثورة، كما أنها ربما وضعت قيودًا على نوع الخيارات المستقبلية التي يمكن للناس تخيلها.

في كثير من الأحيان، تضمَّن "الفاعلون" في ثورة 25 يناير ليس فقط ناقدو الاقتصاد السياسي لنظام مبارك بل كذلك المنتفعون منه. إلى حد ما يرجع السبب وراء اعتبار منتفعي نظام مبارك من ضمن "الفاعلين الافتراضين" في الانتفاضة إلى أن جانبًا كبيرًا من الاهتمام الدولي انصبّ على ميدان التحرير، حيث تواجد المتحدثون الأكثر فصاحة بين النشطاء، الذين كانوا متاحين للمراقبين الأجانب، والذين اتسموا بحسن المظهر والحس الكوزموبوليتاني وأتقنوا لغات متعددة في الأغلب.

منذ وقت مبكر للغاية، كان يتم تعريف هؤلاء النشطاء باعتبارهم مهندسي ثورة 25 يناير، حتى من جانب كثير من المعلقين الدوليين الذين كانوا على دراية جيدة بالأهمية البالغة للاحتجاجات العمالية المتنامية خلال العقد السابق على الثورة. كذلك كانت الآليات المحلية لتحديد الرموز والأصوات الممثلة للثورة مشابهة لذلك. فقد حظيت الكيانات الحضرية، وغير العمالية بشكل عام، مثل حركة شباب 6 أبريل وائتلاف شباب الثورة، بالاهتمام الأكبر من جانب الصحف والإذاعات.

كانت حركة شباب 6 أبريل قد حاولت في سنة 2008 تنسيق إضراب عام مع العمال بمدينة المحلة الكبرى في الدلتا، وبالتالي الربط بين نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء العماليين. ومن جانبهم قام العمال بتنظيم سلسلة من الإضرابات المكثفة في الفترة السابقة على الثورة، وأيضًا بعد سقوط النظام (Alexander & Bassiouny 2014، 97-124؛ Abdelrahman 2015، 55-64؛ بينين 2010، 14). هذا فضلًا عن أن مشاركة العمال المنظمين في الثورة كانت حاسمة. حيث أن نظام مبارك لم يسقط إلا عندما التحق العمال بالاحتجاجات "بصفتهم عمالاً" (Alexander & Bassiouny 2014، 193).

لكن العمال لم يشكلوا قط اتحادًا أو حزبًا سياسيًا أو حركة تحظى باعتراف في المجال العام ويمكن مقارنتها بالحركات الشبابية، مثل حركة شباب 6 أبريل، أو حركة كفاية التي بدأت عام 2004 بالحشد من أجل وضع نهاية لنظام مبارك، أو الجمعية الوطنية للتغيير التي تشكلت بوحي من المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، أو ائتلاف شباب الثورة، أو الاشتراكيين الثوريين.

حظي هؤلاء جميعًا بمكانة أعلى من تلك التي حظيت بها أي جماعة عمالية، بالرغم من أن وجود مثل تلك الجماعات الشبابية كان عابرًا. وكما يطرح ألكسندر وبسيوني، فقد "لعب التناقض العميق بين القوة الاجتماعية للعمال وغيابهم السياسي دورًا مركزيًا على نحو متزايد في

العملية الثورية" (Alexander & Bassiouny 2014، 196). بل إنه حتى عند التمثيل الرمزي للشهداء كان يجري خفض منزلة العمال، سواء بصورة خفية أو سافرة. فعلى سبيل المثال، كانت الصور التي نُشرت باعتبارها "عينة ممثلة" للشهداء الثوريين الذين ماتوا من أجل القضية في أحد التحقيقات الشهيرة والمهمة لصحيفة "المصري اليوم" تهدف إلى تضمين القطاعات المختلفة، وذلك بإضافتها صورتي امرأة وعضو من الإخوان المسلمين، ذلك الكيان الهائل الذي كان ينتمي إليه عدد كبير من الطلبة والمهنيين (تحقيق "شهداء 25 يناير" 2011). لكن هذا التحقيق حول الشهداء لم يتضمن نموذجًا عماليًا واحدًا.

وفي وسائل الإعلام، كثيرًا ما كان يجري تصوير السياق البنيوي للثورة بنوع من التبسيط. فعلى سبيل المثال، فإنه في صيف 2011، وفي لحظة حاسمة في تحديد المسار الذي سوف يتخذه الزخم الثوري، استبعد الصحفي البارز إبراهيم عيسى (الذي يؤيد المؤسسة العسكرية، لكنه كان في أغلب الأحيان على خلاف مع النظم الحاكمة قبل سقوط مبارك وبعده) بازدراء الطروحات الاقتصادية، بأسلوب تجنب بحذر الربط بين القضايا الاقتصادية وبين العمل المنظم أو الأيديولوجيات التي قد تُشكل تحديًا للطريقة التي بُني بها الاقتصاد المصري: "*لم تكن ثورة فقراء، ولا ثورة جياع، ولا هذه الفلسفة المسنة التي يرددها بعضنا هذه الأيام، زاعمًا أن الناس لا تهتم بالانتخابات*

أولاً، أو الدستور أولاً، وأن المهم هو الفقراء أولاً، ومن ثم علينا أن نعمل على رفع المستوى الاقتصادي للشعب، فهو المطلب الأهم، والأولوية الأولى، والمفزع أن هذا اللغو يتكرر كأن ثورة يناير انتهت في فبراير فعلاً، وكأننا نعود لكلام حسني مبارك بحماس أكثر سخفًا، وبإخلاص أكثر هبلاً" (عيسى 2011).[2]

قال عيسى إن الثورة قامت من أجل الحرية والكرامة وعزة النفس، و"ليس لمجرد طرح مطالب برفع الأجور" أو بحد أدنى للأجر (عيسى 2011). بمعنى ما، يمكن القول إن عيسى كان يضع يده علي نبض الرأي العام. ذلك أننا في مارس 2011، بعد أسابيع فقط من سقوط نظام مبارك، كنا نسمع الناس العاديين يعبرون على نطاق واسع عن مشاعر شبيهة.

قطعًا لم ير كثير من الأكاديميين والصحفيين المحترفين السياق البنيوي للثورة على هذا النحو من التبسيط. فعلى أي حال، كان الاقتصاد السياسي لحقبة مبارك النيوليبرالية مشتبهًا به رئيسيًا –وفي الغالب

---

[2] جاء مقال إبراهيم عيسى وسط الجدل بين الثوريين الإسلاميين وغير الإسلاميين حول ما إذا كان يجب كتابة دستور جديد قبل الانتخابات (وهو ما كان ينادي به معظم غير الإسلاميين)، أو العكس (وكان هذا هو رأي الإسلاميين الذي يحظى بالهيمنة). وربما كان مقال عيسى ردًا مباشرًا على مداخلة المدون محمد أبو الغيط "الفقراء أولاً يا أولاد الكلب" (أبو الغيط 2011). وقد ظهر منشور أبو الغيط للمرة الأولى في 17 يونيو 2011، وكتب عيسى مقاله في 4 يوليو من العام نفسه.

المشتبه به الرئيسي- عند تفسير ما حدث. فبعد أسابيع من تنحي مبارك في 2011، كتب وائل جمال، وهو اقتصادي يساري كان يكتب عمودًا أسبوعيًا في جريدة الشروق، يربط بين الثورة المصرية والعمليات الاقتصادية العالمية: *"لا يمكن فهم الثورة المصرية ولا قدرتها على الحشد المدهش المفاجئ لملايين المواطنين... كعمل سياسي ليبرالي ديمقراطي بحت بحثًا عن الحرية الانتخابية وحسب. وليست الثورة المصرية في ذلك استثناء من الانتفاضات الجماهيرية التي شهدها العقد الماضي بدءًا من إندونيسيا ومرورا بالأرجنتين وبوليفيا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية. هذه انتفاضات لا تفصل بين الديمقراطي والاقتصادي، وكان في القلب منها الانقلاب على سياسات اجتماعية واقتصادية، بعضها تم فى ديمقراطيات انتخابية كالأرجنتين والمكسيك. [هذه السياسات] أعطت السلطة على الأرض بتحويل ثروة المجتمع لحفنة من رجال الأعمال الكبار على حساب التنمية والبشر... وفي مصر، هل يمكن فصل ثورة 25 يناير عن الاستياء الشعبي الواسع من سياسات التراكم الرأسمالي أولاً، ثم تساقط فتات الثمار للأغلبية، عبر إعطاء الأولوية في الاقتصاد، الذي ينظم حياتنا اليومية جميعًا، لمن يتحكمون في هذا التراكم؟ هل يمكن فصل زخم الثورة عن الفجوة الهائلة في الثروة والسلطة بين طبقة الأغنياء المالكة والمستهلكة وبين ملايين الفقراء المنتجين، الذين تم حرمانهم من التعليم والصحة والعمل الكريم عبر هذه السياسات المنحازة ضدهم؟"* (جمال 2011)

وبالمثل، كان أول رد فعل من جانبي على سقوط نظام مبارك هو التساؤل عما إذا كان ذلك يعد "ثورة ضد النيوليبرالية" (Armbrust 2011)، وهو سؤال أجبت عليه آنذاك بنعم. وعندما تأملت الأمر لاحقًا، وجزئيًا كرد فعل على التعليقات التي ناقشت موقفي الأوليّ، بدا أنه من الحصافة التساؤل عما إذا كان ما حدث هو أيضًا، أو بدلاً من ذلك، ثورة نيوليبرالية (كما سيرد شرحه أدناه). علاوة على ذلك، يختلف كثيرًا القول إن النيوليبرالية كان شرطًا ضروريًا للثورة عن القول إن ما حدث كان ثورة ضد النيوليبرالية.

النيوليبرالية

بالتأكيد كانت هذه الثورة بالنسبة للبعض ثورة ضد تجاوزات الرأسمالية. كانت هناك أسباب أخرى دفعت البعض إلى الخروج إلى الشارع، مثل تطبيق الشريعة أو مجرد اقتناص الفرصة لمحاربة الشرطة بعد سنوات من التعرض لانتهاكات على يديها، وهي انتهاكات كانت جوهرية بالنسبة للنيوليبرالية، حتى لو كان كثيرون ممن يقاتلون الشرطة ليس لديهم تصور واضح عن العلاقة بين دولة مبارك الأمنية والاقتصاد السياسي المجرد.

تشير النيوليبرالية في المقام الأول إلى "الخصخصة وخفض الإنفاق الاجتماعي والحد من العوائق أمام تدفقات رأس المال وفرض إملاءات السوق على مجالات النشاط الإنساني كافة" (Hanieh 2013، 14). وفيما يخص النيوليبرالية كلفظ، فإنه لم يكن لها حضور في لغة

الاحتجاج اليومي في مصر، بينما كان لديها حضور ضعيف في الصحافة. وفي عشرات المظاهرات التي قمت بملاحظتها في عامي 2011 و2012، فإنه حتى "الرأسمالية" في حد ذاتها، لم تكن موضعًا للنقد إلا بين الحين والحين. إذ تركز الخطاب الغاضب ضد لفظ "الفساد" الأكثر غموضًا وكان الأكثر شيوعًا بين قطاع كبير من الناس. وقد عبَّر عدد من أصدقائي ومعارفي الأكثر تسييسًا، الذين تراوحوا بين اشتراكيين متحمسين واقتصاديين ليبراليين، عن غياب التركيز على الرأسمالية على وجه التحديد. وبالمثل، فإن تحليلات الباحثين لثورة 25 يناير بوسعها بسهولة مناقشة تأثيرات النيوليبرالية بدون الاستعانة باللفظ نفسه على نطاق واسع (على سبيل المثال Kandil 2012، Achcar 2013).[3] لكن "النيوليبرالية" مع ذلك مفيدة كتصنيف يشير إلى مجموعة من البرامج والأيديولوجيات المحددة التي شكلت مصر في العقود السابقة على الثورة.

طرح عالم الجغرافيا الاجتماعية ديفيد هارفي أن النيوليبرالية هي "نظرية حول الممارسات السياسية–الاقتصادية تطرح أن الرفاه البشري يمكن

[3] على سبيل المثال، يقدم Kandil (2013) نقدًا كاسحًا للاقتصاد السياسي في حقبتي السادات ومبارك بدون أن يشير إلى لفظ "النيوليبرالية" إلا في مناسبات قليلة. ويستند تحليل Achcar (2013) على السمات الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، مع عدم الإشارة بالمثل إلى شيء اسمه "النيوليبرالية" إلا في مرات قليلة عارضة.

أن يتحقق على النحو الأفضل عن طريق إطلاق الحريات والمهارات الريادية للأفراد داخل إطار مؤسسي يتسم بقوة حقوق الملكية الخاصة وحرية السوق والتجارة" (Harvey 2005، 2). ويرتبط لفظ "نيو" في مصطلح النيوليبرالية بالتقليل من شأن الحريات التي برزت في نهاية ليبرالية العصر الفيكتوري، أو في عصر الديمقراطية الاجتماعية، أو الاقتصاد الكينزي، أو في دول الرفاه في منتصف القرن العشرين. اهتمت تلك العصور بـ"التعبير والتطور الأمثل للفرد" (Freeden 1986، 257)، ولكن في ظل قدر من التوازن مع مصالح الجماعة التي كانت الدولة تضطلع بمسؤولية تنظيمها. على العكس من ذلك، رفعت النيوليبرالية من شأن حقوق أصحاب الأملاك مقارنة بكل ما عداها. ونتيجة ظهورها في فترة العولمة غير المسبوقة، فإن لديها ميلاً قويًا للتوسع، إذ "عَكَس التحول نحو النيوليبرالية احتياجات رأس المال للتراكم في عصر التدويل، بمعنى أن رأس المال ذا القدرات التراكمية يتوسع على نحو متزايد عبر مستوى عالمي" (Hanieh 2013، 14).

وفي مقابل هذا، وبشكل مثير للالتباس، فإن الدول النيوليبرالية تضمن، بالقوة عند الضرورة، الحد الأدنى من التنظيم. فلا يجب أن تتدخل الدولة في الأسواق، لكن عندما لا توجد أسواق (على سبيل المثال في حالة استخدام الأرض، أو الماء، أو التعليم، أو إصدار التراخيص، أو إتاحة المعلومات حول الملكية، أو الرعاية الصحية، أو الضمان

الاجتماعي، أو التلوث البيئي)، يجب على الدولة أن تخلقها، وهو ما قد يحدث بقوة السلاح. وقد حدث ذلك على نطاق واسع في واحدة من أولى التجارب المتعلقة بـ"تشكيل الدولة" النيوليبرالي، وهو الانقلاب المدعوم من أمريكا الذي أطاح بحكومة أليندي المنتخبة ديمقراطيًا في تشيلي سنة 1973 (Harvey 2005، 7-8).

وقد ظهر منطق خلق الأسواق ذاته في فترة أحدث، عند الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 وما تلاه من احتلال لهذا البلد. فبعدما فشل الأمريكيون في العثور على أسلحة الدمار الشامل، أعلنوا رسميًا أن سبب احتلال العراق هو جعل هذا البلد "حرًا" (Harvey 2005، 5-7). وكانت الحرية تعني إجراء انتخابات متعجلة وضعت في السلطة حكومة يسيطر عليها الشيعة. والأهم من ذلك كان إنهاء الدور التنظيمي للدولة في المجال الاقتصادي قسرًا، مما مهد الطريق أمام المقاولين الأمريكيين للحصول على مكاسب هائلة (Doran 2009).[4]

تتناقض هذه التدخلات مع المبدأ القطعي الذي يرى أن حدود الوظائف المشروعة للدولة تقف عند "ضمان حرية الأسواق". لكن الحقيقة أن الأيديولوجيا النيوليبرالية لا تأخذ الأسواق كأمر مسلم به،

[4] يحدد دوران تأثير الخصخصة المفروضة في العراق والفساد الذي اكتنف إجراءات البيع، والذي نتج عنه تدفق أرباح هائلة في أيدي الشركات ذات الصلات السياسية.

أي كظاهرة تحدث بصورة طبيعية. ذلك أن النيوليبرالية يجب إنتاجها: "عقلانية السوق هي حالة يتم إنجازها" (Gershon 2011، 538)، و"لا يمكن تكوينها وإبقاؤها على قيد الحياة إلا بقوة التدخل السياسي" (Lemke 2011، 193).

ويمكن التمييز بين مرحلة إطلاق النيوليبرالية التي بدأت في السبعينات، والتي كانت تُحركها روح "دعه يعمل"، والتي استهدفت في المقام الأول تقليص حجم ونفوذ الحكومات الديمقراطية الاجتماعية أو حكومات دولة الرفاه، وبين مرحلة "الانتشار" التي تتسم بخلق "الأدوات" المؤسسية المصمَمَة من أجل تنظيم عملية فرض نمط الأسواق الحرة (Peck and Tickell 2002، 9-11). وبالتالي، فإن الدولة النيوليبرالية هي دولة تدخلية تهدف إلى منع تدخل الدولة.

وحيث أن الوظيفة الوحيدة المشروعة للدولة هي الدفاع عن الأسواق وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة، فإن الديمقراطية، وكذلك الأشكال الأقل مؤسسية التي تعبر عن الإرادة الشعبية، تمثلان مشكلات محتملة من وجهة نظر النيوليبرالية بمقدار ما تسمحان للناس بتفضيل اختيارات اقتصادية اجتماعية تعوق المسيرة غير المقيَّدة للأسواق، وبمقدار ما تحتفظان بمجالات من الفعل الإنساني (مثل التعليم والصحة) بعيدًا عن منطق الأسواق. إن الدولة النيوليبرالية النقية مفوضة من الناحية الفلسفية لحماية الأسواق، حتى من مواطنيها ذاتهم، بالرغم من أن القيام بذلك عمليًا يؤدي حتمًا إلى ظهور تناقضات أيديولوجية عبر

تطوير وإعادة تعريف الصيغ الأقدم للحرية التي يمكن أن تكون أشمل من الحق في الملكية. وبالتالي، فقد توجد تيارات راديكالية "تختبئ على نحو مريب تحت ظل الليبرالية الواسع" (Hall 2011، 709).

تحوي جميع الأيديولوجيات بذور مثل هذه التناقضات (المرجع الس ابق، 713). لكن الأمر الأساسي هنا أن النيوليبرالية كأيديولوجيا ليست مجرد استراتيجية سياسية عملية، بل هي شكل من أشكال الطوباوية، بالضبط مثلما كانت الشيوعية خلال معظم القرن العشرين. وقد أدى تطبيق النيوليبرالية الطوباوية في العالم الحقيقي في كل الحالات إلى مجتمعات مشوهة، كما حدث عند تطبيق الشيوعية الطوباوية التي أنتجت "دولة عمالية مشوهة" (Frank 1951) قبل انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991.[5]

النيوليبرالية في مصر والشرق الأوسط

تُعتبر تجربة مصر التعيسة مع النيوليبرالية فريدة من نوعها ومثالاً لظاهرة عالمية على حد سواء. غير أننا يجب أن نفهم تجربة مصر النيوليبرالية في سياق الخبرة الإقليمية. ذلك أنه في الشرق الأوسط لا يمكن فصل تاريخ النيوليبرالية عن الإمبريالية، خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية

[5] يقوم أحد التفسيرات لفشل الشيوعية على أن الاتحاد السوفيتي، الدولة الشيوعية الأهم في العالم الواقعي، كانت دولة عمالية مشوهة (Frank 1951). وبالتالي لم يكن الخطأ في الأيديولوجيا، بل في تطبيقها.

الثانية، عندما سهّلت عملية تدويل رأس المال التي تمت بقيادة الولايات المتحدة عملية موازية لتدويل إنتاج الطاقة. ضَمَنَ توسُع إنتاج النفط في الشرق الأوسط وجود درجة عالية من التدخل الأجنبي، ظهرت من خلال زرع الدول العميلة، وأهمها إيران قبل 1979، والسعودية، وإسرائيل، التي تعتبرها الولايات المتحدة العميل المحلي "الأكثر موثوقية" على المدى البعيد، وخاصة بعد هزيمة مصر وسوريا والأردن في حرب يونيو 1967. وابتداء من 1973، عندما أخذت الدول المنتجة للنفط على عاتقها إدارة عملية التسعير، أصبحت هذه الدول مصدرًا مهمًا للاستثمار في الاقتصاديات الغربية، حيث أصبحت الأرباح المتزايدة التي تحصل عليها هذه الدول متاحة للعودة إلى أوروبا والولايات المتحدة.

من ناحية أخرى، جرى إنفاق جزء كبير من الموارد المالية التي لم تتوجه إلى الاقتصاديات الغربية في صورة استثمارات في بناء دول الخليج النفطية من الألف إلى الياء.

وأصبحت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت أسواقًا مهمة لعدد ضخم من الشركات الغربية والمتعددة الجنسيات التي تعمل في تنمية البنية التحتية وتبيع السلع الاستهلاكية والسلاح.

على صعيد آخر، تم استيراد قسم كبير من العمالة اللازمة لاقتصاديات الخليج في الفترة التالية مباشرة على 1973 من الدول العربية غير

المنتجة للنفط (مصر وفلسطين واليمن وسوريا والأردن). وبحلول منتصف الثمانينات، بدأ العمال العرب المهاجرون في السعي للحصول على حقوق سياسية ومدنية أكبر، وحاولوا جلب عائلاتهم إلى الخليج (Hanieh 2013، 128، 29). فكان رد فعل دول الخليج هو التحول إلى استيراد العمالة من الشرق، ولا سيما من جنوب آسيا. وبالرغم من أن العمالة العربية المهاجرة لم تختف تمامًا من الخليج، إلا أنها بعد الثمانينات تقلصت كثيرًا بحيث أصبحت تضم في الأغلب العمالة الماهرة نسبيًا –مثل الصيادلة والمهندسين والمدرسين– بينما أصبحت الوظائف الأقل مهارة من نصيب مواطني دول جنوب آسيا في الأساس.

يطرح آدم هنية أن هجرة العمالة إلى الخليج يجب ألا يُنظر إليها كمواءمة حميدة بين مهارات العمالة واحتياجات رأس المال، بل كآلية للانضباط الطبقي من خلال ظروف عمل ومعيشة تتسم بدرجة عالية من الاستغلال بالنسبة للعمال غير المواطنين في دول الخليج. إذ تمثل تحويلات هؤلاء العمال جزءًا صغيرًا مما كان يمكن الحصول عليه لو كانوا يتمتعون بحق التنظيم للمطالبة بأجور وظروف معيشة أفضل. وبالتالي، فإن أسواق العمالة في الخليج تقوم بامتصاص جزء من متطلبات التوظف في البلدان التي خرجت منها العمالة المهاجرة، ولكن بدون المساهمة في اقتصاديات هذه الدول بأي شكل يقترب من الوضع لو كانت نظم التوظف والتشغيل أقل استغلالية. علاوة على ذلك،

فإنه فيما يخص مصر، يسير النفوذ الاقتصادي للخليج في الاتجاه المعاكس. حيث أن رأس المال الخليجي شديد الأهمية بالنسبة للتمويل الخاص ومشاريع الخصخصة (المرجع السابق، 138). وقد ساعدت خصخصة أصول القطاع العام في مصر على حدوث "مرونة" أكبر في سوق العمل المحلية، وهو ما يعني ببساطة أنه يمكن فصل العمال بسهولة أكبر وتقليل المزايا الممنوحة لهم (المرجع السابق، 54). وبالتالي، فإن دول الخليج أضعفت العمال المصريين، سواء عبر وضع معايير إقليمية للعمالة في أدنى مستوى ممكن، أو عبر تقديم مبادرات للاستثمار الخاص تقوض من ظروف العمال.

وهكذا تمت السيطرة على دول المنطقة غير المنتجة للنفط عبر دورة من المساعدات والديون. وفي حالة مصر، كانت السياسات الاشتراكية لعبد الناصر قد أدت إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد نتيجة سوء الإدارة وعدم الكفاءة (Waterbury 1983، 101-122)، هذا مع الوضع في الاعتبار أن الحرب الطويلة مع إسرائيل لا شك وأنها قللت من قدرة أي حاكم على القيام بإصلاح تدريجي للقطاع العام، حتى لو كان قد أراد ذلك.[6] إذ يُقدر أن حرب أكتوبر وحدها كلفت مصر

[6] يشير ووتربري إلى تأثيرات حرب اليمن وحرب يونيو 1967 وما ترتب عليها من حرب استنزاف حتى عام 1970 وحرب 1973 (Waterbury 1083، 122). وبالتالي فإن "جميع هذه العوامل، [وهي في الأساس نفقات دفاع ضخمة]

40 مليار دولار (Hanieh 2013، 31). وحتى بعد حرب أكتوبر، ظل الإنفاق العسكري مرتفعًا حتى عام 1976، قبيل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد (Abu-Qarn and Abu-Bader 2009، 932).

هناك اتفاق عام على أن أنور السادات عندما تولى الحكم كان يعتزم تحريك مصر بحذر ناحية المدار السياسي الأمريكي في إطار الحرب الباردة وفي اتجاه التوسع في التحرير الاقتصادي. لكن أيًا كان البرنامج السياسي للسادات، فإنه يجب فهم الوضع البنيوي لمصر في النظام النيوليبرالي العالمي في سياق "الأزمة".[7] فهناك قول شهير لميلتون

ساهمت بوضوح في مشكلات مصر... ولا شك أنه كان يمكن التعامل مع هذه المشكلات لو كان الاقتصاد يستند إلى قاعدة أكثر صلابة" (المرجع السابق، 93).

[7] إذا تكلمنا على نطاق واسع، فإن مفهوم الأزمة كان أساسيًا بالنسبة للفلسفات الأوروبية للتاريخ منذ نهاية القرن الثامن عشر (Koselleck 2006، 371). وبهذا المعنى، فهو يدل على "مفهوم تاريخي يشير إلى فترة انتقالية استثنائية تمامًا، أو فريدة" (المرجع السابق). إن مركزية التحول إلى فهم أوروبي للأزمة يجد صداه مع التشديد الذي وضعه كل من Van Gennep (2004) وTurner (1977) وThomassen (2014) على الانتقالية، والتي يمكن تمييزها عن الوضع العادي بواسطة، (أو كـ) أزمة. وغالبًا ما تتم دراسة الأزمات باعتبارها "أشكال يمكن حسابها من عدم التحديد (الخطر) في مقابل أشكال لا يمكن حسابها من عدم التحديد (عدم التأكد) (Roitman 2013، 74). ويمكن للمرء أن يبدل مواضع هذه المفاهيم

فريدمان، أحد أهم مهندسي الأيديولوجيا النيوليبرالية، مفاده أن الأزمة تكسر "طغيان الوضع الراهن فيما يتعلق بترتيبات القطاع الخاص وتلك المتعلقة بالحكومة تحديدًا" (Friedman 2002، xiii–xiv)، وأن وظيفة الملتزمين بـ"الحرية"، كما يفهمها هو، هي "وضع بدائل

المجردة بشكل كبير بتعبيرات أكثر عمومية في العملية الطقسية أيضًا. الطقس هو شكل ثقافي لإدارة ما هو قابل للحساب. لكن غير المحدد يُعتبر حتميًا في شكل ظواهر مثل الكوارث الطبيعية والحروب والثورات. وقد لاحظ رويتمان وآخرون أيضًا أنه بينما يكون وضع مثل "الأزمة" و"الحالة العادية" كموضوعات للبحث يجب ألا نأخذهما كأمر مسلم به، فإن حكايات الأزمة قد أصبحت بارزة بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة (Roitman، 2013، 3). ويعبّر كوسليك عن الشك إزاء "عدم دقة" الحكايات المعاصرة عن الأزمة، ويشكو من تصور أن المفهوم "الذي امتلك يومًا ما القدرة على طرح البدائل القاسية وغير القابلة للتفاوض والتي لا يمكن تجنبها، قد تحوَّل كي يناسب حالات عدم التأكد التي قد يجري تفضيلها في لحظة بعينها" (Koselleck 2006، 399). لكن الإكراه على اتخاذ قرارات "قاسية وغير قابلة للتفاوض" في المجال السياسي الاقتصادي هو بالضبط الذي يقود "أزمة رأسمالية" ـ الصيغة الأساسية من الأزمة التي أشير إليها هنا. وتاريخيًا، سعت كل من الرأسمالية والماركسية إلى تحويل جميع أشكال عدم التحديد الاقتصادي إلى مخاطر يمكن حسابها (Roitman 2013، 72–73). لكن النيوليبرالية، على النقيض من ذلك، تشدد أكثر على عدم التحديد بدلاً من الخطر، لأن "الدمار الخلاق" (Harvey 2005) يقدم فرصة أكبر لإعادة تشكيل المجتمع بغرض حماية التراكم الرأسمالية بواسطة النخب وليس إدارة المخاطر بواسطة الدولة.

للسياسات القائمة والإبقاء على تلك البدائل حية ومتاحة إلى أن يصبح المستحيل السياسي حتمية سياسية (المرجع السابق، xiv).

عادة ما يجري تذكُّر هذا التعليق وشرحه باستفاضة (Hanieh 2013، 48-52؛ Klein 2007). ومن المفيد استحضار هذا التعليق هنا لأن الفترة الممتدة من حرب يونيو إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في 1978 شهدت سلسلة من الأزمات الكبرى، كانت أكثرها وضوحًا حربي 1967 و1973. وعلى هذا الأساس كانت الاتفاقيات التي وقعها السادات في 1978 بمثابة معاهدات اقتصادية بين مصر والولايات المتحدة أكثر من كونها معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. ويجب أن نفهم كل ما حدث في مصر منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وحتى لحظة الأزمة العامة التالية -ثورة 25 يناير في 2011- في هذا السياق.

ويبرهن حازم قنديل في كتابه *جنود وجواسيس ورجال دولة* (2012) على صحة هذه المقولة بالتفصيل. إذ يستعرض بصورة منهجية كيف أضعف السادات عن عمد القادة العسكريين لحرب أكتوبر كي يمنع ظهور أي رمز ذي كاريزما تكفي لتحديه سياسيًا. ومع إزاحة الجيش عن السياسة بحسم، أصبحت لدى السادات الحرية كي يربط مصر بالغرب، ولا سيما الولايات المتحدة. ويقدم قنديل السادات باعتباره كان مُصرًا على نحو شاذ لأن يرضخ لطلبات أمريكا وإسرائيل في ظل

ما يمكن بالكاد تسميته مساومة.[8] وكانت نتيجة ذلك حصول مصر اسميًا على حزمة "معونة" كبيرة من الولايات المتحدة، وكانت المساعدات المدنية تساوي العسكرية تقريبًا في العقد الأول التالي على توقيع الاتفاقيات. لكن السلاسل المرتبطة بالمعونة الأمريكية جعلت مصر تقترض أكثر مما كانت قد اقترضته خلال عقدي الحروب. وكان ثمن المعونة العسكرية الأمريكية على وجه الخصوص باهظًا.

كانت مصر قد تورطت في دورة المعونة والدين خلال حقبة عبد الناصر، قبل حرب يونيو بفترة، بواسطة برنامج "الطعام مقابل السلام" (Marley 1961؛ Dethier and Funk 1987) الذي خلق اعتمادًا على القمح الأمريكي.[9] وترتب على ذلك أزمة سنة

---

[8] وهو يقر بأنه كانت هناك ضرورات بنيوية وراء الأخطاء المذهلة المتعاقبة للسادات أثناء الحرب وفي المفاوضات مع الولايات المتحدة. ويطرح أنه يتعين الحكم على أفعال السادات ليس على أساس مصلحة بلاده، بل على أساس أنه "فاعل استراتيجي في صراع القوى داخل النظام، والذي استهلك مصر منذ 1952 (Kandil 2012، 156). وعلى هذا الأساس، فبالرغم من إخفاقاته التكتيكية العديدة، فإن السادات قد أبلى بلاء حسنًا فيما يخص الاستراتيجية الكلية (المرجع السابق، 156).

[9] لعب تعليق أمريكا للمساعدات في الخمسينات دورًا في تحوُّل ناصر في النهاية نحو المساعدات العسكرية السوفيتية وتمويل السد العالي. لكن برنامج الطعام مقابل السلام الأمريكي، الذي قُدم للشعب باعتباره مساعدة من قبيل الإيثار، كان قد بدأ يحفز الدول المتلقية للمعونة على استهلاك المزيد من القمح بحلول بداية الستينات

1965 عندما قلصت الولايات المتحدة شحنات القمح، مما دفع مصر إلى الحصول على أول قرض من صندوق النقد الدولي (Waterbury، 1983، 94-95). وكان اقتصاد الحرب الذي استمر فترة طويلة (من أزمة السويس سنة 1956 وحتى حرب أكتوبر 1973) باهظ الثمن بالرغم من المساعدات العسكرية السوفيتية.

لكن الأمر المدهش هو أن وقف الأعمال العدائية وما تلاه من انفتاح (اقتصادي وسياسي) على الغرب بعد حرب أكتوبر لم يترتب عليه قدرًا كبيرًا من العوائد المرتبطة بالسلام بشكل مباشر، مثلما ترتب عليه انفجار مذهل للدين، سواء من "التمويل المحلي المناظر" لنظم السلاح (Handoussa 1990، 114)، أو من الشروط السياسية المرتبطة بمساعدات البنية الأساسية، خاصة مطالبة مصر بوقف الاستثمار في القطاع العام كشرط لتلقيها المعونة (المرجع السابق، 117).

(Marley 1961؛ Dethier and Funk 1987). وعندما قلصت أمريكا شحنات القمح إلى مصر عام 1965، نتج عن ذلك أزمة في ميزان المدفوعات بفعل مزيج من المدفوعات غير المعترف بها (وغير المعلَن عنها) للحملة العسكرية لمصر في اليمن، وتراجع الصادرات (Waterbury 1983، 94-95). وأدى ذلك بمصر إلى أخذ قروض من صندوق النقد الدولي بحلول منتصف الستينات (المرجع السابق، 95).

فخلال السنوات الخمس الأولى لبرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية، وصل الدين العسكري المستحق للولايات المتحدة إلى 4.55 مليار دولار، بالرغم من أن مصر لم تكن في حالة حرب، أو تستعد للحرب. وعلى النقيض من ذلك، كان الدين العسكري للاتحاد السوفيتي خلال أكثر من 20 سنة دخلت مصر خلالها أربعة حروب كبيرة 2 مليار دولار فقط (المرجع السابق، 114).[10] وكان يتم تخصيص المعونة وفقًا للأولويات الأمريكية، التي تطلبت إنفاقًا كبيراً على "الخدمات الاستشارية الأمريكية المبالغ فيها التي فرضها المانحون [و] شروطًا للشراء توجب استخدام سلع وخدمات أمريكية غالبًا ما تكون مقيَّمة بأعلى من أسعارها الحقيقية (المرجع السابق، 110)[11]. والأهم من ذلك، أن الشروط المرتبطة بالمعونة في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار أدت إلى ارتفاع كبير في الاستهلاك، وتدهور عام في القدرة الإنتاجية لمصر.

---

[10] وتلاحظ حندوسة أيضًا أن معدل الفائدة على الدين العسكري الأمريكي كان 14 بالمئة سنويًا، مقارنة بـ 2,5 بالمئة فيما يخص دين المساعدات العسكرية السوفيتية (Handoussa، 114-115).

[11] يحدد قنديل (2012، 64-163) وسائل إضافية جعلت العلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة يترتب عليها أرباحًا ضخمة للشركات الأمريكية في مقابل منافع ضئيلة للصناعات المصرية الإنتاجية. وقد تضمن ذلك ضغط السادات مباشرة لمصلحة مستثمرين أمريكيين مثل ديفيد روكفللر (المرجع السابق).

يمكن لهذا الوضع الصمود طالما ظلت أسعار النفط مرتفعة، لكن عندما انهارت الأسعار العالمية للنفط في 1986، وجدت مصر نفسها مدينة بـ40 مليار دولار (المرجع السابق، 204-205)، وأُجبرت، بفعل الضغوط الأمريكية، على تبنّي برنامج صندوق النقد الدولي للتكيف الهيكلي، مما زاد من تدهور الصناعة المصرية، وقلل من الدعم الحكومي الممنوح للفقراء. وأدت مشاركة مصر في حرب الخليج لسنة 1991 إلى إعفاء مصر من جزء كبير من دينها، وهو أمر من الواضح أنه كان حلًا سياسيًا مفروضًا لمشكلة الديون وليس إنجازًا اقتصاديًا للتكيف الهيكلي المطلوب. ومع ذلك ظل البرنامج مستمرًا.

هناك ملاحظتان صحيحتان حول تاريخ مصر كدولة نيوليبرالية في هذا السياق. أولاً، كانت مصر مبارك تُعتبر في طليعة الدول التي طبقت السياسات النيوليبرالية في الشرق الأوسط (وليس من قبيل المصادفة أن تونس بن علي، التي ثارت قبل مصر مباشرة، ومن ثم ساعدت على اشتعال فتيل الانفجار في مصر، كانت في وضع مماثل). وثانيًا، كانت حقيقة الاقتصاد السياسي المصري خلال فترة مبارك مختلفة تمامًا عن الخطاب السائد، كما كان الحال في جميع الدول النيوليبرالية الأخرى من تشيلي إلى إندونيسيا.

يلاحظ ميتشل (2002، 303-272) أنه بينما كانت مصر تتلقى المديح من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي باعتبارها منارة نجاح السوق الحرة، فإن الأدوات المتفق عليها لقياس حالة الاقتصاد أعطت

صورة غير حقيقة تمامًا عن الاقتصاد المصري. وفي حقيقة الأمر، فقد جرى تطبيق عملية تحرير الأسواق من القيود وبرنامج الخصخصة بطريقة غير متكافئة في أحسن الأحوال. وكان الوحيدون الذي طُبقت عليهم النيوليبرالية "كما يقول الكتاب" هم الأعضاء الأضعف في المجتمع، وكانت تجربتهم مع النيوليبرالية سلبية في العموم. وجرى قمع العمل المنظم بقوة حتى عندما تمت خصخصة أصول القطاع العام، بغض النظر عن ربحيتها من عدمها. وكان آليات قمع قدرة العمال على التنظيم وفصلهم من العمل خلال الخصخصة هي السبب في الانتشار الكبير للإضرابات التي حدثت بدون موافقة النقابات (وكان ذلك هو الشكل الوحيد الممكن للإضراب في ظل موقف الدولة من العمل العمالي المنظم) خلال العقد السابق على الثورة. كما تدهور التعليم العام ونظام الرعاية الصحية بفعل مزيج من الإهمال والخصخصة. وشعر معظم السكان بثبات أو انخفاض الأجر مقارنة بالتضخم (Joya 2011، 373). إذ "انخفض متوسط الأجر الحقيقي للساعة بـ6.7 بالمئة بين 1988 و2006" (Hanieh 2013، 72)، وبـ16 بالمئة في القطاع الخاص. وبلغ المعدل الرسمي للبطالة 10 بالمئة خلال العقد الأول من الألفية، لكن هذا المعدل كان أعلى من ذلك كثيرًا بالنسبة للنساء (المرجع السابق، 71-72). غير أن التعريفات الرسمية لـ"البطالة" تُعتبر مشكوكًا فيها إلى حد كبير، لأنها تستبعد أفرادًا لا يسعون بنشاط إلى العمل، وتتضمن أشخاصًا ربما يعملون ساعات قليلة فقط في الأسبوع، كما أنها قد تُدخل في

الحسبان أيضًا العاملين في القطاع غير الرسمي، وهو ما يمثل 40-50 بالمئة من القوى العاملة (المرجع السابق، 72).

وفي المقابل، كانت قواعد النيوليبرالية مختلفة بالنسبة للأثرياء. ذلك أن "انطلاق" النيوليبرالية لم يؤد إلى تقليص مصر لقطاعها العام على نطاق واسع كما يفترض مبدأ دعه يعمل، بل جعلها تعيد توزيع مواردها لمصلحة طبقة مُلاك رأس المال، الصغيرة والثرية بالفعل، على المستوى الإقليمي والقومي (Hanieh 2013، 143). ولم يكن توزيع الدخل لمصلحة الطبقة الأعلى هذا بأي حال فريدًا من نوعه في السجلات التاريخية للنيوليبرالية (Harvey 2005، 188). وفي مصر، منحت الخصخصة أرباحًا مفاجئة للأفراد ذوي الصلات السياسية الجيدة، الذين كان بوسعهم شراء الأصول المملوكة للدولة بأقل بكثير من قيمتها السوقية، أو احتكار الريع من مصادر متنوعة تمتد من السياحة إلى المعونة الخارجية. وكانت التعاقدات مع الحكومة هي مصدر الأرباح الضخمة التي حققتها الشركات العاملة في قطاع التشييد، وكان جزء من هذه الأرباح مرتبطًا بالمساعدات التي تقدمها الدول الأجنبية.

الأمر الأهم أن الوظيفة المحدودة جدًا للدولة التي توصي بها المبادئ النيوليبرالية المجردة، انقلبت رأسًا على عقب في الواقع، حيث نشأت صلات قوية جدًا بين الشركات والحكومة، بحيث كان من الصعب على المراقب غالبًا فصلهما عن بعضهما البعض. وحيث أن الصلات

السياسية كانت أضمن الطرق إلى الربح، كان لدى رجال الأعمال حافزًا قويًا لشراء منصب سياسي خلال الانتخابات الفاسدة التي أدارها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وبينما أصر الإخوان المسلمون على المنافسة في الانتخابات البرلمانية، كان التلاعب الأقل حدة في المنافسة على المقاعد يحدث في الأساس داخل الحزب الوطني الديمقراطي. وقد فاز عدد قليل من أعضاء الإخوان المسلمين بمقاعد في انتخابات 2005، مما أثار المخاوف في واشنطن وأقلق الحزب الوطني الديمقراطي. لكن انتخابات نوفمبر 2010 أسفرت عنها هيمنة الحزب الوطني نتيجة التزوير السافر، فأصبح البرلمان بأكمله في أيدي الحزب، وجري تمهيد الطريق أمام جولة جديدة متوقعة من توزيع الأصول العامة على مستثمري "القطاع الخاص" بمجرد أن يسلم مبارك الأب السلطة إلى ابنه جمال في نهاية المطاف (El-Ghobashy 2010).

الأمن

دائمًا تختلف "النيوليبرالية عند التطبيق الفعلي" (Brenner and Theodore 2002) بحسب الظروف المحلية. هنا يجدر التشديد على بضع خصائص اتسم بها مسار النيوليبرالية في مصر. فقد ساهمت النيوليبرالية باعتبارها "دولة أمن بشري" (Amar 2013، 21) بقوة في الثورة. ذلك أن الدول تقدم "الحماية" في مواجهة المخاوف الافتراضية، التي يتم تفعيلها عند الضرورة، بطريقة تشبه إدارة جماعات

الجريمة المنظمة "لإتاوات الحماية"، حيث يدفع الضحية كي يحظى بالحماية من الجماعة الإجرامية نفسها التي تطالبه بالدفع (المرجع السابق).

نشأت مثل هذه العلاقة بين العنف ونظم الحكم في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر.[12] ففي أوروبا، نشأ ما نطلق عليه المجتمع المدني كرقيب على العنف الموجود في قلب مثل هذا النظام. لكن على العكس من ذلك، فإنه في الدول التي تخلصت حديثًا من الاستعمار، تم بناء العنف "الشرعي" الذي تمارسه الجيوش وأجهزة الأمن ليس بواسطة تطور الرقابة على عنف الدولة وعلى قدراتها على انتزاع الفوائض، ولكن عن طريق كفالة القوى الخارجية للجيوش المحلية.

وبحلول السبعينات، أصبحت الدول "شبه الطرفية" مثل مصر والبرازيل "في طليعة مواقع اختبار النيوليبرالية" (Amar 2013، 28). هنا يطرح عمار أنه فيما يخص الحوكمة، فإن تقسيمات مثل "الدولة/القطاع الخاص" لم تعد تُعبِّر عن الطبيعة الحقيقية لـ"السياسة". بدلاً من ذلك، فإننا نجد أن "تكوينات لها طبيعة شبه دولتية"

[12] يستند هذا القسم من الأطروحة على (Charles Tilly 1985). تصبح الحرب، التي تجسد هذا التهديد بأقوى صورة، سمة دائمة للمجتمع، ويجري تنظيم الدول كما لو كانت حاميات عسكرية. يُعتبر العنف المنظم أمرًا أساسيًا بالنسبة للنظام. تكون وظيفة الدولة صنع الحروب، وصنع الدولة، والحماية والاستخراج (المرجع السابق، 181).

(Amar 2013، 69)، ومن ضمنها الجهاز الأمني ومنظمات غير حكومية، تعمل في مجالات شبه شرعية أو مضادة للشرعية. وهكذا، ينتقي مجالا الأمن والتدخل الإنساني فئات بعينها من الناس بوصفها تحتاج إلى اهتمام مثل تلك التكوينات ذات الطبيعة شبه الدولتية.

تدرس سلوى إسماعيل آليات خضوع الشباب الذكور في إطار البنى المكانية ونظم التشغيل في القاهرة الحضرية. إذ تؤدي المواجهات اليومية مع الدولة، التي غالبًا ما تكون في شكل إجراءات أمنية عقابية صرف لحفظ النظام (بعكس النموذج البنَّاء لل"شرطي الذي يجول المكان من أجل توفير الحماية للناس"، الذي يعرف الحي ويتفاعل إيجابيًا معه)، نقول تؤدي تلك المواجهات إلى تجسيدات للذكورة "التي لا تعبِّر فقط عن... وضع التهميش [لشباب الذكور] لكن كذلك تريد إعادة إنتاج الذكورية المهيمنة" (Ismail 2006، 96).

في أغلب الأحيان، يتم التعبير عن تلك الهيمنة في شكل الجماعات الأخوية الذكورية (الشلل، مفردها الشلة، وهي مجموعات من الأقران الذكور الذين يوحدهم المكان و/أو المهنة). مثل تلك العلاقات الشللية يمكن أن تكون شديدة القوة، لكنها تتسم بالمرونة أيضًا. فتلاحظ إسماعيل أن تلك الشلل غالبًا ما تتمفصل مع الشبكات الدينية مثل جماعة السنة المحمدية أو التبليغ والدعوة (2006، 4-103). هذه الشبكات الدينية تعزز من المجال الثاني للاندماج الاجتماعي في أوساط الذكور: تحديدًا اتصال الذكور أصحاب الذوات الذكورية

المهمشة بـ"مجتمع النساء" (المرجع السابق، 108-119). إذ يساهم الخطاب حول الأخلاق الذي يهيمن عليه الدين، جنبًا إلى جنب مع التحدي الضخم الخاص بتعبئة الموارد الكافية من أجل الزواج في الاقتصاد النيوليبرالي (Singerman 1996)، في الرقابة المعممة على حركة ومظهر وسلوك النساء (Ghannam 2013).

وفي الوقت نفسه، فإن انتشار الخطاب الذي يُجرّم الشباب الذكور [على خلفية القهر البوليسي]، يجعل من النساء وسيطًا أكثر فعالية في التفاوض مع الدولة فيما يخص الإجراءات البيروقراطية المضنية للحياة اليومية، خاصة في الأحياء العشوائية، حيث يترتب على الوضعية غير القانونية للأحياء نفسها الانتقاص من خدمات الماء والكهرباء التي يجري توفيرها للسكان. وبالرغم من أن الحكايات الأوسع حول الأسرة تُشدد على السلطة الأبوية، إلا أن النساء غالبًا ما يقومون بالمفاوضات الأساسية مع الدولة، كي يتمكنوا من الحفاظ على استمرار الأسرة، خاصة وأنه طالما لا يوجد تهديد لشرف الرجل، تكون النساء أكثر قدرة على تحمُّل المعاناة المرتبطة بالتعسف البيروقراطي، الذي يصاحب حتمًا تنظيم وضع المرافق في الأحياء التي تُبنى على أرض زراعية، في تحدٍ للوائح الحكومية (Ismail، 114-115).

ويتفاعل ذكور الأحياء العشوائية (وأحياء الطبقات الدنيا على وجه العموم) مع الدولة في أغلب الأحيان عبر العنف والإجراءات التأديبية

العقابية. إذ تكون الأسواق العشوائية التي تظهر في الشوارع والميادين العامة هدفًا مألوفًا للإجراءات التأديبية. يبيع الباعة الجائلون الطعام والسلع المنزلية والأدوات ولعب الأطفال والكتب والصحف وبالطبع الملابس. تجري هذه التجارة غير الرسمية في جميع أنحاء المدينة، ويتطلب القيام بها الانخراط بشكل مستمر في لعبة القط والفأر مع شرطة المرافق (المرجع السابق، 132–34). وبشكل عام، تُعد الشرطة مخولة قانونًا بالتحرك بقوة ضد أي شكل من أشكال السلوك الذي يُعتبر "معاديًا للمجتمع ويمثل تهديدًا" (المرجع السابق، 139)، وذلك وفقًا لقانون البلطجة الذي يعود إلى سنة 1998.

وباختصار، فإضافة إلى التآكل العام في حظوظ عديد من العمال، وإضفاء الطابع المؤقت على العمل، وتوسُع الاقتصاد غير الرسمي، وما صاحبه من إعادة توجيه موارد الدولة تجاه النخبة، فإن البعد الأمني للنيوليبرالية في مصر أنصبَّ بقوة على شباب الذكور. فجرى تجريم شباب الذكور من طبقات ومناطق حضرية بعينها، كما تم توجيههم في أدوار اجتماعية ذكورية شجعتهم على الرقابة على وجود النساء في المجال العام. أما النخبة، فقد وصمت هذه "الطبقات الخطيرة" الجديدة اجتماعيًا. يظهر ذلك بوضوح في وسائل الإعلام والاقتصاد السياسي للمجال الحضري، من خلال الخطابات التي تؤكد على المخاطر وتغذي نمو الاستثمارات العقارية المضاربة الجديدة في المناطق الحضرية،

والتي تقوض من قدرة الدولة على تقديم الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية للأحياء الأقدم والأفقر وغير الرسمية.

هل هي ثورة نيوليبرالية؟

لا شك أن إعادة الهيكلة النيوليبرالية للاقتصاد المصري كانت سببًا أساسيًا للتمرد السياسي. وفي الوقت نفسه، هناك أساس يدعو إلى الاعتقاد بأن الثورة لم تكن مجرد "ثورة ضد النيوليبرالية"، بل كانت أيضًا "ثورة نيوليبرالية" غير مفصولة عن تأصيل عميق للذاتية النيوليبرالية المرتكزة على "عقلانية السوق باعتبارها حالة متحققة" (Gershon 2011، 538)، حيث يتم إدارة البشر "كما لو كانوا شركة" (المرجع السابق، 539).

قد يحق للمرء التشكك في أن مفهوم الذاتية النيوليبرالية المحدد بهذه الطريقة يفيد كملاحظة عامة حول المجتمع المصري. ذلك أنه يمكن لتقنيات بناء الذات أن تكون جزءًا من منظومة الخصخصة الأوسع ومن السياسات النيوليبرالية في عهد مبارك، وفي الوقت نفسه تظل متوافقة تمامًا مع المشروعات الأخلاقية الإسلامية (Mahmood 2011؛ Hirschkind 2006). كذلك فإنه يمكن تصوير البشر علائقيًا، في علاقاتهم بأعضاء الأسرة والرموز المهمة الأخرى في الشبكات الاجتماعية، بدلاً من اعتبارهم مشروعًا فرديًا. كذلك يمكن لهذه البنى العلائقية أن تعمل على غرس القيم الأبوية؛ حيث تحتاج البطريركية نفسها إلى بنية علائقية للذات فيما يخص السلطة الذكورية

الأعلى مقامًا.[13] وفي معظم المجتمع المصري، تعمل العلائقية نفسها بطرق معقدة للغاية، خاصة في المجال الاقتصادي، الذي يمزج التقوى بال"رأسمالية المستندة إلى المستقبل"، وتنجم عنها روح تتكون من "الميل العاطفي للوجود والذات والعلائقية، والذي قد يكون أو لا يكون جزءًا من مشروع فعال لصنع الذات، والذي قد يجري أو لا يجري التعبير عنه بصورة فعالة" (Schielke 2015، 127).

ربما تسمح الدراسات حول النخبة المصرية بفهم أفضل لآليات "الإدارة الفعالة للذات"، حيث تلقى ضوءًا مكثفًا على أمور مثل التواصل مع العالم الخارجي، وكذلك على مسائل تتعلق بـ"مصر" باعتبارها تجمعًا قوميًا (de Koning 2009؛ Peterson 2011). كذلك من الصحيح أنه من الممكن أن يؤدي ارتفاع الدخل والتنقل خارج حدود الوطن الأم إلى تمكين الناس من تجربة بدائل أخرى موجودة بالفعل. لكن رغم هذا كله، فإن الانتقال من فهم أشكال التواصل

[13] حول التفاعلية كمفهوم أساسي في بناء الذات، أنظر (Joseph 1994). تؤكد سعاد جوزيف (1994) على التفاعلية في البنى الاجتماعية للذات في لبنان، خاصة كوسيلة لغرس القيم الأبوية. تحتاج البطريركية ذاتها إلى بنية علائقية للذات فيما يخص سلطة الذكر الأكبر سنًا. وتلاحظ غنام (2013، 87) قابلية مفهوم جوزيف عن التفاعلية للتطبيق، (مع بعض المحاذير) على موقع دراستها الميداني في مصر، وهو حي تقطنه الطبقات الدنيا والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى.

المختلفة والمتعارضة المتورطة في بنى الذات إلى وضع أطروحات أوسع حول "الذاتية النيوليبرالية" يعتبر قفزة غير مبررة.

تركز طريقة أخرى لصياغة النيوليبرالية على الخطوط الفاصلة بين القوانين والأفكار من ناحية، والفعل الاجتماعي للأفراد من ناحية أخرى.

"كما هو الحال في أجزاء العالم الأخرى، امتزجت فكرة حرية الفرد في مصر الحديثة مع فكرة السوق الحرة، التي عبَّرت عنها جزئيًا إصلاحات المحكمة الدستورية العليا للقوانين البيروقراطية التي كان يُنظر إليها باعتبارها تعوق القطاع الخاص... في فترة الليبرالية الاقتصادية والسياسية، خلق العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية مساحة متسعة لل"مجتمع المدني": النشطاء المنتمون إلى الطبقة الوسطى، الذين يحصلون على تمويل من المؤسسات الأوروبية والأمريكية ولديهم قدرة على الدخول إلى الشبكات الغربية، والذين ينصحون المواطنين بالمطالبة بحقوقهم من الدولة كأفراد أحرار والإنتاج بكفاءة أفضل في ظل اقتصاد حر." (Asad 2015، 201)

وفقًا لصياغة أسد، فإن سؤال النيوليبرالية باعتبارها ذاتية كلية totalizing subjectivity لا يظهر قط. "يؤثر التحريض الليبرالي على الاستقلالية الفردية" (المرجع السابق، 203) على الناس بطرق مختلفة. إذ "لا يزال الناس ينتمون إلى عائلات وروابط، ولا يزالوا يزعمون أن لديهم أصدقاء" (المرجع السابق)؛ هذه طريقة مختصرة

للتسليم بوجود البنى العلائقية للذات التي تمت الإشارة إليها أعلاه جنبًا إلى جنب مع الذاتية النيوليبرالية. ومن وجهة نظر أسد، فربما تضغط البنى الأيديولوجية المتفشية للذات الفردية على تلك الشبكات العلائقية، لكن هذا الضغط لا يصل بالضرورة إلى حد إلى السيطرة التامة.

غير أن أسد يشير أيضًا باختصار إلى جانب آخر ذي صلة في مسألة إعادة البناء النيوليبرالي للمجتمع يتعين التأكيد عليه، وهو أنه بقدر ما كانت المنظمات السياسية غير الإسلامية منظمة في الثورة، فإن قسمًا مهمًا منها تربى في حضّانات المنظمات غير الحكومية (المرجع السابق، 201). فمن الناحية العملية، أصبح التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بمثابة عصا استطاعت الحكومة أن تضرب بها الثورة بقوة، وهو تكتيك كان منذ وقت طويل جزءًا من الوسائل التي تستخدمها الدولة في القمع.[14]

تعمل المنظمات غير الحكومية في ظل شروط النيوليبرالية، ويطرح البعض أن توجيه المعارضة من خلال مثل هذه المنظمات بدلاً من الأحزاب السياسية يقيد الديمقراطية في العالم العربي بدلاً من تعزيزها (المرجع السابق؛ Langohr، 2004). لا يعني ذلك بأي شكل

[14] كانت ادعاءات التآمر مع الخارج التي وُجهت إلى المنظمات غير الحكومية سلاحًا كامنًا استخدمته الدولة في العقد السابق على الثورة (Pratt 2004؛ 2005).

الانتقاص من شجاعة النشطاء المرتبطين بالمنظمات غير الحكومية، الذين عمل بعضهم في ظل مخاطر شخصية كبيرة. لكن من الصعب أن نفصل تمامًا بين التوافق السياسي بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، المعارضة لنظام مبارك ومن خلفوه، وبين "التحريض الليبرالي للاستقلالية الفردية" التي يلمّح إليها أسد. فباختصار، جاء واحد من مراكز المقاومة غير الإسلامية للنظام من الطبقة نفسها والوضع الشخصي نفسه الذي جاءت منه المناصب العليا للنظام.

ومن ناحية أخرى، تزايد اعتماد الإخوان المسلمون في التمويل على رجال الأعمال في القطاع الخاص، مثل حسن مالك وخيرت الشاطر. كما أن شبكة العمل الخيري لهذا التنظيم لعبت دورًا في تعزيز وجوده داخل دوائر اجتماعية أوسع من العضوية الأصلية.[15]

[15] يُعتبر تحديد الدور الذي لعبه العمل الخيري في ترسيخ وضع الإخوان المسلمين السياسي والاجتماعي في المجتمع عملية معقدة. يميل غير الإسلاميين إلى إرجاع التأثير الذي يحظى به الإخوان المسلمون إلى "السكر والزيت"، وهذه صيغة مختزلة لاعتبار أن تأثير هذه المنظمة يستند بصورة أساسية إلى الحسابات المادية. والحقيقة أن الأعمال الخيرية التي توفر الرعاية الصحية وأشكالاً أخرى من الرعاية الاجتماعية كانت ضمنيًا جزءًا من عوامل الجذب المادية هذه. لكن أهمية العمل الخيري والأشكال الأخرى من النشاط المادي للجماعة كانت بلا شك أعقد مما كانت تقترحه صيغة "السكر والزيت".

والحقيقة أن الإحسان يتوافق مع النيوليبرالية، بل إنه شيئًا جوهريًا بالنسبة إليها، لأنه يتكون إما من الأعمال المجزأة للأفراد، أو من المنظمات الخيرية الخاصة وشبه الخاصة (المستلهمة قيمها في الأغلب من الدين) التي تقوم بوظائف اجتماعية كانت الدولة تضطلع بها في الماضي. ويتقاطع تقديم "القروض الصغيرة جدًا"، خاصة للنساء، مع العمل الخيري الخاص وشبه الخاص، عن طريق نقل عبء الرعاية الاجتماعية إلى الأفراد من خلال خطاب "التمكين" الذي نادرًا ما يفي بوعوده (Ismail 2006، 87-92). وتصف سلوى إسماعيل نظام الرعاية الاجتماعية الذي تطور من السبعينات إلى الآن باعتباره "هجينًا أخلاقيًا من الإحسان المستند إلى الدين والعمل الخيري الحديث" (المرجع السابق، 74). وفي مصر، يجب أن تكون منظمات العمل الخيري، بما فيها من أنشطة المؤسسات الاجتماعية الإسلامية، مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية (سنجرمان 1996، 253-254). وعلى هذا الإساس فإن كيانات عامة إسلامية مضادة (Hirschkind 2006، 105-142) يمكنها من خلال

فمثلًا حققت "النهضة"، المنظمة الشقيقة في تونس، نجاحًا يماثل نجاح الإخوان المسلمين المصريين في الفترة التالية للثورة، رغم أنه كان قد تم حظرها تمامًا في التسعينيات، ورغم أنها كانت مقموعة بقوة في العقد الأول من الألفية، وبالقطع لم يكن لديها ما يمكن مقارنته بشبكة العمل الخيري للإخوان المسلمين. وأيًا كانت طبيعة الدور المعقد الذي لعبه النشاط المادي للتنظيم، لا يمكن للمرء أن يسقط من حسابه التأثير الأخلاقي والقيمي للاتجاهات الإسلامية.

الممارسات الخيرية أن تعمل بالتناغم مع الدولة التي تريد أن تميز نفسها عنها.

وقد يتساءل المرء عن أهمية النيوليبرالية كشكل كلي من الذاتية. لكن هناك شيئًا يمكن قوله حول الممارسات النيوليبرالية الضمنية في المواقع السياسية المهمة مثل المنظمات غير الحكومية. فالحال أن ثورة 25 يناير كثورة ضد النيوليبرالية من الصعب فصلها عن ثورة 25 كثورة نيوليبرالية. ليس هذا بأي حال تناقضًا يقتصر على مصر. فقد رأيناه بالدرجة نفسها في حركة "احتلوا" الأمريكية (Occupy) وفي التصويت للسياسيين اليساريين في أوروبا مثل ألكيس تسيبراس أو جيرمي كوربن، كشكل من أشكال الاحتجاج. ويصعب أن نراهن على موقف فعال خارج النيوليبرالية، حيث إنها تشبه الرمال المتحركة، كلما كافح المرء كي يخرج منها، وجد نفسه مغروسًا فيها.

خاتمة: النيوليبرالية كمرادف لعدم الأمان

يمثل مفهوم "عدم الأمان" طريقة بنّاءة لتلخيص طبيعة الدولة النيوليبرالية. ظهر هذا التعبير أول ما ظهر في بداية العقد الأول من الألفية، كمنبر للحركات السياسية "ما بعد الاشتراكية" في أوروبا الغربية، التي تقوم بالدفاع عن العمال المؤقتين (Tari and Vanni 2005). وجرى بعد ذلك تفسير هذا اللفظ بواسطة الأكاديميين بطرق مختلفة، تتراوح بين الفلسفة الأخلاقية (Butler 2004؛ Butler and Athansiou 2013) إلى التعبير عن دولة

وجودية عامة مرتبطة بالرأسمالية (Mahmud 2015؛ Neilson and Rossiter 2008)، أو بالنيوليبرالية على وجه الخصوص (Lazzarato 2004؛ Palmer 2014؛ Standing 2011).

يتمثل جوهر عدم الأمان في ضعف متنامي تشعر به الطبقات كافة باستثناء النخبة العليا؛ "الـ1 بالمائة" كما ورد في خطاب حركة الاحتلال الأمريكية في 2011. وبالنظر إلى رفض الدول النيوليبرالية تحمُّل عبء "التحصين" ضد الضعف على مستوى اجتماعي واسع، ينتشر عدم الأمان مثل فيروس عبر المجتمع برمته، تاركًا الأفراد يكافحون كي يحموا أنفسهم ضد الشعور بانعدام الأمن (Lorey 2015، 41-61)، في ظل اختلاف كبير في الموارد المتاحة لديهم بالطبع. لذا يمكن اعتبار عدم الأمان كنوع من المرحلة الانتقالية الضبابية. أنظر كيف تُصور المنظِّرة السياسية إيزابيل لوري عملية "عدم الأمان":

يعني عدم الأمان أكثر من مجرد وظائف غير آمنة، وأكثر من نقص الأمن الذي توفره الوظائف بأجر. وعن طريق الافتقار إلى الأمن والشعور بالخطر، يحتوي عدم الأمان الوجود كله، الجسد وأشكال تحديد الذات. إنه يمثل تهديدًا وقسرًا، بالرغم من أنه يفتح إمكانات جديدة للحياة والعمل. يعني عدم الأمان العيش مع غير المتوقَع، مع الأحداث الطارئة. (Lorey 2015، 1).

وفقًا للوري، توجد رابطة بين عدم الأمان –أن تفتح الأحداث الطارئة غير المتوقعة "إمكانات جديدة للحياة"– وبين الثورة. ذلك أنه يمكن أن نفهم الثورة كأزمة حالة انتقالية: مرحلة عبور تكون فيها طبيعة النتيجة النهائية غير معلومة. إنها "حاضر غريب" مطول (Bryant 2016)، حالة من عدم الراحة يلجأ فيها الناس إلى الماضي، خاصة خبراتهم مع الصدمة، لإيجاد برنامج عمل لمستقبل غير متوقَع. غير أنه توجد بعض الفروق المهمة بين الانتقالية "الدائمة" في عدم الأمان لدى لوري وبين أزمة العبور الثوري.

تخلق أزمة الحالة الانتقالية لحظة من السيولة السياسية تتميز بها الأحداث الثورية. قد تكون هذه الظروف مثالية لظهور مسوخ سياسية، لكن الثورات تكون حقًا مفتوحة أمام الاحتمالات المختلفة، ومن ثم أمام ظهور تشكيلات سياسية تستجيب للأيديولوجيات والحركات السياسية الموجودة منذ فترة طويلة. ويمكن أن يتكيف الهدف الغامض "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، الذي طُرح في المظاهرات المضادة لمبارك، مع برنامج إسلامي أو اشتراكي أو ناصري. ربما تكون هناك عوامل مادية تقف ضد نجاح مثل هذه البرامج السياسية، لكن السيولة الثورية والإمكانية الحقيقية كانت مع ذلك أمرًا واقعًا.

وعلى النقيض من ذلك، فإن عدم الاستقرار الدائم المرتبط بعدم الأمان يعد شبيهًا بحلم الفيزيائي باحتواء وتسخير طاقة الانصهار: أي بالقيام بانفجار نووي "مستدام" (أو على الأقل يمكن احتواؤه). بتعبير آخر،

عدم الأمان هو شكل اصطناعي للانتقالية تحاول الحكومات النيوليبرالية الحفاظ عليه ضمن حدود يمكن التحكم فيها. وتظل درجة العمدية (من جانب الحكومات) في خلق حالة عدم الأمان أمرًا محل جدل، لكن التفريغ المتصاعد للوسط السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول في جميع أنحاء العالم هو أمر لا يمكن إنكاره. ذلك إنه من هذا الوسط بالتحديد كانت دومًا تُصاغ المطالب الأوضح بخلق أشكال من الأمن تنظمها الدولة.

وفقًا للوري، "أصبحت الحياة وظروف العمل غير المستقرة أمرًا اعتياديًا عند مستوى بنيوي، وبالتالي أصبحت أداة حكومية أساسية" (2015، 63). فقد كان من الأسباب الأساسية للثورة المصرية النظام النيوليبرالي الذي لا يفي بالتزام توفير الرعاية الاجتماعية للشعب، وبدلاً من ذلك يعطي أولوية عند تخصيص الموارد لتأمين حياة النخبة. وقد تطور هذا النمط عبر نظامي السادات ومبارك، كدولة "شبه ريعية" (Soliman 2011) استهلكت إيرادات النفط وقناة السويس والمعونة الخارجية باعتبارها قنوات ريعية، ثم راكمت دينًا خارجيًا ضخمًا جرى تخفيفه بفعل الآلة العسكرية لحرب الخليج (حيث تم إلغاء ديون مصر كمكافأة على مشاركتها في الحرب). وآنذاك، بدأت الدولة التحول من دولة ريعية إلى دولة مفترسة، أي "دولة تضع اعتبار توليد الدخل فوق أي اعتبار آخر، والتي قد تفعل أي شيء كي تجمع أموالاً أكثر من المجتمع بعض النظر عما إذا كان ذلك

يتطلب وسائل غير دستورية أو حتى يدمر الاقتصاد" (المرجع السابق، 97). ولكن أيًا كان حجم الدمار الذي يُلحقه هذا التحول من الدولة الريعية إلى الدولة المفترسة، فإن المنطق الذي كانت تسترشد به الدولة يقوم على توزيع أي ثروة موجودة على النخبة، وإن كانت (من وجهة نظر سليمان) نخبة رأسمالية جديدة. وكان تحقيق الأمان للنخبة يعني عدم الأمان بالنسبة لكل من هو خارجها. إن المنطق وراء "حكومة عدم الثبات" هو الموازنة بين "الدرجة القصوى من عدم الأمان، التي ربما لا يمكن حسابها بدقة، وبين الحد الأدنى من الحماية للتأكد من أن الحد الأدنى مضمون عند هذه العتبة" (Lorey، 65).

ظلت الأجزاء المكونة للمجتمع تحت عتبة الثورة وفوق عتبة الفقر المدقع. وأُعطي الناس فقط اختيار قبول نظام يطالبهم بالاعتقاد بقدرة الفرد على تطوير نفسه، وهو الاعتقاد الذي تتم الدعاية له بدون توقف باعتباره الطريق الوحيد للخروج من الضعف المرتبط بعدم الأمان. وهناك مساحة بين هاتين العتبتين؛ مسافة من الانتقالية التركيبية قد تكون بالتحديد هي الظرف الاجتماعي الذي تصبح فيه خطابات سياسية متناقضة مسموعة إلى أقصى حد من جانب الذوات "غير الآمنة".

قد يكوِّن المرء فكرة حول هذه الخطابات المتناقضة في سياق فهم طبيعة "السياسيين المحتالين" (Armbrust 2013؛ 2017). فقد تقدم أزمة انتقالية فرصًا لـ"قفزة تطورية" لأشخاص وبرامج ربما يكون قد تم

اعتبارهم بشعين في الماضي. ذلك أنه في ظل أزمة مطولة، تزول النشوة التي يتم الشعور بها عند بداية دخول المرحلة الانتقالية (تأمَل على سبيل المثال حالة الفوران الأسطوري لميدان التحرير في بداية 2011)، تاركة حسابات حول الموارد وما يترتب على ذلك من شقاق. ويصف عالم الأنثروبولوجيا فيكتور تيرنر نتائج هذا الشقاق بطريقة دقيقة: "كثيرًا ما يحدث... عندما يكون مجال اجتماعي منقسمًا إلى معسكرين أو فصيلين، أن يعمل أحدهما تحت راية العقلانية الظاهرية، بينما يعكس الثاني في كلماته وأفعاله صفات أكثر رومانسية تتعلق بالرغبة والشعور" (Turner،91،1988). وفي كل من حالتي الثورة وعدم الأمان يمكن أن تؤدي "الصفات الرومانسية" إلى تبنّي أشياء كانت في السابق تُعتبر كريهة، مثل التجرد من الإنسانية والعنصرية والعنف وجنون العظمة، وهي الصفات التي تدعم في الوقت الراهن حكم دونالد ترمب في الولايات المتحدة، والمنسوجة بصورة متزايدة في سياسات جميع الدول في العالم.

قد تعمل الانتقالية التركيبية لعدم الأمان داخل العتبات التي تصفها لوري: بين الفقر المدقع والتمرد الكامل. لكن بناء على ذلك، يظل الخطاب غير العقلاني للسياسات المخادعة مسموعًا على نحو مستمر. إن المحتالين أبناء المرحلة، الذين يكونون عادة مواد للسخرية، قد يكتسبون أتباعًا. وفي مصر، يفكر المرء في توفيق عكاشة، وهو مقدم

البرامج الذي كان يغزل نظريات مؤامرة غريبة متأثرة بالقومية المتطرفة، مع إضفاء الطابع اللا إنساني على الإخوان المسلمين، وجنون العظمة.

غير أنه بينما يعبَّر مركب انتقالية عدم الأمان عن نفسه في صورة محلية دقيقة وبشكل غير متساوي، يجب أن يكون مجاله الدولي معترفًا به. إننا نواجه على نحو متزايد ظواهر مثيلة في المجتمعات التي لم تشهد ثورات، مثل الوعود التي قطعها ولم يلبها بوريس جونسون عند دفاعه عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ ومثل دونالد ترمب الذي حمّس الجمهور في أمريكا بخطاب مجنون يَعد بـ"جعل أمريكا عظيمة مرة ثانية" عن طريق بناء أسوار تُبقي المكسيكيين في الخارج وتمنع المسلمين من الدخول؛ ومثل أردوغان والسيسي ولوبن وبرلسكوني: ولا أحد من هؤلاء سياسي "طبيعي".

إن السياسات الشعبوية ليست جديدة بالطبع؛ لكن سياسات الشعبوية في ظل مركب انتقالية عدم الأمان أصبحت في الوقت الحالي مسموعة على نحو غير معتاد بين عتبتي الفقر والتمرد. قطعًا إن إمكانية الإبداع السياسي في داخل مركب الانتقال لا يقتصر على الوحوش والمخادعين. إذ يمكن للمرء أن يتبين انتعاش اليسار بالنظر إلى جيرمي كوربن وبيرني ساندرز، وحركة الاحتلال قصيرة العمر، وحزب بوديموس في إسبانيا، والأشكال المختلفة الناشئة من أنشطة الدفاع عن البيئة. كما يمكن أن نرى أن الدَفعة الأولى لثورة 25 يناير تم احتضانها في مركب انتقالية عدم الأمان. وحتى الآن، ثبُت أن الأمور الكريهة

سياسيًا تكون دائمًا ذات تأثير أقوى في المجتمعات التي تسود فيه حالة عدم الثبات. لكنها لم تكن قط الخيار الوحيد.

المراجع

- Abdelrahman, Maha. 2015. *Egypt's Long Revolution: Protest Movements and Uprisings*. London: Routledge.
- أبو الغيط، محمد. "الفقراء أولًا يا أولاد الكلب" *Gidariyya*: https://is.gd/au0iYp accessed on 27 December, 2011; images and an abbreviated text preserved on https://is.gd/9l6aOg accessed on 27 December, 2011.
- Abu-Qarn, Aamer and Suleiman Abu-Bader. 2009. "On the Dynamics of the Israeli-Arab Arms Race." *Quarterly Review of Economics and Finance* 49: 931-943.
- Achcar, Gilbert. 2013. *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*. Berkeley: University of California Press.
- Alexander, Anne and Moustafa Bassiouny. 2014. *Bread, Freedom and Social Justice: Workers and the Egyptian Revolution*. London: Zed.
- Amar, Paul. 2013. *The Security Archipelago: Human-Security States, Sexuality Politics,*

and the End of Neoliberalism. Durham, NC: Duke University Press.

- Armbrust, Walter. 2011. "The Revolution against Neoliberalism." Jadaliyya February 23 (https://is.gd/y9qQ4h).
- Armbrust, Walter. 2013. "The Trickster in the January 25th Revolution." *Comparative Studies in Society and History*55 (4): 834-864.
- Armbrust, Walter. 2017. "Trickster Defeats the Revolution: Egypt as the Vanguard of the New Authoritarianism." *Middle East Critique* 26 (3): 221-239.
- Asad, Talal. 2015. "Thinking About Tradition, Religion, and Politics in Egypt Today." *Critical Inquiry* 42 (1): 166-214
- Beinin, Joel. 2010. *Justice for All: The Struggle for Worker Rights in Egypt*. Washington DC: Solidarity Center
- Brenner, Neil and Nik Theodore. 2002. "Cities and the Geographies of 'Actually Existing Neoliberalism'." *Antipode* 34 (3): 349-379.
- Bryant, Rebecca. 2016. "On Critical Times: Return, Repetition, and the Uncanny

Present." *History and Anthropology* 27(1): 19–31.

- Butler, Judith. 2004. *Precarious Life: The Powers of Mourning and Violence*. London: Verso.
- Butler, Judith and Athena Athanasiou. 2013. *Dispossession: The Performative in the Political*. Cambridge, UK: Polity Press.
- Clark, Janine. 2004. *Islam, Charity and Activism: Middle-Class Networks and Social Networks in Egypt, Jordan and Yemen*. Bloomington IN: Indiana University Press.
- Dethier, Jean-Jacques and Kathy Funk. 1987. "The Language of Food: PL480 in Egypt." *MERIP Middle East Report* (Mar.-Apr.): 22-28.
- Doran, Christopher. 2009. *Making the World Safe for Capitalism: How Iraq Threatened the US Economic Empire and Had to be Destroyed*. London: Pluto Press.
- Frank, Pierre. 1951. "Evolution of Eastern Europe: Report to the Congress." *Fourth International* 12 (6): 213-218.

- Freeden, Michael. 1986. *The New Liberalism: An Ideology of Social Reform*. Oxford: Oxford University Press
- Friedman, Milton. 2002. *Capitalism and Freedom; Fortieth Anniversary Edition*. Chicago: University of Chicago Press.
- جمال، وائل. "في الثورة الحرية السياسية لا تكفي" *Jadaliyya* (22 March): https://is.gd/fLKXiH access on 4 November, 2017.
- Gershon, Ilana. 2011. "Neoliberal Agency." *Current Anthropology* 52 (4): 537-555.
- Ghannam, Farha. 2013. *Live and Die Like a Man: Gender Dynamics in Urban Egypt*. Stanford: Stanford University Press.
- El-Ghobashy, Mona. 2010. "The Liquidation of Egypt's Illiberal Experiment." *Middle East Reports and Information Project* (December 29). https://is.gd/KfSfw3 accessed on 13 October 2012.
- Hall, Stuart. 2011. "The Neo-Liberal Revolution." *Cultural Studies* 25 96): 705-28.
- Handoussa, Heba. 1990. "Fifteen Years of US Aid to Egypt—A Critical Review." In

Ibrahim Oweiss ed, *The Political Economy of Contemporary Egypt*. Washington DC: Center for Contemporary Arab Studies, pp. 109-24.

- Hanieh, Adam. 2013. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago, IL: Haymarket Books.
- Harvey, David. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press.
- Hirschkind, Charles. 2006. *The Ethical Soundscape: Cassette Sermons and Islamic Counter-publics*. New York: Columbia University Press.
- عيسى، إبراهيم. "الحرية أهم من الفقراء". *Masress* (originally in *al-Dustur al-Asli*): https://is.gd/KGlwLA
- Ismail, Salwa. 2006. *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Joseph, Suad. 1994. "Brother/Sister Relationships: Connectivity, Love, and Power in the Reproduction of Patriarchy in

Lebanon." *American Ethnologist* 21 (1): 50–73.

- Joya, Angela. 2011. "The Egyptian Revolution: Crisis of Neoliberalism and the Potential for Democratic Politics." *Review of African Political Economy* 38 (129): 367–86.
- Kandil, Hazem. 2012. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*. London: Verso.
- Klein, Naomi. 2007. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. London: Penguin.
- de Koning, Anouk. 2009. *Global Dreams: Class, Gender and Public Space in Cosmopolitan Cairo*. Cairo: American University in Cairo Press.
- Koselleck, Reinhart. 2006. "Crisis." Tr. Michaela Richter. *Journal of the History of Ideas* 67 (2): 357–400.
- Langohr, Vickie. 2004. "Too Much Civil Society, Too Little Politics: Egypt and Liberalizing Arab Regimes." *Comparative Politics* 36 (2): 181–204.

- Lazzarato, Maurizio. 2004. "The Political Form of Coordination." *Transversal*: https://is.gd/9nNLWx accessed on 16 July, 2016.
- Lemke, Thomas. 2001. "'The Birth of Bio-politics': Michel Foucault's Lecture at the Collège de France on Neoliberal Governmentality." *Economy and Society* 30 (2): 190-210.
- Lorey, Isabell. 2015. *State of Insecurity: Government of the Precarious*. London: Verso.
- Mahmood, Saba. 2011. *The Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject*. Princeton: Princeton University Press.
- Mahmud, Tayyab. 2015. "Precarious Existence and Capitalism: A Permanent State of Exception." *Southwestern Law Review* 44 (2): 699-726.
- Marley, Faye. 1961. "The Food for Peace Frontier." *The Science News-Letter* 79 (17): 266-67.

- Mitchell, Timothy. 2002. *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity*. Berkeley: University of California Press.
- Neilson, Brett and Ned Rossiter. 2008. "Precarity as a Political Concept, or, Fordism as Exception." *Theory, Culture & Society* Vol. 25(7–8): 51–72.
- Palmer, Bryan. 2014. "Reconsideration of Class: Precariousness as Proletarianization." In Leo Panitch, Greg Albo and Vivek Chibber eds, *Socialist Register*, Volume 50, pp. 40-62.
- Peck, Jamie and Adam Tickell. 2002. "Neoliberalizing Space." *Antipode* 380-404.
- Peterson, Mark. 2011. *Connected in Cairo: Growing Up Cosmopolitan in the Modern Middle East*. Bloomington IN: Indiana University Press.
- Pratt, Nicola. 2004. "Bringing Politics Back In: Examining the Link between Globalization and Democratization." *Review of International Political Economy* 11 (2): 311-336.

- Pratt, Nicola. 2005. "Identity, Culture and Democratization: The Case of Egypt." *New Political Science* 27 (1): 73–90.
- Roitman, Janet. 2014. *Anti-Crisis*. Durham, NC: Duke University Press.
- Schielke, Samuli. 2015. *Egypt in the Future Tense: Hope, Frustration and Ambivalence before and after 2011*. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- "Shuhada' 25 Yanayir." 2011. *Al-Masry al-Yaum* 2429 (print edition).
- Singerman, Diane. 1996. *Avenues of Participation: Family, Politics and Networks in Urban Cairo*. Princeton: Princeton University Press.
- Soliman, Samer. 2011. *Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak*. Stanford: Stanford University Press.
- Standing, Gary. 2011. *The Precariat: The New Dangerous Class*. London: Bloomsbury Academic.
- Tarì, Marcello and Ilaria Vanni. 2005. "On the Life and Deeds of San Precario, Patron Saint of

Precarious Workers and Lives." *Fibreculture Journal* 5: https://is.gd/tkXlin accessed on 19 July, 2016.

- Thomassen, Bjørn. 2014. *Liminality and the Modern: Living through the In-between*. London: Routledge.
- Tilly, Charles. 1985. "War Making and State Making as Organized Crime." In Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol eds., *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 169-187.
- Turner, Victor. 1977. *The Ritual Process: Structure and Anti-Structure*. Cornell: Cornell University Press.
- Turner, Victor. 1988. *The Anthropology of Performance*. New York: PAJ Publications.
- van Gennep, Arnold. 2004 [1909]. *The Rites of Passage*. Tr. Monika Vizedom and Gabrielle Caffee. London: Routledge.
- Waterbury, John. 1983. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton: Princeton University Press.

الفصل الثالث

الثورة المصرية ونهاية التاريخ[1]

لوسي ريزوفا

I

هذه قصة حدث، والحدث هو معركة حضرية وقعت أحداثها في القاهرة في نوفمبر 2011، وكانت واحدة من المحطات الرئيسية لثورة 25 يناير في مصر. استمرت أحداث المعركة لمدة خمسة أيام وليال، قام خلالها المتظاهرون بإلقاء الحجارة وزجاجات المولوتوف على قوات النظام المجهزة بمعدات مكافحة الشغب بشكل كامل، والمدججة

[1] ترجمة: **حازم مهدلي**

بالأسلحة والرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. ونتج عن هذا العنف الثوري المتبادل، والمتفاوت بشكل كبير، نحو 50 قتيلًا والعديد من المصابين، أغلبهم من شباب الطبقة العاملة الذكور. (وبرغم وصفهم بال"محتجين"، فقد أطلق المشاركون على أنفسهم وصف "مقاتلين"). وعلى الرغم من القوة غير المتكافئة التي كانوا يواجهونها، فقد كان عدد الشبان المتظاهرين على خط المواجهة يزداد كل ساعة، خاصة في المساء. لقد كانوا يرون وجودهم في خط المواجهة شرفًا وامتيازًا.

لقد اختلف مفهوم هؤلاء الشباب للسياسة والثورة اختلافًا كبيرًا عن الطوباوية التي كانت الطبقة الوسطى الموجودة على بُعد بضع مئات من الأمتار، هناك في ميدان التحرير، تطلقها عبر وسائل الإعلام التقليدية ومواقع التواصل الاجتماعي، والتي وردت كذلك على ألسنة المحللين. وبرغم ذلك، لم يكن النصر حليفًا لهؤلاء الشباب في معركتهم. النصر لم يكن هو الهدف، بل المعركة نفسها كانت هي الرسالة.

في هذا المقال سوف أستعرض أحداث شارع محمد محمود على ثلاثة محاور، أو من خلال ثلاث زوايا مختلفة. (لن يكون استعراض الزوايا الثلاث متساويًا بالضرورة من حيث الطول ولا من حيث الترتيب). أولى تلك الزوايا ستكون نظرة عن كثب أو مقدمة، حيث تكشف التجربة معان ذاتية لـ"العنف" و"السياسة" و"الثورة" من وجهة نظر أولئك الذين شاركوا مباشرة في صنعها. تتناول الزاوية الثانية موقف

المعركة خلال فترة زمنية ثورية محددة، حيث تبلورت التحالفات السياسية التي شكّلت العملية الثورية على المستوى السياسي فيما بعد. الزاوية الثالثة، وهي زاوية كبيرة، تتعلق بالتاريخ. ولأن هدفي العام من هذه المقالة هو تدوين أحداث ثورة 25 يناير من وجهة نظر تأريخية، سأعرض أصداء أحداث أخرى مهمة للمؤرخين، لا سيما أعمال الشغب والكرنفالات. هذا العرض سيسمح لنا في نهاية المطاف بتأريخ الثورات كأثر يرتكز على ضبابية الحالة الانتقالية بين زمنين.

ثمة إطار رابع يجب النظر إليه عند الحديث عن الزوايا الثلاث سالفة الذكر. هذا الإطار يتعلق بالوقت الذي يلعب دورًا في هذه القصة على عدة مستويات. فعلى المستوى الرئيسي، يختلف الوقت الثوري عن أي وقت آخر. فهو يتحدد بشكل مختلف عن الوقت المعياري، إذ ينهار النظام القديم وتصبح الطرق القديمة لفعل الأشياء غير منطقية. كما يختلف الوقت الثوري عن الوقت العادي من حيث الجريان الخطي، فقد يُغيّر الوقت الثوري من وتيرة جريانه، فيتباطأ أو يتسارع أو ينعرج أو ينعطف على نفسه.

لا يمكن للثورات أن تَحدُث إلا ضمن إطار مكاني وزماني معين. فهي تستند إلى مفهوم المستقبل التطلعي، الذي هو مشروع جماعي يتحقق داخل الحدود المادية للدولة (على الرغم من أن العديد من الثورات هدفت إلى تجاوز هذه الحدود). تستند الثورات أيضًا إلى المفهوم

الحديث للسياسة الذي يُفهم على أنه مشاركة مؤسسية وطقوسية في مستقبل جماعي تطلعي.

الثورات هي فئة من الأحداث التاريخية التي لا يمكن أن تحدث إلا في دولة حديثة. في الواقع، وضعت الثورات الكلاسيكية أسس الدول الحديثة. ومن المفارقات أن الثورة هي أيضًا حالة يتم فيها تعليق الدولة أو وضعها موضع الشك، وعادة ما يحدث هذا التعليق تحت اسم مستقبل "أفضل". فالثورات الحديثة تُفهم اسميًا على أنها تسارع جذري غير متوقع لهذا المشروع السياسي الجماعي الذي يجلب فجأة رؤية طوباوية مواتية إلى الحاضر.

إلا أن الثورة المصرية تميزت بزمنية مختلفة، أو بالأحرى بظواهر مختلفة تواجدت جنبًا إلى جنب مع ظواهر أخرى. هذه الظواهر الأخرى الأقل تقليدية هي التي سأركز عليها هنا. تتميز هذه الظواهر برفض "السياسة" بمعناها التقليدي، كشكل من التعبئة والأيديولوجيات والمؤسسات. كان ذلك أكثر وضوحًا في إصرار معظم المجموعات الشبابية والناشطين الثوريين على بقائهم "بلا قائد". وسأركز هنا على بُعد آخر أقل وضوحًا من هذه الظواهر الأخرى: وهو فهم الثورة ليس على أنها مشروع جماعي تطلعي، ولكن كمشروع شخصي ليس له نهاية واضحة. وبهذا المعنى، فإن "الربيع العربي" لم يكن آخر الثورات الكلاسيكية الحديثة بقدر ما كان أول الثورات النيوليبرالية، وهي النقطة التي سأقوم بشرحها أدناه.

ليست هذه بالتأكيد هي الطريقة التي تم التعامل بها مع ما يسمى الربيع العربي في كلام المحللين. إن موجة الانتفاضات الديمقراطية التي اجتاحت العالم العربي بدءًا من نهاية عام 2010 وطوال عام 2011 مازالت حتى الآن مجالًا رئيسيًا للبحث بالنسبة لعلماء الاجتماع. وبالنسبة لهؤلاء، كان الشاغل الأكبر هو الاسترشاد ببرامج ومناهج العلوم السياسية التي تُركز على "الأسباب" و"النتائج". ولكن الدراسات النقدية (الآتية من اليسار) رأت أن "الأسباب" كانت موجودة على مدى عدة عقود مورست خلالها السياسات النيوليبرالية، التي بدلًا من تحقيق الإصلاح الديمقراطي (كما يعني مصطلح "الليبرالية" عن طريق الخطأ على ما يبدو) اقترنت بتعزيز الأنظمة البوليسية ورأسمالية المحاسيب.[2]

ليس هناك شك في أن عقود من السياسات النيوليبرالية المقترنة بالعنف الذي تمارسه الشرطة تساعدنا على فهم ما يسمى بـ"الربيع العربي". ولكن المظالم الاجتماعية والاقتصادية تفشل وحدها في أغلب الأحيان في خلق انتفاضات. لذا فهذه المنطقية السببية يجب ألا تطغى على فهمنا للديناميات الثورية بشروطها الخاصة، باعتبارها نتاج حالة ثورية

[2] حظي هذا التقليد النقدي، المتمثل مثلًا في أعمال آدم هنية ومها عبد الرحمن، بجاذبية فور اندلاع ما يسمى بالربيع العربي، وحل محل التيار السائد في العلوم السياسية الذي أنتجه الأساتذة الأكثر محافظة.

في المقام الأول.[3] فليس كل شيء ينتج مباشرة عن الظروف التي سبقته. فإن كان من الممكن تفسير معظم الأشياء عن طريق السببية العقلانية، فإن الثورات هي استثناء ملحوظ.

تحجب المنطقية السببية ما يسترعي الاهتمام في هذه الأحداث، لا سيما عفويتها وعدم القدرة على التنبؤ بتطوراتها التي يشوبها الغموض والضبابية. التجربة الثورية هي تحول زلزالي، أو هي زلزال معرفي ووجودي يعيد صناعة الذات ويعيد هيكلة العلاقات الاجتماعية؛ إنها مكابح زمنية متجسدة بعمق. الثورة هي بالأساس تجسيد عميق لتجربة الزمن. ولا يمكن فهم هذه التجربة من خلال الأدوات التقليدية للنظرية الاجتماعية التي ترتكز على مفاهيم القرن العشرين الخاصة بالزمان والمكان: كونها مستقبل تقدمي يتحقق في رحاب الدولة. وبالمثل، فإن النماذج التقليدية "للتعبئة" لا تشرح الكثير. فالثورات تندلع ولا يمكن التخطيط لها؛ وهي تقوم بخلق شخصياتها: الثورات تخلق الثوريين، وليس العكس.

---

[3] ومع ذلك، فإن بعض علماء الاجتماع يسيرون في هذا الاتجاه. قارن على سبيل المثال الدعوة إلى دراسة الثورات "في مكان حدوثها" في مقال The Sociology of Revolutionary Situations الذي كتبته Mounia Bennani Shraibi وآخرون، وكذلك مقالها Beyond Structure and Contingency، وأيضًا مقال Kurzman, Charles المعنون The Arab Spring Uncoiled.

إن التركيز المفرط على "النتائج" هو أمر مُحير للمؤرخين. فالأحداث التي رآها البعض صانعة للتاريخ في بادئ الأمر انتهى بها المطاف تدريجيًا إلى مجرد "انتفاضات" و"حركات تمرد"، وذلك على الأرجح لأنها لم تحقق نتائج ثورية (كإحداث تغيير جذري للنظام مثلًا) وفقًا لمعايير علماء السياسة. وبسبب عدم تحقيق نتائج فورية، جاء علماء الاجتماع بمصطلحات جديدة غير مناسبة مثل Refo-lution لعالم الاجتماع الإيراني آصف بيات (وهو مصطلح يشير إلى الخلط ما بين الإصلاح والثورة) ومصطلح Coup-volution للبروفيسور روبرت سبرينجبورج (وهو مصطلح يشير إلى المزج ما بين الانقلاب والثورة). ظهرت هذه المصطلحات لشرح وتفسير الفترات الفاصلة والطبيعة غير المؤكدة ومفتوحة النهاية (الفوضى والانتقالية الزمنية) والتي هي في الواقع سمة عامة للثورات الحديثة.

لم تكن الثورة المصرية ثورة من الناحية "الإمبريقية" فقط، ولكنها كانت أيضًا ثورة من الناحية "التحليلية". ذلك أنها اشتملت على جميع السمات العامة للثورة الحديثة. حيث أن الأحداث الرهيبة التي وقعت في يناير–فبراير 2011 كانت بداية عملية ثورية حقيقية استمرت ثلاث سنوات وتميزت بانفتاح نتائجها، وهو الشيء المشترك بين الثورات. وبالإشارة إلى ذلك، أنا لا أقول إننا سوف نشهد في المستقبل نتائج ثورية إيجابية (على الرغم من أننا نحب أن نصدق ذلك)، كما هو الحال في نموذج الثورة الفرنسية التي استغرقت عقودا لتحقيق العديد

من أهدافها (في حين أنها عاشت وجودًا أسطوريًا وكانت نموذجًا احتذت به الثورات اللاحقة). بل إن ما أقوله هو إننا بحاجة إلى الاعتراف بالثورة المصرية في الفترة ما بين 2011-2013 أولًا كثورة؛ وثانيًا، علينا الاعتراف أن هذه الثورة هُزمت، وهو ما قد لا يظهر في النتائج الثورية الكلاسيكية ولكنه يناسب اللحظة التاريخية الحالية (ربما بشكل نموذجي). الثورة المصرية لم تفشل، ولكنها هُزمت (آرمبرست 2017). لذا، فإنه يمكن للثورة أن تُهزم دون أن تتوقف عن كونها ثورة.

المشكلة الأخرى في التأريخ هي التغطية على العنف. فبسبب الحاجة الاستراتيجية لتأمين الدعم من الجماهير محليًا ودوليًا، وجد الناشطون المحليون والمراقبون الأجانب المتعاطفون أنه من الضروري اظهار الثورة على أنها غير عنيفة ومنظمة ومنطقية وناضجة سياسيًا. في النظام الليبرالي، لا يمكن فهم الثورة إلا كقصة للضحية، لأن "العنف" يحرم الناشطين من حقهم في المقاومة والاعتراف بهم كسياسيين.

أصبحت كلمة "سلمية" إحدى الشعارات الرئيسية للمراحل الأولى من الثورة المصرية، وظلت سلاحًا قويًا طوال العملية الثورية. وقد تم طرح المشاركة في الثورة من خلال منظور الأفكار والأغراض (أي أنها كانت خطة سياسية) بغض النظر عما إذا كانت هذه الخطة مُعدّة مسبقًا أو كانت تلقائية. غير أن الثورة المصرية كانت عنيفة منذ البداية —كانت أقرب إلى حرب الشوارع— حيث اضطر المتظاهرون أن يقوموا

بالرد على الهجمات الشرسة من قبل الأجهزة الأمنية منذ اليوم الأول للأحداث. هذا العنف هو ما جعل الاحتجاجات الجماهيرية تتحول إلى حالة ثورية، وهو أيضا ما جعل المواطنين العاديين يتحولون إلى ثوريين بشكل عفوي.

لقد تحول الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل النظام ضد المتظاهرين السلميين الذين كانوا ينوون العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية إلى لحظة تغيرت فيها التوقعات تمامًا، ولم تكن هناك فرصة للعودة. وقد جاءت الحالة السلمية الطوباوية التي ظهرت في ميدان التحرير في يناير–فبراير 2011 ثم ظهرت لاحقًا في فترات مختلفة من عامي 2011 و2012 متزامنة مع العنف الذي حدث في الشوارع الخلفية. علي أية حال، فإن الطوباوية والعنف وجهان لعملة واحدة، فقد تواجدا سويًا وجعل كل واحد منهما الآخر ممكن الحدوث. وإذا أخفقنا في الاعتراف بالعنف وفهم منطقه الظرفي، فإننا نحجب عن أنفسنا بعض الجوانب المهمة في الحركة الثورية.[4]

[4] أقر عدد قليل من الباحثين بدور العنف في الأحداث الثورية في مصر. لكن هذا العنف لم يتم تفسيره (وبالتالي تبريره عقلانيًا) باعتباره رد فعل على العنف اليومي طويل الأجل الذي قامت به الدولة البوليسية النيوليبرالية في عهد مبارك. أنظر مقال **Salwa Ismail** المعنون The Egyptian Revolution Against the Police.

لا يمكن وصف أحداث شارع محمد محمود إلا بأنها كانت معركة حضرية خاضتها قوى اجتماعية فاعلة تفتقر إلى أي خطة سياسية، ولم يكن لديها أي فكرة أو عقيدة أو غرض سياسي على المدى الطويل. نحن بحاجة إلى أن ننأى بأنفسنا عن الأطر العرضية للعنف المتأصلة في الفهم الليبرالي للحراك السياسي (كشيء يمكن أن يحدث فقط إذا لم يكن عنيفًا). كما أننا بحاجة إلى الابتعاد عن فهم الثورات من خلال مصطلحات الأسباب والنتائج. يرى المؤرخون أن العنف الثوري العفوي هو ما يجعل الحدث أكثر أهمية مثل أي ثورة أخرى (ربما باستثناء ثورة 1989 ضد الحكم الشيوعي). الأهم في الأمر أن ذلك يسمح لنا بالتركيز على الجوانب الأكثر أهمية في هذا الحدث، خاصة مراحل تطوره.

II

بدأت أحداث نوفمبر في سياق شامل من التوتر السياسي المتصاعد حول سوء إدارة الجيش لما سُمي بـ"الفترة الانتقالية". فبعد استقالة الرئيس حسني مبارك في 11 فبراير 2011 عقب 18 يوم من الاحتجاجات التي بدأت في 25 يناير على مستوى البلاد، تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة. وكان دور المجلس هو إدارة شؤون البلاد خلال ما أصبح يعرف باسم "الفترة الانتقالية"، وذلك إلى حين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة ونقل السلطة إلى مؤسسات مدنية منتخبة ديمقراطيًا.

إن تفويض الجيش كراع لعملية انتقال ديمقراطي نبع من موقفه خلال ثورة يناير، عندما برز المجلس الأعلى للقوات المسلحة —بعد تردد في البداية— على أنه "حامي الثورة" ورفض ظاهريًا الأوامر بفض المظاهرات المناهضة لمبارك في ميدان التحرير بالقوة.[5] وفي حين لم يعد الجيش مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسة السياسية كما كان الحال في عهد عبد الناصر والسادات، إلا أن الجيش في أواخر عهد مبارك ظل مؤسسة قوية لها امتيازاتها (الرمزية والحقيقية) الراسخة بعمق في نسيج مصر الاجتماعي والمؤسسي والاقتصادي على وجه الخصوص. التناقض الجوهري بين هذين الموقفين (الجيش كمؤسسة تابعة للنظام وكمؤسسة "حامية للثورة") لم يكن واضحا على الفور لمعظم الناس. إن الفرحة الثورية الناتجة عن الإطاحة بالدكتاتور المحصّن، إلى جانب

[5] حول دور الجيش في المراحل الأولى للثورة أنظر **Neil Ketchley** وكذلك **Hazem Kandil**. كان هناك صراع يختمر في داخل النخبة في العقد الأخير من حكم مبارك. كان صراعًا بين مجموعة رجال الأعمال الصاعدة الملتفة حول نجلي الرئيس والتي تتبنى توجهًا نيوليبراليًا مفرطًا، وبين الجيش الذي كان هذا التوجه يهدد مصالحه الاقتصادية. وقد انحاز الجيش إلى جانب الاحتجاجات وضحى بأسرة مبارك ومحاسيبهم من أجل الحفاظ على الإمبراطورية التي يمتلكها.

موقف الجيش الخاص جدًا لدى معظم المصريين، جعلت احتمال ترويض دور الجيش في الحياة العامة أمرًا ممكنًا في تصورهم.[6]

لقد أحدثت احتجاجات يناير–فبراير عملية ثورية استغرقت عامين ونصف. وكان لهذه العملية الثورية ثلاث مراحل متميزة، أولها كان سيطرة المتظاهرين على ميدان التحرير عقب احتجاجات وإضرابات واعتصامات اندلعت في أنحاء البلاد في 25 يناير 2011، وبعد 18 يوما أسقطت نظام مبارك. اشتهرت هذه المرحلة بوجود مجتمع بديل نشأ بشكل عفوي في ساحة ميدان التحرير وكان مصدر إلهام للحركات الثورية في أنحاء العالم، ولا سيما حركة "احتلوا" الأمريكية.[7] أما المرحلة الثانية فكانت "فترة انتقالية" تحت حكم المجلس العسكري، واستمرت تلك المرحلة منذ تولي المجلس للسلطة بعد تنحي مبارك في 11 فبراير وحتى تسليم السلطة إلى حكومة مدنية جديدة منتخبة تحت

---

[6] لم يكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة نفسه يمتلك رؤية موحدة. فقد كان يتعين عليه السير على خط رفيع كي يتجنب التمرد من جانب القيادات الوسطى وصغار الضباط، الذين كان أقاربهم وأصدقاؤهم يشاركون في الاحتجاجات في التحرير. ومن ناحية أخرى، حظي الجيش تاريخيًا بسمعة أسطورية بين الأغلبية الساحقة من المصريين، وهو ما جعل من السهل إقناعهم بأن الجيش يستهدف تحقيق أفضل مصالح للبلاد. وثالثًا، كان معظم المصريين غير مسيسين إلى أبعد حد، وتنقصهم المعرفة التحليلية بشأن حجم المصالح الاقتصادية للجيش. وقد ساعد ذلك على اقتناعهم بحرص الجيش على مصالح البلاد.

[7] أنظر **Peterson** و**Sabea** وبشكل موسع أكبر **Armbrust**.

حكم الدكتور محمد مرسي الذي تولى رئاسة البلاد في يوليو 2012، أي أن تلك الفترة استمرت 17 شهرًا. أما المرحلة الثالثة فهي السنة التي تولى الإخوان المسلمون خلالها السلطة (من يوليو 2012 وحتى يونيو 2013). ثم انتهت الفترة الثورية بانقلاب عسكري في صيف عام 2013 أعاد الجيش إلى السلطة. وشكّلت المذبحة الكبرى التي وقعت في أغسطس 2013 نهاية رمزية للثورة، تلتها حملة غير مسبوقة ضد جماعة الإخوان المسلمين وكل أشكال المعارضة الأخرى (بما في ذلك اليساريين والليبراليين والحركات الشبابية)، ثم تلى ذلك تقييد – بدأ تدريجيا ثم استحكم فيما بعد– لجميع الأنشطة السياسية في البلاد.

يجب فهم فترة العملية الثورية التي استمرت عامين ونصف أولًا وقبل كل شيء على أنها فترة زمنية انتقالية وُضعت بين قوسين في الزمن المعياري، فالوقت الثوري يختلف تمامًا عن الوقت المعياري.[8]

[8] تعني الانتقالية **liminality** منطقة وسطًا. وتُستخدم هذه الكلمة في وصف اللحظات التي يكون فيها الناس أو المواقع على الحافة، لا هنا ولا هناك، بين تصنيفات مستقرة. وتُعتبر الانتقالية في المقام الأول تصنيفًا يتعلق بالتجربة، لكن يمكن تطبيقه لفهم الأحداث التاريخية الكبرى. ويفيد هذا المفهوم جدًا في فهم العملية الثورية. ويُعد أحد التبعات الأساسية لهذا الإطار النظري أن التوقيت الثوري لا يمكن فهمه عن طريق الإشارة إلى "الأسباب" و"الخلفيات"، بل فقط عبر المنطق الخاص به، أو ديناميكياته الخاصة.

لقد انهار النظام القديم ولم تعد الطرق القديمة لفعل الأشياء منطقية. لقد ذابت الهياكل القديمة وأعيد تشكيل السلطة. هي لم تختف ولكنها أصبحت، مثل أي شيء آخر، تعمل على أرض جديدة. لقد أصبحت الفوارق الاجتماعية الراسخة —على أساس الطبقة أو الجنس أو الأيديولوجية— غير مستقرة وقابلة للتحول. هذه الديناميات الثورية تفرض منطقها وقواعدها، وبدأت طرق جديدة لفعل الأشياء تظهر؛ فالأمور التي كان لا يمكن تصورها أصبحت ممكنة، بل ضرورية. وحيث أن الفترة الزمنية الانتقالية ليس لها نهاية معلومة، فإنها تتسم بعدم الاستقرار، وبإمكانية حدوث أعمال عنف، فضلًا عن توافر حالات الإبداع والفرص الثورية (أو الطوباوية الثورية). كل شيء على المحك، السلطة متروكة للاستيلاء عليها، وأبطال وقادة جدد يظهرون، فالكل يتأثر بطريقة أو بأخرى.

قد تختلف بداية ونهاية هذه الفترة بالنسبة للجميع، وذلك وفقًا لقرب أو بعد الأطراف الفاعلة في الأحداث، أو ربما وفقًا لمدى قبولهم الشخصي بأن شيئًا جوهريا في العالم الذي يعيشون فيه قد تغير. لقد بدأت هذه الفترة بشكل عفوي في 25 يناير 2011، لكن إمكانياتها الثورية تبلورت بعد ثلاثة أيام، تحديدًا يوم 28 يناير، يوم الباستيل في مصر. يومها لم يكن هناك طريق للرجوع، وفُتح الباب لحشود غفيرة، واعترف النظام نفسه بالهزيمة، وانسحبت الشرطة من الشوارع في جميع أنحاء البلاد، وتم استدعاء الجيش لتأمين المنشآت الحيوية. ومنذ ذلك

الحين، استمرت الزمانية الانتقالية الثورية في "خداع" الجهات التي ربما لم تكن طرفًا في الأحداث السابقة، مثلها مثل صندوق أسود. وكانت تلك ثورة في حينها.

كان ميدان التحرير مختبرًا للأفكار الثورية، إلا أن الأجواء الثورية اجتاحت مساحات اجتماعية تجاوزت حدود ميدان التحرير، مثل المدارس وأماكن العمل والمقاهي وعربات المترو والحافلات وسيارات الأجرة وكذلك محطات التلفزيون الفضائية التي تحول العديد منها إلى الولاءات الثورية طيلة عام 2011. شهدت جميع هذه المساحات مناقشات مكثفة حول طبيعة المستقبل الجماعي المأمول.[9] وخلال تلك الفترة الانتقالية الطويلة، كانت هناك فترات انتقالية أخرى. فمواجهات محمد محمود (ومواجهات أخرى) كانت لحظات انتقالية مكثفة.[10] وبرغم إدراكنا أن مذبحة ميدان رابعة العدوية في أغسطس 2013 كانت نهاية رمزية وحقيقية للعملية الثورية، فإن الأمر استغرق أشهرًا من كثير من الأطراف الفاعلة لإدراك أن الثورة قد انتهت فعلًا. كان هذا الإدراك "البطيء" مميتًا بالنسبة للكثيرين. إن وجود نهاية زمنية واضحة للثورة يُضيف إلى قوة هذه التجربة كوقفة مؤقتة أو كفترة انتقالية على حد سواء.

---

[9] يذكّرنا ذلك بأحداث تاريخية أخرى، مثل كوميونة باريس. انظر (**Kristin Ross 2015**).

[10] الانتقالية داخل الانتقالية، Thomassen.

ما يهمني هنا هي المرحلة الثانية من العملية الثورية في شتاء 2011–2012. كانت تلك الفترة حاسمة. حيث كانت جميع الخيارات مفتوحة وأتيحت الفرصة للإمكانيات الثورية، حيث كانت السلطة "في الشارع" حرفيًا. كانت هناك أمور كثيرة على المحك أكثر مما كان عليه الحال خلال المرحلة الأولى في يناير–فبراير، وبدا واضحًا بصورة متزايدة أن النظام لم يسقط فعلًا برحيل مبارك. تزايدت المطالب الثورية من حيث عددها ونوعها، وتجاوزت كثيرًا ما تم المطالبة به في بادئ الأمر خلال شهر يناير، فلم تقف المطالب عند حد محاكمة مسؤولي نظام مبارك ورجال أعماله الفاسدين، بل بدأ المتظاهرون يشككون في أساس النظام المصري الذي كان قائمًا منذ عقود وكان يُمثل أكبر شيء محظور في البلاد، وهو الامتيازات الواسعة للجيش ووجوده خارج سيطرة المدنيين. لكن كان هناك مطلبان ثوريان يهددان الجيش مباشرة، وهما المطالبة بانتخابات رئاسية حرة (قد تؤدي نتائجها إلى كبح نفوذ الجيش وامتيازاته، وذلك إذا فاز مرشح ثوري)، والمطلب الثاني وهو الأهم هو تحديد دور الجيش بطريقة أو بأخرى في دستور ما بعد الثورة. وفي هذا الصدد، استطاعت الثورة أن تنضج في ربيع وصيف عام 2011 حيث أصبحت "ثورية حقًا".

من جهته، كان الجيش سعيدًا بالتخلص من نظام مبارك، وكلنه كذلك كان حريصًا على إعلان نهاية الثورة، وكان مبلغ اهتمامه خلال بقية عام 2011 هو لمن سيسلم السلطة بطريقة تضمن استمرار احتفاظه

بامتيازاته. وتفاوض الجنرالات مع المجموعات الثورية الكبرى، كما قاموا بتأخير تنفيذ المطلبين الرئيسيين. واستمرت التعبئة في الشارع مما هدد الاستقرار الهش للفترة الانتقالية، على أساس أن التحول الثوري قد انتهى برحيل مبارك. وأدرك الكثيرون في المعسكر الثوري أن كل ما تم اكتسابه حتى الآن قد تحقق من خلال التعبئة الجماهيرية والحراك المباشر في الشوارع. وبمجرد خلق سابقة (أي بمجرد أن بدأت الحالة الانتقالية وتم حشد الجماهير) كان الحراك المتواصل في الشوارع هو السبيل الوحيد لمواصلة الثورة وتحقيق المطالب الرئيسية. واستمرت التعبئة في الشوارع طوال ربيع وصيف عام 2011، آخذة في ذلك شكلين مختلفين، أولهما المظاهرات الحاشدة التي كانت تحدث بشكل دوري (عادة يوم الجمعة) وتجتذب مئات الآلاف إلى ميدان التحرير (كما في ساحات أخرى في المدن الرئيسية في أنحاء مصر). وكان يتم تنظيم تلك المظاهرات من قبل القوى الثورية وكان لكل منها مطلب محدد. الشكل الآخر من أشكال التعبئة تمثّل في الاعتصامات الدورية، حيث قامت مجموعة صغيرة من المتظاهرين بتنظيم اعتصام في ميدان التحرير كاعتصامات يناير–فبراير. وقد نتج هذا الأمر عن خلاف كبير حدث في فبراير، حيث اختلف عدد من المتظاهرين على فكرة أنه ينبغي لهم أن يتركوا الساحة بعدما رحل مبارك. غير أن الغالبية الساحقة عادوا إلى ديارهم، واثقين بأن المجلس العسكري سيرعى الفترة الانتقالية. ولكن بعد مرور أشهر، أصبح تقاعس الجنرالات وعدم رغبتهم في تنفيذ المطالب الثورية الرئيسية أمرًا واضحًا، ومن ثم انضم المزيد من

الناس إلى الاحتجاجات على كلا المستويين: مستوى المظاهرات الحاشدة أيام الجمعة، ومستوى الاعتصامات التي كانت صغيرة في حجمها ولكنها كانت متواصلة (حتى تنفيذ المطالب). تم تفريق معظم هذه الاعتصامات بالقوة، عادة في وقت الفجر حينما تقل أعداد المعتصمين ولا توجد الكاميرات.[11]

وقد نتجت أحداث نوفمبر عن هذا النمط من التعبئة. بدأت الأحداث بمظاهرة كبيرة في ميدان التحرير في 18 نوفمبر دعا إليها تحالف من القوى الثورية، بما في ذلك اليساريين والليبراليين والإسلاميين. كانت هذه المظاهرة المليونية التي حملت اسم "جمعة المطلب الواحد" تهدف إلى الضغط على المجلس العسكري لتسليم السلطة إلى مؤسسات مدنية. وكان السبب المباشر لتنظيم المظاهرة هو ما عُرف باسم "وثيقة السلمي"، وهي وثيقة اقترحها المجلس العسكري بشكل غير مباشر وضع فيها مبادئ أساسية أو"فوق دستورية" وألزم جميع الأطراف على الاتفاق عليها قبل الشروع رسميًا في كتابة الدستور. وكانت النقطة الأكثر إثارة للجدل في هذه المبادئ هي إعفاء الجيش

[11] عبَّر عن هذه الديناميكيات –أي عن عنف الجيش ضد القلب الصلب للثوريين في ربيع وصيف 2011– ببراعة الفيلم الوثائقي The Square الذي رُشح لجائزة الأوسكار.

من أي إشراف مدني.[12] وانتهت المظاهرة بحلول الليل، لكن مجموعة صغيرة من المتظاهرين واصلوا الاعتصام الذي بدأوه قبل أيام قليلة آنذاك، وكان من بينهم عشرات العائلات التي قُتل بعض ذويها أو جرحوا خلال أحداث الثورة. لم يكن هدف هؤلاء هو الاحتجاج على "المبادئ فوق الدستورية"، بل كان الاحتجاج على عدم الثأر لضحايا ثورة 25 يناير – وهو مطلب ثوري رئيسي آخر لم يلب بعد.

قامت الشرطة العسكرية بتفريق الاعتصام الصغير بميدان التحرير بالقوة صباح يوم السبت 19 نوفمبر. انتشر الخبر مثل النار في الهشيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما جعل أعدادًا كبيرة من الثوار يهرعون إلى ميدان التحرير لدعم المتظاهرين الضعفاء. وفي ظهر اليوم التالي، الأحد، أعادت الشرطة العسكرية مرة أخرى تطهير ميدان التحرير بالقوة الغاشمة. وانتشرت مقاطع فيديو صادمة تظهر الجنود وهم يقومون برمي جثث القتلى على أكوام القمامة. وبحلول مساء يوم الأحد، اتخذت المواجهة بين المتظاهرين والجيش أبعادًا ملحمية.

بدأ بعد ذلك حراك استمر خمسة أيام وشمل منطقتين متميزتين من حيث طبيعة العمل والديموجرافيا. كان ميدان التحرير هو الموقع الرئيسي للاحتجاج، حيث قام الآلاف من المتظاهرين باحتلاله ليلًا

[12] طرح هذه الوثيقة على الشعب نائب رئيس الوزراء علي السلمي، رجل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة.

ونهارًا، وتم إنشاء خيام على غرار تلك التي أنشئت أثناء اعتصام يناير– فبراير.[13] وكان ذلك الاعتصام الذي أطلق عليه اسم "الثورة الثانية" أكبر اعتصام منذ استقالة مبارك، حيث تحول ميدان التحرير إلى مدينة خيام آمنة تمامًا و"محررة" ومأهولة ليلًا ونهارًا بالمتظاهرين من شتى فئات المجتمع؛ رجال ونساء وعائلات، صغار وكبار، بعضهم من الناشطين ومعظمهم غير ذلك. كان معظمهم من الطبقة الوسطى، لكن بمستويات مختلفة لما يمكن أن يعنيه مفهوم الطبقة الوسطى في مصر. لقد كان بحق حشدًا مختلطًا اجتماعيًا من النادر أن يُشاهد في مصر.

وإلى جنوب شرق الميدان تحول شارع محمد محمود وضواحيه إلى ساحة معركة، كان أغلب المشاركين فيها من الشباب الذكور المهمشين اجتماعيًا. بدأت هذه المعركة تحديدًا في أعقاب هجوم الشرطة يوم السبت، حيث شكّل الشباب والقادرون جسديًا درعًا لحماية الحشد السلمي في ميدان التحرير تحسبًا من هجوم آخر للشرطة. غير أن قوات الشرطة جاءت من اتجاه شارع محمد محمود والأزقة القريبة من مقر وزارة الداخلية، وسرعان ما تحول خط دفاع المتظاهرين إلى معركة من أجل حماية أنفسهم. وبينما كان ميدان التحرير يمثل مطالب

[13] كان الجميع يقولون "كنا حمقى عندما تركنا الميدان بعد رحيل مبارك". وفي البداية، كان ذلك هو موقف أقلية صغيرة من القلب الصلب للثوريين، كما تمت الإشارة إليه أعلاه. وأصبح الاستياء من الجيش وعدم الثقة به متفقًا عليهما من جانب الميدان. وأصبح "إسقاط حكم العسكر" مطلب الثوريين الأساسي في شتاء 2011–2012.

سياسية واضحة تُبث للعالم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فإن أحداث شارع محمد محمود لم تكن بحاجة إلى ذلك. وعلى مدار الأيام الخمسة التالية، تدفق الشباب من طبقة محدودي الدخل إلى الساحة للاشتراك في المواجهة، فقاموا برمي الحجارة وزجاجات المولوتوف على قوات الشرطة، غافلين عن إمكانية تعرضهم للضرب بالخرطوش والذخيرة الحية.

ثم بعد ذلك ظهر تحالف، رمزي وليس رسمي، هام بين هذين المعسكرين (معسكر ميدان التحرير ومعسكر محمد محمود)، حيث أضفي أحدهما الشرعية على الآخر وقام بحمايته، وكانت حماية مقاتلي محمد محمود لميدان التحرير بمثابة منتَج ثانوي للقتال الذي خاضوه مع الشرطة. وكان "فرسان الدراجات النارية"، الذين عادة ما يُشكّلون مصدرًا لخوف الناس من الطبقة المتوسطة،[14] هم شريان الحياة للمعركة. حيث لعبوا دورًا كبيرًا في إسعاف الجرحى الذين حملوهم من الخطوط الأمامية للمواجهات إلى المستشفيات الميدانية القريبة. لقد تحول هؤلاء الشباب إلى "متظاهرين"، وقد أُعطي نضالُهم شرعية من خلال المطالب السياسية الواضحة للاعتصام في ميدان التحرير. وبدون هذه

[14] أناقش معاني ومنطق هذه المعركة بالتفصيل في القسم التالي.

الشرعية، كان من السهل تفريقهم بالقوة ونبذهم كمخربين وبلطجية.[15]

انتهت المعركة بعد خمسة أيام بوقف إطلاق النار، وأقيمت حواجز عملاقة من الكتل الخرسانية في وسط شارع محمد محمود في المنطقة المحرمة التي تفصل المعسكرين المتحاربين. ويبدو أن إقامة هذه الحواجز كان السبيل الوحيد لوقف الاشتباكات. ولكن بالنظر إلى القوة غير المتكافئة بين المعسكرين، كان هذا يعني انتصارًا رمزيًا للمتظاهرين، أو "للشعب" كما أطلق المتظاهرون على أنفسهم. في الوقت نفسه، تم فض اعتصام ميدان التحرير. وفيما جرت الانتخابات البرلمانية كما كان مقررًا، فقد حققت تعبئة نوفمبر مكاسب سياسية كبيرة، فقد قام المجلس العسكري أخيرًا بتحديد موعد للانتخابات الرئاسية، ما يعني الالتزام بموعد نهائي واضح لتسليم السلطة إلى المدنيين، وتم إلغاء وثيقة السلمي ذات المبادئ فوق الدستورية، على الرغم من أن امتيازات الجيش المبينة في الوثيقة قد اعتُمدت في عملية كتابة الدستور

[15] حاول كثيرون من المنتسبين للسلطة الزعم بأنه بينما كان الناس في التحرير "متظاهرين سلميين" لديهم "مطالب مشروعة"، فإن أولئك الذين كانوا في محمد محمود كانوا بلطجية ومخربين. وناقشت كثير من البرامج الحوارية والتحليلات الإخبارية في التليفزيون وفي الصحافة هذا الأمر مع تطور المعركة. لكن هذه المقولة لم يكن لها وزن ذو شأن نتيجة حالة التعايش مع ميدان التحرير التي تم وصفها أعلاه.

اللاحقة.[16] لقد كان الناشطون الذين أصروا على أن تعبئة الشوارع هي السبيل الوحيد لتحقيق المزيد من أهداف الثورة على حق، ولكن أحداث نوفمبر 2011 كانت تهدف لأكثر من ذلك بكثير.

لقد تم إدراك المعركة وكذلك العنف الثوري الذي تكرر في عدة مناسبات طوال العملية الثورية وفق مفهوم وجودي عميق، كحراك دائم في الشوارع أكبر بكثير من السياسة أو حتى مناهض لها بشكل مباشر. إن عبارة "محمد محمود هو مفتاح الثورة"، التي أصر عليها كثير من شباب الثوريين الجذريين، تشير إلى الطريقة التي كرّست بها أحداث نوفمبر مواقف سياسية كانت غامضة، وأجبرت الجميع على "الكشف عن ألوانهم الحقيقية"، وعلى رأس هؤلاء المجلس العسكري الذي فقد أي مصداقية بعدما ادعى أنه "حامي الثورة" وأنه راع محايد للفترة الانتقالية، حتى بالنسبة لأولئك الذين لم يكونوا على دراية بالعنف الذي مارسه الجيش ضد المتظاهرين في التحرير خلال الربيع والصيف.

[16] مع أن المزايا التي يحصل عليها الجيش تضاعفت في الوقت الحالي، فإن ذلك لم يكن مؤكدًا على الإطلاق في شتاء 2011. فقد كان النظام العسكري في أضعف لحظاته آنذاك، وكان حرفيًا في حالة دفاع.

والأكثر انكشافًا هو "خيانة" الإخوان المسلمين الذين رفضوا المشاركة في احتجاجات نوفمبر.[17]

لقد كان لتعبئة الإخوان في يناير وفبراير دور أساسي في ترجيح كفة التوازن ضد نظام مبارك، إلا أنهم ركزوا كل جهودهم منذ ذلك الحين على فوزهم في الانتخابات، الذي كان متوقعًا على نطاق واسع.[18] وهكذا كان الثوار "وحدهم" خلال أحداث نوفمبر، حيث تخلى عنهم هذا الحليف الرئيسي، الذي تظاهر حتى ذلك الحين بأنه جزء من الحراك الثوري. هذا الشعور بالخذلان عزز لدى الشباب الثوري التصور بأن المعركة كانت معركتهم هم فقط، كما ضاعف الإرث الرمزي للمعركة لسنوات قادمة. وبينما كان الشعور بـ"حالة الحرب" على أرض الواقع يعكس تجربة حقيقية، ظهرت مفاهيم مختلفة عن "السياسة" و"الثورة"، وظهر انقسام غريب بين جيل الثوار الأصغر سنًا في شارع

---

[17] كانت هذه "الخيانة" هي العنصر السياسي المسكوت عنه أكثر من غيره في أحداث نوفمبر، وقد أشار الثوريون العلمانيون إلى ذلك الأمر بشكل متكرر على الدوام. أنظر [https://is.gd/5bTmPt]. ومن الأمور المشهورة أنه في السنة التالية، في ذكرى هذه المعركة، تم تعليق لافتة في مدخل الشارع كُتب عليها "ممنوع دخول العسكر والإخوان والفلول"، في إشارة إلى الأعداء الثلاثة الذين حاربهم "الشعب" في محمد محمود.

[18] فيما يخص دور الإخوان المسلمين في ثورة 25 يناير أنظر Rosefsky-Wickham. وفيما يخص استراتيجيتهم حول "وقف الحشد الجماهيري"، انظر كتاب Ketchley، الفصل المتعلق بالإخوان المسلمين.

محمد محمود والناشطين الأكبر سنًا في ميدان التحرير (سواء كانوا موجودين هناك أو كانوا يغردون من منازلهم).

طرح كثير من الشباب أن "الثورة أصلا مش سياسة". مثل هذه الكلمات كانت تتردد باستمرار بين المشاركين في الأحداث. وقتها، فُهمت "الثورة" على أنها تجربة عميقة وشاملة ووجودية؛ تجربة تناهض "السياسة" المفهومة في مصطلحات مؤسسية ضيقة على أنها شيء تتحكم فيه النتائج المحسوبة والمواقف المرنة. ما نحتاجه الآن هو تغيير زاوية الرؤية ومراقبة الثورة من زاوية الشارع، فعندما نقوم بتحويل التركيز بعيدًا عن الطوباوية السياسية للطبقة الوسطى الموجودة في ميدان التحرير، والتركيز بدلًا من ذلك على الشوارع الخلفية في منطقة باب اللوق الواقعة بين ميدان التحرير ومقر وزارة الداخلية، نجد الصورة تتغير وما كان غامضًا يصبح واضحًا.

III

كانت الأجواء على خط المواجهة مثيرة، وامتلأ الهواء برائحة الغاز المسيل للدموع، كما كان الحال في مناسبات عديدة حدثت منذ يناير. لقد تحولت رائحة الغاز المسيل للدموع إلى ما وصف بـ"عبير الحرية" أو "عطر الثوريين"، كما أصبحت تلك الرائحة إشارة إلى وجود عمل ثوري أو أثر منه. كان للخطوط الأمامية للمواجهة روائحها وأصواتها وأضوائها المميزة، وكانت كمثل دراما جماعية تُظهر الكر والفر مع قوات الشرطة في الشوارع الخلفية في منطقة باب اللوق. وعندما كانت

الشرطة تتقدم، كان أولئك الموجودون على خط المواجهة يحذرون حشود المؤيدين والمتفرجين في الخلف من خلال قرع السياجات المعدنية وأعمدة الإنارة، فيلاقى ذلك بالهتاف والصفير. ولكن الأضواء كانت هي الأكثر إثارة، حيث كان يتم قطع الكهرباء عن المنطقة كلها في الليل. غير أنه لم يكن هناك ظلام. فقد ساعدت الحرائق التي أشعلها المتظاهرون في إطارات السيارات وصناديق القمامة على فترات متقطعة في إضاءة الشوارع الصغيرة. ولا ننسى الشماريخ والألعاب النارية الملونة التي تستخدم عادة خلال مباريات كرة القدم وحفلات الزفاف، والتي أضاءت السماء ليلًا فوق ساحة المعركة. هذه الروائح والأصوات والأضواء أعطت للمعركة نكهة حيوية عكست مزيجًا من العنف والرياضة ومظاهر الاحتفال، كما عكست الطابع الأدائي للمعركة الذي ازداد قوة يومًا بعد يوم.[19]

إن الإشارة إلى المعركة على أنها "دراما" لا ينبغي أن تُفهم على أنها تقليل من حدتها، فلقد كان العنف أمرًا واقعًا، وكان هناك قتلى وجرحى. لقد قامت الشرطة باستخدام الخرطوش والرصاص المطاطي والذخيرة الحية، وكان القناصة يستهدفون الأعين بشكل خاص حتى صارت إصابات العين رمزًا لتلك الأحداث. وقام عملاء سرّيون بزرع

[19] ليست هناك حاجة إلى القول إن عديدًا من جوانب هذا المناخ التي وصفتها في هذا القسم تتشارك فيها الحركات الاحتجاجية الراديكالية في مختلف أنحاء العالم؛ ذلك أنها جزءًا من ميراث وتأثير الحركة المناهضة للعولمة (انظر Hamburg 2017).

أنفسهم بين المتظاهرين في خطوط المواجهة وقاموا بعرقلة بعض المتظاهرين واختطافهم، على الرغم من أنه سرعان ما أصبح من الممكن التعرف على هؤلاء العملاء وتحييدهم. في مثل هذا السياق، كانت الثقة والشجاعة والولاء أمرًا ضروريًا، وظلت تلك هي القيم الأكثر ارتباطًا بخط المواجهة. ولعل الشعار الأكثر شهرة والذي ظهر أثناء المعركة وظل يتكرر في كل ذكرى لها في وسائل التواصل الاجتماعي هو: "اشهد يا محمد محمود، كانوا كلاب وكنا أسود". ووصف شخص ما بأنه كلب في الثقافة العامية المصرية يشير إلى المكانة الوضيعة والخبث، وعكس ذلك هو الشجاعة والشرف، وهو ما يمثله هنا الأسد، الحيوان المعروف بالشجاعة والنبل.

على مدار مدتها التي استمرت خمسة أيام وليال، أخذت المعركة طابعا روتينيًا وطقسيًا بشكل كبير. وكانت ملاحظة تحركات الشرطة جزءًا من هذا الروتين. فقد كانت قوات الشرطة تتحرك أيضًا بشكل روتيني: كل شيء في وقته، دخول المدرعة إلى ساحة المعركة، وكذلك وقت تغيير المجندين، والذي عادة ما يُشار إليه بوقت الراحة. وكانت فترة المساء (من الساعة 8 مساء إلى 2 صباحا) هي الأكثر سخونة بالنسبة للمتظاهرين حيث امتدت ساحة المعركة إلى ما هو أبعد من شارع محمد محمود لتشمل الشوارع المحيطة في عمق باب اللوق. توافد العشرات من الشبان نحو خط المواجهة، عادة في مجموعات صغيرة، وقاموا بتغيير مواقعهم وأوقات تواجدهم في المعركة، وكذلك أوقات

راحتهم. وكان الأمر الأكثر إثارة هو حضور شباب الأولتراس المعروفين بعداوتهم التاريخية مع الشرطة. كان مشجعو الناديين الكبار (الأهلي والزمالك) حاضرين، وكانوا حريصين على وجودهم دائمًا بعيدا عن بعضهما البعض، وكان لكل منهم طقوسه الخاصة كل ليلة. ولقد تناسوا عداءهم مؤقتًا، حيث كان لديهم عمل أكثر أهمية للقيام به. لقد أعطتهم خبرتهم في المناورة الجماعية والكر والفر مع الشرطة واستخدامهم للألعاب النارية مكانة فخرية في الخط الأمامي للمواجهة. لقد انتشرت خبرة هؤلاء الأولتراس في كيفية التحرك ومسك الأرض وكيفية إعداد وإلقاء قنابل المولوتوف وكيفية الاحتراس وإنقاذ الآخرين بين جميع الحاضرين.[20] بعض الناس اكتشفوا مواهب جديدة لديهم وعملوا على إتقانها بشكل جدي، مثل فن الاستيلاء على قنبلة الغاز المسيل للدموع فور وقوعها ورميها مرة أخرى تجاه قوات الشرطة. وقام البعض الآخر بالبحث عن مهارات جديدة لاكتسابها، مثل تعلم عمل المقلاع (النبلة) أو تحضير زجاجات المولوتوف، والتي كان يتم جمع أموالها بشكل طوعي. كما قام آخرون بتقديم الإسعافات الأولية لأولئك الذين تضرروا بالغاز المسيل للدموع أو أصيبوا بطلقات الخرطوش. وكان فرسان الدراجات النارية يهرعون ذهابًا وإيابًا حاملين القتلى والمصابين بين خط المواجهة والمستشفيات الميدانية في الخلف

[20] ظهر بعض الناس باعتبارهم منظمين طبيعيين لديهم أذهان صافية واستراتيجية. لذلك كان يُطلق عليهم "الجنرالات".

في ميدان التحرير. وكانت الفوضى مستمرة على مدار الساعة، حيث لم يكن هناك أي نوع من التنظيم العام، ولكن بدت الأمور وكأنها منظمة ومتزامنة تماما.

لقد أخذ خط المواجهة طابعًا دراميًا مُحركًا للعواطف، وكانت الرسومات واللوحات الجدارية تصور خط المواجهة على أنه ساحة لراقصي الباليه، في إشارة إلى المهارات البهلوانية للشباب وأسلوبهم في تفادي طلقات الرصاص. بعض هذه الأعمال الفنية صورت الشباب في خط المواجهة بأجنحة وهم يُظهرون شجاعتهم بشكل أسطوري. ظهرت بعد ذلك أساطير تتعلق بتلك الأحداث واستمرت في العيش في الذاكرة (أو ربما زادت وأصبحت أكثر قوة كل عام). ومن هذه الأساطير القوة التي ارتبطت براية مينا دانيال، التي —في نظر أولئك الذين رووا القصة— لم تحدد فقط وتيرة الحراك، وإنما أملت أيضًا على كلا الطرفين متى يجب بدء الهدنة ومتى يجب بدء الهجوم.

روايات روّاد محمد محمود مليئة بالصور المجازية والأفعال الخارقة. وغالبًا ما ارتبطت هذه الروايات بحالات وفاة أشخاص كانوا يقفون عن قرب، سواء كانوا أصدقاء أو غرباء. كان هناك شعور قوي بأن المرء كان ينبغي أن يموت هو أيضًا، أو بالأحرى لماذا لم يمت الشخص الذي يروي القصة بينما مات الشخص الذي كان يقف بجواره: "من الواضح أن شيئا ما حماني من الرصاص".

ظهرت ملامح متميزة هنا، موازية لكنها مختلفة عن الملامح الموجودة في ميدان التحرير التي تميزت بروح الفكاهة الثورية التي كانت تعتمد على الأشياء الخيالية. تميزت الملامح التي ظهرت على خط المواجهة بالبذاءة، فقد كانت باختينية (نسبة إلى الفيلسوف الروسي الراحل ميخائيل باختين) بامتياز، وكانت تعتمد على الصور الذهنية المتعلقة بالذكورة والجنس. فطغت الشتائم الجنسية في شكل كلمات وإيماءات في كلا الاتجاهين. استخدمت الشرطة إيماءات فاحشة، مثل رفع الإصبع الوسطى تجاه المتظاهرين، أو الإشارة بالاستمناء، وذلك من أجل ازدراء ذكورة خصومهم. وقام المتظاهرون بالرد بالمثل. كان لتبادل الشتائم بين الطرفين تأثير كبير وقوة رمزية، حيث كانت الشتائم تطير مثل الأسلحة، وكانت الشتائم الجنسية هي الأكثر فعالية، لكن البعض استحضر اسم الله كوقاية من تلك الشتائم. لقد استُخدمت عبارات جنسية عامية تحمل معنى: "لقد هزمناهم" أو "لقد هزمونا"، وذلك اعتمادًا على من كان له اليد العليا أثناء الكر والفر، ولقد انتشرت هذه الصور الجنسية خارج ساحة المعركة. فالصور والرسومات التي قام الشباب الثوري بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي في الفترة من 2011 إلى 2013 كانت تفصيلًا حول هذه البذاءات. أظهرت بعض هذه الصور عربات الشرطة المحترقة مع تعليقات تقول "مع الحب" أو "الشرطة والشعب يتزوجان". كما تُظهر صورة أخرى منديلًا ملطخًا بالدم كُتب عليه "ليلة الدخلة (الزفاف)"، والإشارة هنا إلى العُرف العربي القديم الذي يَظهر فيه العريس في الصباح بعد ليلة

الزفاف بمنديل عليه آثار دم كدليل على عفة العروس. ويمكن اعتبار هذا العرف "الفولكلوري" على أنه تقليد متخلف أو عُرف أصيل، وذلك تبعًا للسياق. وفي هذا السياق، يُنظر إليه على أنه مزج غامض بين العنف والمتعة، أو بين الجسم/الجنس والشرف/الزواج. هذا الغموض يضفي مزيدًا من الطابع الجنسي على المواجهة بين المتظاهرين وقوات الشرطة. بعض هذه الصور تلعب بالمفردات الخاصة بالثورة، فقد أظهرت صورة تم التلاعب فيها باستخدام تطبيق فوتوشوب لقطة من خط المواجهة خاطب فيها المتظاهرون قوات الشرطة بالقول: "هنعمل معاكم سلمية"، وهو تعبير يحمل في طياته إيماءات جنسية. أظهرت صورة أخرى متظاهرًا يشير بإصبعه الأوسط مع تعليق يقول: "دعونا نملأ الأرض بأغاني السلام". كانت كلمة "السلام" بطبيعة الحال هي الكلمة السحرية التي انتشرت في أذهان الطبقة الوسطى عالميًا ومحليًا تجاه الحراك الثوري الموجود في ميدان التحرير على بعد نحو مائة متر من ساحة المعركة.

راقصوا الباليه يتفادون طلقات الرصاص، الشعب والشرطة يتزوجان: هذه التعبيرات تعرفنا ببعض المواضيع الكرنفالية الكلاسيكية، لا سيما قلب الأدوار الاجتماعية المألوفة وكذلك العلاقات. هذه الممارسات والصور الذهنية معروفة جيدًا لدى المؤرخين، مثلا كتتويج أفقر الناس "ملكًا" لمدة ليلة واحدة، أو عندما يباع لحم الخنزير والنبيذ مجانًا، بينما

يحتاج شراء السردين الفاسد والخل ثروة كبيرة.[21] وقبل أن أواصل هذا التشبيه بالكرنفالات، دعونا نلقي نظرة فاحصة على من هم في خط المواجهة، والأسباب التي دفعت بهم إلى هناك.

IV

كان أغلب الشباب على خط المواجهة ينتمون إلى الطبقة محدودة الدخل، وجاؤوا من الأحياء الشعبية. يمكننا أن نسميهم "الطبقة العاملة"، غير أن وضعهم في قوة العمل غير مستقر، فلقد كان عملهم غير مستقر وأجورهم سيئة. كانوا ينتشرون في كل مكان تقريبًا خلال أحداث الثورة الكثيرة (لأنهم ببساطة كانوا يعيشون في كل أنحاء المدينة)، وكثيرًا ما فاق عددهم عدد المتظاهرين الذين يهتفون ويحملون الشعارات. كانت هناك علاقة غامضة بين هؤلاء وأولئك الذين في ميدان التحرير، فلم تكن المظاهرات والشعارات همهم، ولم يشعروا أساسًا بأنهم جزء من حشود الطبقة الوسطى أو أنهم مرحب بهم بينهم. ويرجع ذلك جزئيًا إلى إرث طويل من الطبقية التي تم فيها تصوير شباب الطبقة العاملة باستمرار في أذهان الطبقة الوسطى السائدة في مصر على أنهم بلطجية ومجرمين ومتحرشين. وزادت صور استبعاد تلك الطبقة العاملة مع نزوح أفراد الطبقة الوسطى والعليا إلى المدن الجديدة في أطراف القاهرة، مما أدى إلى خلق مساحات داخلية في

[21] انظر Le Roy Ladourie في Carnival in Romains.

المدينة عمت فيها المخاطر والفوضى. كان عدد هؤلاء الشبان كثير في ميدان التحرير، لكنهم لم ينصبوا خيامًا ولم يحملوا لافتات توضح مطالبهم، بل كانوا يتجولون ويطوفون دائمًا في مجموعات صغيرة وغالبًا على دراجاتهم النارية الرخيصة صينية الصنع.

لم يكن لدى هؤلاء خبرة سابقة في السياسة، على الرغم من توظيفهم سياسيًا بشكل كبير. "إنهم في تجربة متجسدة من عنف الشرطة النيوليبرالية"، هكذا وصفتهم أستاذة العلوم السياسية سلوى إسماعيل. لقد كان هؤلاء هدفًا لعنف الشرطة على مدى عقود، فقد كان يتم توقيفهم وتفتيشهم عند كل نقطة تفتيش بسبب مظهرهم السيئ أو بسبب محل إقامتهم، وكان يتم اصطحابهم إلى مراكز الشرطة دون سبب وكانوا لا يستطيعون الخروج منها إلا بعد دفع رشوة. كانت تجاربهم مع الشرطة مليئة بسوء المعاملة والتعذيب. هذه التجربة المتجسدة مع عنف الشرطة لم تكن غير معروفة لكثير من أفراد الطبقة الوسطى، الأمر الذي جعل استثناء خالد سعيد أمرًا ملحوظًا. وخالد سعيد هو شاب من عائلة حالها جيد، أثار قتله بالتعذيب الوحشي على يد الشرطة غضبًا عارمًا قبل ثورة 25 يناير، ويُعتقد على نطاق واسع أن قتله كان عاملًا مساهمًا في اندلاعها.

على النقيض من ذلك، كان العنف يُمارس ضد شباب الطبقة العاملة في أجسادهم، وعلى وجه التحديد في أعضائهم الجنسية، وذلك في مراكز الشرطة. ولذلك، فإن الشتائم الجنسية التي استخدمها هؤلاء

الشباب أثناء مواجهات شارع محمد محمود كانت متجذرة بعمق في طبيعة المواجهات اليومية بينهم وبين قوات الشرطة.

جاء رد هؤلاء بشكل عفوي في الأيام الأولى للثورة. ففي الثامن والعشرين من يناير، وهو اليوم الرابع من بدء الاحتجاجات على مستوى البلاد، حيث ركزت وسائل الإعلام على جهود المتظاهرين للسيطرة على ميدان التحرير وإقامة معسكرات هناك، تعرضت مراكز الشرطة في أنحاء العاصمة للهجوم والدمار والحرق. وقد حدث ذلك في أحياء شعبية تسكنها فئة محدودي الدخل، ولم تكن القيادة السياسية للاحتجاجات على علم بهذه الهجمات ولم يُجر التنسيق معها حولها. لقد كان يوم 28 يناير هو يوم الباستيل في مصر. حيث كانت هذه الهجمات المتزامنة هي نقطة التحول الحاسمة التي أضعفت قوة أجهزة الأمن وأدت في غضون ساعات إلى انسحاب الشرطة الكامل من الشوارع.

شهدت التعبئة في نوفمبر، وتحديدًا في معركة شارع محمد محمود، الظهور الثاني لهؤلاء الشباب بشكل جماعي. لقد أعطى هؤلاء الشباب دفعة قوية للحراك الثوري وجعلوا نجاح هذا الحراك في وقت مبكر أمرًا ممكنًا. لكنهم في نفس الوقت كانوا نقطة ضعف للثورة، حيث إن دورهم لم يتناسب مع ضرورة إظهار صورة الثورة على أنها سلمية وذات ملامح سياسية واضحة في أذهان الناس على الصعيدين المحلي والدولي.

مفهوم المظلومية بالطبع أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأفعال هؤلاء الشباب، ولكن ليس هذا النوع من المظلومية الواضحة والسهلة التي يتعرض فيها المتظاهرون السلميون للضرب أمام الكاميرات. فقد ذهبت أعداد كبيرة من الشباب الثوريين من الطبقة العاملة إلى أحداث 28 يناير ثم إلى معركة شارع محمد محمود في نوفمبر للانتقام لما يتعرضون له في أماكن أخرى وفي أوقات أخرى. وبوصفهم ضحايا لدولة الأمن النيوليبرالية على المدى الطويل، فقد جاءوا حتى لا يكونوا ضحايا هذه المرة، وليمارسوا عنفًا رمزيًا ضد عدوهم. ببساطة، لقد جاءوا لاستعادة حقوقهم. لقد أتاحت الأحداث الثورية فرصة وقتية يمكن فيها لهؤلاء الشباب استعادة رجولتهم، وكان ذلك أمرا حاسمًا بالنسبة لهم. لقد أتاحت هذه اللحظات الفرصة لهؤلاء الشباب لمعالجة ما وصفته سلوى اسماعيل بـ"رجولتهم المصابة" ولو بشكل مؤقت. وفي هذا السياق، المنطق هو إما أن تكون رجلًا أو لا تكون، وإن لم تكن رجلًا فأنت إذن ميت. ولقد تمت الإشارة إلى هذه النقطة بوضوح في واحدة من الأغاني الرئيسية التي انبثقت من الثورة وكانت مستوحاة على وجه التحديد من أحداث شارع محمد محمود. جاءت هذه الأغنية تحت عنوان "اثبت مكانك"، وتقول كلماتها "يا تموت وانت واقف يا تعيش وانت راكع".[22] لم يكترث هؤلاء الشباب بالخطر المحدق بهم وهم على خط المواجهة، ذلك لأن الخطر لم يكن غريبًا عليهم، فكل شيء في

[22] الأغنية لفريق كايروكي.

حياتهم كان خطرًا، فقد كانوا يتعرضون للموت في أي وقت بسبب عدم حصولهم على الرعاية الطبية أو العلاج (في كثير من الأحيان لأسباب بسيطة مثل عدم امتلاكهم المال الكافي لشراء المضادات الحيوية باهظة الثمن). وحتى إن ذهبوا إلى المستشفى، فقد كانوا يتعرضون للموت بسبب وصفة طبية خاطئة أو إجراء خاطئ، وكان من الممكن أن يرجعوا من المستشفى بأعضاء مفقودة.[23] كما كانوا يتعرضون للموت بسبب طبيعة أعمالهم التي تفتقد لأدنى معايير السلامة. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن الجزء "الخطر" من المعركة كان عاديًا ولا يمكن ملاحظته، بل لقد كان هو الشئ الممتع في الأمر، حيث انتاب هؤلاء الشباب شعور فوري برجولتهم الكاملة – شعور بالسيطرة الكاملة على جسم شخص وحياته وموته، حتى ولو لحظة.[24] لقد كانت فرصة فريدة لهم لإظهار البطولة في تلك اللحظة. وقد أتيحت هذه الفرصة لأول مرة في 28 يناير ثم تكررت في أحداث محمد محمود. والأكثر من ذلك أن محمد محمود كان بمثابة إعادة تجسيد

[23] أدت عقود من "إعادة الهيكلة" النيوليبرالية في مصر إلى القضاء على الرعاية الصحية المكفولة للجميع. أنظر على سبيل المثال (Hamdi 2012).

[24] كان أطفال الشوارع موجودين بقوة مع مقاتلي الخطوط الأمامية. ويرى نشطاء وعاملون في المجال الاجتماعي أنه كان من المستحيل حرفيًا إخراجهم من هناك. لقد أرادوا بالفعل الموت هناك. إن السيادة/الاستقلالية التي شعروا بها هناك، ربما للمرة الأولى في حياتهم، كانت تستحق التضحية بالحياة نفسها.

سيناريو معروف، وكان سيناريو ممكنًا فقط في إطار زمن الانتقالية الثورية.

ما فصل هؤلاء الشباب عن يوتوبيا شباب الطبقة الوسطى المتطلعة إلى المستقبل في ميدان التحرير، أولئك الشباب المطالبين بالديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، كان أمرا مختلفًا تمامًا تم إدراكه في إطار زمني مختلف. فمن وجهة نظرهم، لم يكن هناك مستقبل بالمفهوم التقدمي تعطيهم فيه الدولة حقوقهم، فالدولة لم تعطهم شيئًا. ولم تُعتبر هذه مشكلة بالضرورة، بل كانت المشكلة هي أن الدولة (التي ارتبطت من وجهة نظرهم ارتباطًا وثيقًا بالشرطة وكان يُطلق عليها الحكومة)[25] لم تتركهم وشأنهم، بل انتهكت حقهم في العيش. لقد جعل الحراك الثوري من هؤلاء الشباب تكرارًا لظاهرة اللصوصية الاجتماعية التي ذكرها المؤرخ الماركسي البريطاني الراحل هوبسباوم في أعماله، والتي أصبح فيها الفضاء المدني غابة نيوليبرالية. كان هؤلاء الشباب يعتقدون بقوة أن العنف الذي كانوا ينخرطون فيه أمرًا مشروعًا في المقام الأول. لم يكن أحد يتوقع الاستيلاء على وزارة الداخلية، ولم

[25] تضع سلوى إسماعيل تصورًا حول الخلط بين "الدولة" و"الشرطة" في كتابها المشار إليه في المراجع. انسحبت الدولة النيوليبرالية تدريجيًا من عديد من وظائفها، لكن البوليس ظل هو المنظمة الوحيدة التي "يلتقي" فيها الناس العاديون من أبناء الطبقة العاملة بالدولة، وكانت هذه اللقاءات سلبية بشدة.

يُحضر أحد أسلحة إلى المعركة، على الرغم من أن الأسلحة انتشرت في أنحاء البلاد آنذاك، خاصة في الأحياء الشعبية التي جاء منها هؤلاء الشباب. فقط كانوا يرون العنف الذي ينخرطون فيه أمرًا مثمرًا يأتي فوق كل شيء، أمرًا عادلًا.[26] الحقوق يجب أن تُنتزع، والرجال يجب أن ينتزعوا حقوقهم بأنفسهم. لقد اتسم عملهم بالأداء العالي ولم يكن لهم غرض منه سوى القيام بالعمل نفسه، وقد كانوا هم المقاتلين والمتفرجين في آن واحد. لقد كان مشهدًا للعنف الرمزي. وهذا لا يعني أن العنف كان بلا معنى أو مغزى. لقد كان له غرض لا يُفهم إلا في إطار زمني مختلف، فلم يكن الغرض هو الحصول على مكاسب سياسية لمستقبل ديمقراطي تطلعي، ولكن استعادة الرجولة والكرامة بشكل كامل وفورًا.

شكّل هؤلاء الشباب العدد الأكبر من المتواجدين على خط المواجهة، لكن جبهة القتال اشتملت أيضًا على عدد من الثوار الشباب المنتمين إلى الطبقة الوسطى؛ هؤلاء الأخيرون هم من أبدعوا الصور والأغاني والفن الثوري الذي ذكرته آنفًا. كان انتماؤهم للطبقة الوسطى يحدده مستوى دخلهم وتعليمهم، وكانت الخاصية التي تميزهم هي أنهم أناس متعلمون لم يسبق لهم أن مارسوا العنف خلال تجربتهم الثورية. لقد بدأت مشاركتهم في العملية الثورية من خلال التعبير عن مطالب سياسية واضحة كتلك التي تم التعبير عنها خلال احتجاجات ميدان

[26] تشرح Ghannam كيف يمكن للعنف فقط أن يكون دليلاً على الرجولة.

التحرير في شهري يناير وفبراير أو في مناسبات لاحقة حتى صيف عام 2011. لكنهم في نوفمبر تحولوا إلى مقاتلين مقدامين في شارع محمد محمود، حيث قاموا برمي الحجارة وإعداد زجاجات المولوتوف. لذا فإن ما أتحدث عنه هنا يمكن وصفه بأنه "انزلاق نحو العنف".

لكن الأمر أكثر تعقيدًا من ذلك وأكثر إثارة للاهتمام. حيث إن الطابع الانتقالي للزمن الثوري يقوم بخلق عناصره الخاصة وطرق عمله. فالانتقالية الزمنية لديها القدرة على إعادة صياغة الذات بشكل كامل. إذ تذوب الطبقية في الانتقالية الزمنية. هنا لا يمكن تفسير الأفعال من خلال الوضع الطبقي، بل من خلال وضع المرء في تلك الفترة الزمنية الانتقالية، ويكون هذا الوضع هو تأثير تجربته الشخصية. لذا عندما أقول إن "الطبقية تذوب في الانتقالية الزمنية"، فإن ما أعنيه هو أنه من بين شباب الطبقة العاملة غير المتعلمين كان هناك بعض الذين وضعوا رؤية واضحة للسياسة وأصبحوا أعضاء في مجموعات الناشطين؛ والعكس صحيح، فمن بين الشباب الثوري المتعلم من الطبقة الوسطى، فقد كثيرون الثقة في "السلمية" وانتهجوا العنف تدريجيًا كوسيلة للعمل الثوري.

كيف حدث هذا؟ لقد كان تحولهم نتيجة للتجارب المباشرة التي خاضوها حديثًا. فبرغم عدم درايتهم بمعظم أعمال العنف والإهانات اليومية التي يتعرض لها شباب الطبقة العاملة، إلا أنهم رأوا بأعينهم القوة الغاشمة التي استخدمها الجيش في بعض المواجهات، وهو الحاكم

المؤقت الذي يُفترض أن يفي بمطالب ثورة 25 يناير. ومن بين هذه المواجهات أحداث الثامن من مارس عندما هاجمت الشرطة العسكرية المتظاهرين في ساحة التحرير، وكذلك أحداث التاسع من أبريل حينما قامت الشرطة بسحب العشرات من المتظاهرين إلى المتحف المصري القريب، حيث تعرضت النساء لـ"كشوف عذرية" قسرية وضُرب الرجال بعصي معدنية وسلاسل؛ وكذلك اشتباكات مسرح البالون في سبتمبر، وفوق كل ذلك مذبحة ماسبيرو في التاسع من أكتوبر والتي كانت أكبر مذبحة للمتظاهرين السلميين حتى ذلك الحين، حيث تم قتل أعداد كبيرة من المتظاهرين بالأسلحة الآلية ودهسهم بالمركبات العسكرية.[27] كل هذه الحوادث وقعت بعد تنحي مبارك التي من المفترض أنها كانت تعبيرًا عن انتصار الثورة وبزوغ لفجر جديد للتحول الديمقراطي.

هذه التجارب المباشرة أعطت أولئك الشباب من الطبقة الوسطى نوعًا خاصًا من الرؤية، وذلك أمر مهم لفهم أفعالهم خلال أحداث نوفمبر. لقد اكتسبوا نوعًا من "حكمة الشارع". فلقد تكرر مفهوم "الوجود في الشارع" أو مشاهدة أحداث الثورة "من قلب الشارع" مرارًا في كتاباتهم وكلامهم. وقد أصرّوا على أن أولئك الذين كانوا "في الشارع"

[27] بعد مواجهات نوفمبر، تزايدت المعارك والمذابح: اشتباكات مجلس الوزراء في ديسمبر، التي أصبحت معروفة عالميًا بسبب حادث الفتاة ذات مشد الصدر الأزرق، ثم بعد ذلك مذبحة بورسعيد التي قُتل فيها 74 من مشجعي كرة القدم، وغير ذلك.

كانوا يعرفون حقيقة ما جرى: وهو أن النظام لم يسقط باستقالة مبارك، وأن "الفترة الانتقالية" للجيش كانت لضمان عدم حدوث تغيير ثوري حقيقي، وأن الستار قد سقط عما حدث في تنحي مبارك، كما كُشف خداع النظام وقبحه،[28] والأهم من ذلك هو أنه عندما يقرر خصمك أن يقتلك، فسوف يفعل.

لكن ثمة انقسام ظهر بين "حكمة الشارع" من ناحية و"السياسة" من ناحية أخرى. لم يكن الانقسام يتعلق بالطبقية (بين شباب الطبقة العاملة وشباب الطبقة المتوسطة الموجودين على خط المواجهة)، بل كان بين أولئك الذين على خط المواجهة وغيرهم: أي أولئك الذين يحملون الشعارات في ميدان التحرير أو يُغردون من منازلهم، والذين يناقشون التحضير للانتخابات والخطط السياسية المستقبلية. لقد اتخذ الناشطون البارزون وأولئك الذين في ميدان التحرير التعبئة الجماهيرية كوسيلة لتحقيق غايتهم،[29] التي تبلورت في نوفمبر في شكل الضغط على المجلس العسكري لتحديد موعد لتسليم السلطة إلى المدنيين. أما على خط المواجهة، فقد كان مفهوم الثورة هو إثبات الوجود، فلم تكن أداة لأي شيء، بل كانت غاية في حد ذاتها. من منظور هؤلاء، لم تكن السياسة شيئًا نظيفًا وصادقًا، بل كانت بمثابة لعبة تخص أولئك

---

[28] أدين بلفظ "سقوط الستار" إلى والتر آرمبرست (عبر التواصل الشخصي).

[29] كان هذا الانقسام ذا بُعد جيلي قوي مبطن. وقد خلق توترًا بين الثوريين الشباب وبين النشطاء الأكبر سنًا.

الذين واصلوا لعبة "السلمية" وقاموا بالتركيز على الفوز في الانتخابات والتعبئة الجماهيرية المحسوبة.

إن فهم الثورة بوصفها معركة وجود دائمة كان مدعومًا بحقيقة يعلمها أولئك الذين كانوا "في الشارع"، وهي أنهم لم يستطيعوا كسب المواجهة. لقد كان يوم 28 يناير من وجهة نظرهم يومًا حاسمًا، لكنه لم يُعتبر يوم انتصار بالنسبة لشباب الطبقة العاملة الذين اعتقدوا أن هذا اليوم كان الثورة "الحقيقية". أما بالنسبة لشباب الطبقة الوسطى، فقد كان يوم 28 يناير يوم خيانة وخسارة: خسارة البراءة. وحيث كان شباب الطبقة العاملة مشغولين "بأخذ حقوقهم" من مراكز الشرطة، كان شباب الطبقة الوسطى يتجهون في مظاهرات منظمة نحو ميدان التحرير، حيث تعرضوا ولأول مرة للضرب بالذخيرة الحية من قبل قوات الشرطة، وسقط العشرات من شهداء الثورة، معظمهم غدرًا. فقد كانت الشرطة تطلب وقف إطلاق النار، وبمجرد وصول إمدادات الذخائر وقت تغيير نوبات عمل القوات، تبدأ بإطلاق الذخيرة الحية تجاه المتظاهرين السلميين الذين لم يتوقعوا ذلك. ومن وجهة نظر شباب محمد محمود، فهم اعتبروا أنهم خسروا الثورة في 28 يناير عندما نزل الجيش إلى الشوارع، ولم يكن لديهم سوى هذه المعركة –محمد محمود– كي ينتصروا. بتعبير آخر، فمن وجهة النظر الحكيمة والمستنيرة لأولئك الذين كانوا "في الشارع"، كانت الثورة —كمشروع

سياسي– قضية خاسرة، وكل ما تبقى كان لحظات تُسرق لاستعادة الذات والكرامة.

إذن لقد تم فهم المعركة بوصفها تتعلق بالوجود والعدل. لقد اعتبروا أنفسهم ملائكة في معركة غير طبيعية بين الحق المطلق والعدل من ناحية، والشر المطلق من ناحية أخرى. لقد كان الشر واضحًا وضوح الشمس: دولة تمارس القتل ضد شعبها بمساعدة أجهزتها الأمنية، ونظام سفك حتى الآن الكثير من دماء المتظاهرين السلميين الأبرياء. كان للنظام العديد من الرؤوس، أولها كان مبارك، ثم المجلس العسكري، ثم الإخوان. لكن تكرار هذه النماذج السياسية كان أمرًا مؤلمًا جدا لأولئك الذين شهدوا الأحداث من زاوية الشارع. وبالطبع كان العنصر الرئيسي المشترك خلال هذه السلسلة متمثلًا في الشرطة والأجهزة الأمنية التي ظلت كما هي. لقد كانت المقارنة بمعارك قديمة أمرًا مذهلًا، مع وجود صفين من الجيوش يواجهان بعضهما البعض في ساحة المعركة. وظهرت بعض الأشياء التي أصقلت هذه المعركة، منها "راية المعركة"، وكذلك الرسومات على الجدران والتي كانت علامة على "غزو" الأماكن التي توجد فيها تلك الجدران. ومن بين الهتافات التي ترددت على خط المواجهة (إلى جانب الشتائم الجنسية ضد قوات النظام) كانت مقولة "الله أكبر" والتي كانت بمثابة وقاية، وهذا يعني أن الحق كان معهم. لقد كانت هذه المعركة بين الحق المطلق/العدل

من ناحية والشر المطلق من ناحية أخرى، وقاتل في ساحتها الملائكة ضد الشياطين.

لو كانت "السياسة" تتعلق بأمور رمادية، فهي ليس لها مكان هنا بعد الآن. حيث اضطر الجميع للكشف عن ألوانهم الحقيقية؛ هنا في شارع محمد محمود يوجد فقط الأبيض والأسود، الملائكة والشياطين، الكلاب والأسود. ولسنوات قادمة، سيتم اعتبار شارع محمد محمود موقعًا مقدسًا ومكانًا ظهر فيه "الحق".

أثبتت "حكمة الشارع" أنها على صواب. فقد كانت قوات الشرطة على نفس موجة شباب شارع محمد محمود (بمعنى أن هذا هو الوقت الذي تتحدث فيه "القوة فقط"). لقد كانت معركة من أجل الوجود بَررت خلالها الغاياتُ كلَ الوسائل. وبرغم انتهاء معركة محمد محمود بعد خمسة أيام بوقف إطلاق النار (والذي كان يعني بوضوح انتصارًا رمزيًا للمتظاهرين، برغم الفرق الرهيب في ميزان القوة)، فلقد أتبع ذلك مزيد من العنف لاحقًا، ظهر أوله في الفض الوحشي لاعتصام مجلس الوزراء في منتصف ديسمبر (المشهور عالميًا بحادث الفتاة ذات حمالة الصدر الزرقاء، والذي أصبح رمزًا لعنف الشرطة ضد النساء). ثم جاءت مذبحة بورسعيد في 2 فبراير 2012، حيث قُتل اثنان وسبعون شابًا من مشجعي النادي الأهلي على يد البلطجية من مشجعي النادي المصري في ملعب بورسعيد بعد مباراة لكرة القدم بين الناديين. لقد قام البلطجية المستأجرون بهذا الهجوم مع سبق الإصرار، وكانت

للشرطة يدًا واضحة في ذلك. ويُعتقد على نطاق واسع أن الهجوم كان بمثابة "انتقام" قام به النظام ردًا على هزيمته الرمزية في شارع محمد محمود قبل شهرين. وأدى الحادث على الفور إلى معركة كبرى أخرى عندما حاول شباب الأولتراس اقتحام وزارة الداخلية بالقرب من شارع محمد محمود. عُرفت هذه المعركة التي استمرت حوالي ثلاثة أيام وليال باسم "اشتباكات بورسعيد" أو "أحداث محمد محمود الثانية". كانت المعركة تكرارًا للأجواء والملامح التي تحدثنا عنها أعلاه. (أعادت هذه المعارك اللاحقة ما يُمكن وصفه باللحظات الكرنفالية: حيث يصبح التأثير أكثر قوة عندما يُمارس بشكل مستمر في حلقات منفصلة من المتعة الكرنفالية)[30]

V

في الختام، اسمحوا لي أن أقلب العالم الباختيني رأسًا على عقب من أجل الوصول إلى الإطار الأكبر. إن أوجه التشابه بين الحدث كما رويته وبين روايات زيمون ديفيس، ودارنتون، وطومسون، وسوبول، وبالطبع باختين ليست بلا أساس. فالمسألة ليست عقد مقارنة بين التاريخ العربي المعاصر والحداثة الأوروبية المبكرة، بل هي بالأحرى تأريخ نوع الحدث الذي نسميه "الثورة" وما وازاها من أحداث أخرى

[30] انظر Darnton في The Great Cat Massacre and Other Episodes.

في أشكال أخرى من الأحداث الواقعة في المراحل الزمنية الانتقالية. ثانيًا، أردت أن أعبر بإيجاز عن الحاضر العالمي، وربما مستقبل هذه الأحداث. ليس من المفترض أن يقوم المؤرخون بذلك، ما لم يفعل أحدهم ذلك بإشارات كثيرة إلى الماضي.

لقد اتخذ العمل على خط المواجهة في شارع محمد محمود طابعًا كرنفاليًا قويًا. وبرغم انتشار الخطر هناك بين موت وإصابة، فما كان يشبه حربًا حضرية قائمة بالنسبة للمراقبين كان بالنسبة للمشاركين مجرد متعة. لقد كانت المعركة أشبه بالحفلة، فقد تم فيها استخدام الألعاب النارية التي عادة ما تستخدم في حفلات الزفاف. ومع ذلك، فقد تم أخذها على محمل الجد ككرنفال أو مولد (بمعناه في الثقافة المصرية). ويعتبر الكرنفال وقتًا انتقاليًا (أي زمن بين زمنين)، بصرف النظر عن التدفق الطبيعي للوقت. إنها ظاهرة ضد النظام تُعكس فيها الهرمية الاجتماعية بشكل مؤقت، فيصبح الفقير ملكًا، وأحيانا "ملكًا منتخبًا" قد يكون أحمقًا أو طفلًا أو عبدًا من بين صفوف الفقراء. يتمتع الفقراء برفاهيات فاخرة مثل لحم الخنزير والخمر (سواء كانت حقيقية أو رمزية)؛ الرجال يرتدون كالنساء والعكس. لقد عُكس التسلسل الهرمي المعياري وكذلك هيكل السلطة، فأصبح بإمكان المرء أن يسخر من البابا ورجال الدين، وأن يعطي خطب وهمية، وأن يقوم بتعميد الماعز وتدنيس الأشياء المقدسة. وصف باختين هذا الوضع بـ"الواقعية

المغايرة"، حيث كل ما كان "عاليًا" يصبح منخفضًا يصل إلى الأرض، وما كان مثاليًا ومجردًا ومقدسًا يصبح بسيطًا وماديًا.[31]

وعادة ما يخدم هذا القلب الطقوسي للسلطة الغرض من إقامة العدالة الاجتماعية.[32] كل هذه الجوانب كانت موجودة بقوة في التجربة المصرية المعاصرة. لقد تم الانتقام من الوحشية والإهانة اليومية التي كانت تمارسها الشرطة، وذلك بهزيمتها في شارع محمد محمود على يد "الشعب". وفي هذا التكرار للواقعية المغايرة، تم تعرية وإهانة العنصر الأكثر بطشًا وقوة في السلطة في مصر المعاصرة، وهو الشرطة، فتبدلت علاقتها بالشعب، وتم الانتقام من ظلمها التي كانت تمارسه كل يوم. كان العمل في الخطوط الأمامية للمواجهة أشبه بالطقوس الكلاسيكية. لقد كان التواجد على خط المواجهة حيث الموت والإصابة أقرب إلى كونه "اختبار قوة". وقد ظهرت رابطة دائمة من الصداقة بين المشاركين، وهي رابطة مقدسة تربط بين أولئك الذين خاضوا هذا الاختبار. وقتها كان يتم تقدير كل هذا العنف بعناية وفهمه من الناحية الرمزية، وكان يحكم هذا العنف قواعد أخلاقية قوية في جميع الأوقات: أسلحتنا هي أجسادنا؛ نحن نستخدم الطوب والحجارة والمولوتوف، ولن نقوم بإطلاق النار. إن رفع أي سلاح من قبل المتظاهرين حتى ولو من بُعد لمواجهة سلاح الشرطة كان سيحرم

---

[31] Bakhtin، ص 19-21، أنظر أيضًا Scribner ص 323.

[32] Scribner ص 319.

هذا الحراك شرعيته وحقه، كان سيجعل المتظاهرين كالشرطة. كل شيء هنا كان قائمًا على الحفاظ على التمييز المطلق بيننا (المتظاهرين) وبينهم (الشرطة)، بين الحق والباطل، بين الأبيض والأسود، بين العدل والظلم.

وللكرنفالات وظيفة اجتماعية واضحة، فهي تسمح بظهور نوع من السلوكيات الجامحة التي لا يمكن تصورها في الأوقات العادية، لكن في نفس الوقت يتم احتواء هذه السلوكيات ضمن حدود واضحة.[33] إن فكرة الكرنفال هي احتواء السخط، والتأكد من أن التسلسل الهرمي والنظام سيعودان عندما يحين الوقت. لقد كان هذا هو السبب في أن العُمّال في قصة "مذبحة القطط" لروبرت دارنتون قاموا بقتل القطط وليس سيدهم: لقد كان ذلك بمثابة عدالة رمزية سمحت، بمجرد تنفيذها، لكل شيء بالعودة إلى مكانه. لابد للعالم أن يستمر في السير، وهذا في الواقع ما تفعله الكرنفالات، مع وجود القليل من الاستثناءات.

يميل الكثيرون للقول إن الأحداث المصرية في نوفمبر 2011 كانت أقرب إلى أعمال الشغب، وهي بالفعل كانت كذلك، لكنها أخذت طابعًا كرنفاليًا. هناك صلة وثيقة بين الكرنفال والشغب، على الرغم

---

[33] إن الكرنفالات، مثلها مثل الألعاب، يجب أن تكون لها نهاية مكانية وزمنية واضحة. في هذا الشأن، انظر Scribner ص 316-319. كذلك Huizinga.

من أن المؤرخين بالكاد يتطرقون إلى أوجه التشابه بينهما. فأعمال الشغب والكرنفالات هي من ظواهر الزمن الانتقالي التي يتم تعريفها من خلال قلبها للنظام الاجتماعي السائد. الفرق الرئيسي بينهما هو أن أحدهما يتم تنظيمه بعد اتفاق، أما الآخر فيحصل بشكل عفوي. قد تتحول الكرنفالات إلى أعمال شغب، وقد تأخذ أعمال الشغب (والثورات) طابعا كرنفاليًا في كثير من الأحيان. تحتوي كل هذه الأحداث على أزمنة انتقالية، حيث يتم وضع النظام الاجتماعي في "وضع شَرطي" ويُسمح له بأن يرتد على نفسه عندما يتم التشكيك في التسلسل الهرمي الاجتماعي و"تصويبه". هذا هو الوقت الذي يقوم فيه المواطنون بمواجهة الظلم والقهر، واستعادة استقلالهم بشكل مؤقت. ويسمح الزمن الانتقالي بالاستقلال الذاتي الكامل في عالم يصعب فيه تحقيق الاستقلال الذاتي. لكن استعادة هذا الاستقلال بشكل مؤقت ليس نتيجة لهذا القلب للأوضاع أو تنفيذ للعدالة الاجتماعية، وإنما هي تنبع من ذوبان الفروق الاجتماعية. فالانتقالية تتبدى عندما يتوقف الأفراد عن فعل ما اعتادوا عليه ويندمجون في حالة لا اسم لها يكونون فيها أشخاصًا آخرين. وعندما يحدث ذلك، لا يستطيع أحد تقييد واحتواء المرء الذي يشعر وقتها بالتحرر. لكن هذه التجربة لا تدوم طويلًا، حيث سرعان ما يعود "النظام" للظهور مجددًا، ويعيد الوقت نفسه، وهكذا يستمر العالم في الدوران. لكن الزمن ينطوي على نفسه ويخرج عن نمطه الخطي، حيث لا يوجد سوى الوقت الحاضر هنا، أو نوع من الزمانية الأبدية المتعرجة. هذه الحالة

من الاستقلال الذاتي الكامل في وقت متعرج تستحق الحياة، ولا يأبه المرء إذا ما مات وهو يعيشها.

عادة ما يلعب الشباب دورًا بارزًا في هذه الأحداث. فالشباب (أو المراهقون) هم في حد ذاتهم فئة انتقالية بين الطفولة والبلوغ. في سن المراهقة يكون الاستقلال أكثر شيء مرغوب فيه وممكنًا، ولكنه في الوقت نفسه بعيد المنال، على الأقل في الحالات الاجتماعية العادية. أما الطفولة فهي بلا شك حالة من التبعية الكاملة، في حين أن مرحلة البلوغ تنطوي على مسؤولية تجاه الآخرين الذين عادة ما يكونون أفراد الأسرة. للشباب وضع غير مستقر، فهم كرجال يحتاجون إلى تأكيد استقلالهم، وكشباب صغار لا يزالون خاضعين لمن هم أكبر منهم سنًا. إن ضعف أجورهم ووضعهم الاقتصادي الصعب يجعلهم مطيعين لأسيادهم وأرباب أعمالهم. ومن ثم فإن الحاجة الملحة (والوجودية تقريبًا) إلى تأكيد الاستقلالية الكاملة في أوقات محددة هي أمر حتمي بالنسبة للشباب، ويتبدى هذا بشكل ملحوظ في الكرنفالات التي حلت محلها الأنشطة الترفيهية والرياضية في العصر الحديث.[34]

هل من الغريب وجود هذه الملامح في بداية القرن الحادي والعشرين، أو في الحالة الثورية؟ أبدًا على الإطلاق. لقد حلت الثورات محل أعمال

[34] يمثل الأولتراس، من ناحية مواجهتهم الطقسية وتنظيمهم الداخلي، شكلاً من أشكال هذا الصخب المنتشر من جانب الشباب، الذي اتخذ أشكالاً عديدة على مر التاريخ.

الشغب والكرنفالات في العصور الحديثة كشكل جديد من أشكال السياسة المثيرة للجدل (غالبًا ما لعبت الظواهر الكرنفالية وأعمال الشغب دورًا أساسيًا بل وحاسمًا في الثورات الحديثة، على الرغم من تقليل العلماء لشأنها).[35] وعلى عكس الشغب، تقوم الثورة على مفهومين: الأول هو المجتمع الذي يحل محل الهويات المحلية، على الرغم من وجود مفارقة في ذلك، حيث تشكل معظم الثورات الحديثة مشاريع عالمية حتى ولو ظلت محصورة ضمن حدود الوطن، تماما كمشاريع الطبقة المتوسطة التي تتظاهر بأنها تتجاوز حدود الطبقية. المهم هنا هو أن مفاهيم "المجتمع"، سواء كانت محددة على الصعيد الوطني أو على أصعدة أوسع من ذلك، قد حلت محل الهويات المحلية. المفهوم الثاني هو المستقبل بمفهومه الخطي والتقدمي. يتم بناء هذا المستقبل بشكل إيجابي وشامل ليصبح تدريجيًا مستقبلًا أفضل لمزيد من الناس؛ مستقبل يتحكم فيه البشر سويًا كمجتمع، وفرادى من خلال مختلف وسائل الحراك الاجتماعي المتاحة للأفراد والأسر. إن الربط بين هذه المكانية والزمانية هو ما يجعل الثورات ممكنة وضرورية ومحددة تاريخيًا: فالثورة حدث إيجابي يحقق هذا المشروع الجماعي الطوباوي الطموح في الوقت الحاضر، أو يُسرع من تحقيقه.

---

[35] لقد عادت مؤخرًا التحليلات التي تفهم الثورة كمرحلة انتقالية في الأساس، وهو ما يعود في المقام الأولى إلى أن الأنثربولوجيين وجدوا أنفسهم "داخل ثورة" وعلى استعداد لمراقبتها وقت حدوثها.

إن كلا هذين المفهومين –المجتمع والمستقبل– هما نتاج الحداثة، وقد انتهوا معها أيضًا. النيوليبرالية تقوّض كلا المفهومين، فهي أيديولوجية ليس لديها مفهوم مقنع للمستقبل. يتسم المستقبل في ظل النيوليبرالية بالغموض وعدم الاستقرار (يتبادر إلى الذهن التقشف الدائم الذي ليس له نهاية واضحة). كما لا تقوم النيوليبرالية بمخاطبة المجتمع، حيث يتم استبدال المجتمع بأفراد (أو عائلات) مشتتة تتشارك في علاقة تنافسية مع الآخرين، على غرار تلك التي في الأسواق. وهنا يتبادر إلى الذهن على الفور مقولتان لمارجريت تاتشر: "ليس هناك مجتمع" و"ليس هناك بديل [للرأسمالية، وبالتالي للتقشف]". والنقطة هي أنه لا يمكن أن تكون هناك ثورة –أو مشروع تطلعي جماعي– في ظل غياب مفاهيم مقنعة للمجتمع والمستقبل.

في هذا الصدد، كان "الربيع العربي" آخر الثورات الكلاسيكية الحديثة، وأقرب إلى ما قد تبدو عليه السياسات المثيرة للجدل في العصر النيوليبرالي. لقد كان "الربيع العربي" في الواقع بمثابة نهاية للتاريخ كما نعرفه: كمستقبل تقدمي نتحكم فيه. وحيث إننا حُرمنا من مشروع جماعي يتطلع للمستقبل، لم يبق لنا سوى العنف كوسيلة وغاية للسياسات الخلافية. لذلك، فبدلًا من القول بأنه كانت هناك "لحظات مهمة من العنف المشروع من قبل الطبقة العاملة على هامش مشروع مهم جدًا للطبقة المتوسطة في ميدان التحرير"، أرى أن مشروع

ميدان التحرير كان أمرًا هامشيًا، بينما كان العنف المشروع للطبقة العاملة حقيقة تاريخية ثابتة.

إن انتشار الفقر والتقشف واتساع الهوة بين الثروات وجميع أنواع الظلم والاضطهاد، كل هذا سيؤدي حتمًا إلى المزيد من الثورات، لكن من غير المرجح أن تتخذ هذه الثورات شكلًا جميلًا ومنظمًا وواضحًا، لأن البشر في المجتمع النيوليبرالي لا تربطهم رابطة مشتركة أو رؤية مستقبلية. والطبقة الوسطى، التي هي محرك الثورات الكلاسيكية الحديثة، هي أول ضحايا النيوليبرالية. فبدلًا من حدوث ثورة أخرى، من المرجح أن نرى مزيدًا من العنف الحضري أقرب إلى المعارك التي تحدثنا عنها في هذا المقال. والواقع أن أعمال الشغب المناهضة للرأسمالية تُعبّر عن هذا: فالشغب هو شكل فني في حد ذاته. وفي هذا الصدد، رأى شباب شارع محمد محمود المستقبل وعاشوه في هزيمتهم.

المراجع

- Amy Austin Holmes, 'There are Weeks When Decades Happen: Structure and Strategy in the Egyptian Revolution," *Mobilization* 17:4 (2012), pp. 391-410.
- Bjørn Thomassen, *Liminality and the Modern: Living Through the In-Between* (Ashgate, 2014)
- Bob Scribner, 'Reformation, carnival and the world turned upside down,' *Social History* 3/3 (1978).
- Carrie Rosefsky-Wickham, *The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement* (Princeton, 2013).
- Charles Kurzman, 'The Arab Spring Uncoiled,' *Mobilization* 17: 4 (2012), pp. 377-390. FN 5.
- David Sims, *Understanding Cairo: The Logic of a City Out of Control* (Cairo: American University of Cairo Press, 2010).

- Diane Singerman (ed), *Cairo Contested* (Cairo: AUC Press, 2009).
- Farha Ghannam (*Live and Die like a Man*, Stanford, CA, 2013).
- Farha Ghannam, "Meanings and Feelings: Local interpretations of the use of violence in the Egyptian revolution," *American Ethnologist*, vol. 39, no. 1 (2012).
- Hanan Sabea, "A 'Time out of Time': Tahrir, the Political and the Imaginary in the Context of the January 25th Revolution in Egypt," Hot Spots, *Cultural Anthropology* website (9 May 2013).
- Hazem Kandil, *Soldiers, Spies and Statesmen. Egypt's Road to Revolt* (London, 2012); and Zeinab Abul Magd, *Militarising the Nation: The Army, Business, and Revolution in Egypt* (New York, 2017).
- Johan Huizinga, Homo Ludens (1938).

- Kristin Ross, *Communal Luxury: The Political Imaginary of the Paris Commune* (London: Verso, 2015).
- Le Roy Ladourie's *Carnival in Romans* (New York, 1979), https://is.gd/xPqnrA
- Mark Peterson, 'In Search of Antistructure: The Meaning of Tahrir Square in Egypt's Ongoing Social Drama,' in Ágnes Horváth, Bjørn Thomassen and Harald Wydra eds, *Breaking Boundaries: Varieties of Liminality* (New York 2015).
- Michail Bakhtin, *Rabelais and His World* (Bloomington, Indiana, 1984).
- Mounia Bennani Shraibi et al, 'Towards a Sociology of Revolutionary Situations' *Revue française de science politique* 62/5 (2012), pp. 1-29,
- Mounia Bennani Shraibi ،'Beyond structure and contingency' *Middle East Critique* 26:4 (2017), pp. 373-95.

- Neil Ketchley, *Egypt in time of Revolution* (Cambridge, 2017), Chapter 2.
- Nicolas Simcik Arese, "Urbanism as Craft: Practicing Informality and Property in Cairo's Gated Suburbs, from Theft to Virtue," *Annals of the American Association of Geographers*, December 2017.'
- Robert Darnton, *The Great Cat Massacre and Other Episodes* (New York, 1985).
- Salwa Ismail, 'The Egyptian Revolution against the Police,' *Journal of Social Research* 79/2 (2012), pp. 435-62.
- Salwa Ismail, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State* (Minneapolis, MN, 2006).
- Sherine Hamdy, *Our Bodies Belong to God: Organ Transplants, Islam, and the Struggle for Human Dignity in Egypt* (Berkeley, 2012).
- Walter Armbrust *Martyrs and Tricksters* (Princeton, forthcoming 2018)

- Walter Armbrust, "The Trickster in Egypt's January 25th Revolution," *Comparative Studies in Society and History, 55:*4 (2013).
- Zeinab Abul-Magd, 'Occupying Tahrir Square: The Myths and the Realities of the Egyptian Revolution' *South Atlantic Quarterly* 111/3 (Summer 2012), pp. 556-72.

هذا الكتاب

يحاول مؤلفو الدراسات التي يضمها هذا الكتاب "تفكيك" الثورة المصرية والثورات العربية بحثًا عن أسبابها ومعانيها الكبرى. فما هي علاقة الانتفاضات الهائلة التي هزت المنطقة العربية قبل حوالي سبع سنوات بالنيوليبرالية، وخصوصية الرأسمالية في منطقتنا، وتكوين الدولة في بلداننا العربية، والطبقات المختلفة في مجتمعاتنا؟ وكيف نفهم مآلات تلك الثورات؟ وهل تمثل الهزائم التي منيت بها نهاية لمرحلة ثورية؟ أم أن ما شهدناه مجرد مقدمة لعصر ثورة عربي وشرق أوسطي طويل؟ كل هذه الأسئلة وغيرها يطرحها جلبير الأشقر ولوسي ريزوفا ووالتر أرمبرست من منطلقات يسارية تحررية وعلى خلفية خبرات نظرية وأكاديمية تتراوح بين الاقتصاد السياسي والأنثروبولوجيا والتاريخ. ولئن كانت هذه الدراسات تبدأ من الفحص الأكاديمي الرصين لطبيعة ما حدث وما يحدث، فإنها جميعًا، على الجانب الآخر، مهمومة بسؤال المستقبل ومسألة التغيير، إذ تشير كل واحدة منها، بطريقة أو بأخرى، إلى توقعاتها حول مستقبل التغيير في بلادنا، بين متفائل يقول بإننا على طريق تغيير جذري طويل، ومتشائم يرى أن عصر الثورات المتطلعة إلى المستقبل والساعية إلى تغيير جماعي قد ولى. وفي كل الأحوال، فإن الهدف من نشر هذه الدراسات هو فتح باب النقاش حول مرحلة تعد ربما هي الأهم في تاريخ العرب الحديث، وذلك بحثًا عن مفاتيح لمستقبل حر وعادل وعدتنا به الثورات العربية، ولا زلنا نتمسك به.

تصميم الغلاف: أمل حامد

9 789776 648036

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال أفريقيا
North Africa Office

ALMARAYA